

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية حقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



العلاقات الأمريكية الإفريقية بعد الحرب الباردة

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص :دراسات أمنية وإستراتجية

إعداد الطالب:
بن عدة محمد

إشراف الأستاذ:
أبصير أحمد

أعضاء لجنة المناقشة

اسم الأستاذ (ة)	الجامعة	الصفة
الأستاذ بلية حبيب	جامعة مستغانم	رئيس
الأستاذ أبصير أحمد	جامعة مستغانم	مشرف ومقرار
الأستاذة بوقراص	جالمعة مستغانم	ممتحن

السنة الجامعية
2018/2017

مقـــــــــــــــدمة

أهمية الموضوع:

دفعت التغيرات الهيكلية التي شهدها النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة وانهيار الإتحاد السوفياتي بصانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة تقويم و ترتيب منظومة مصالحهم وأولوياتهم القومية،حيث أن تزايد تهميش القارة الإفريقية في منظومة التفاعلات الدولية،قد سمح لبعض دوائر صنع القرار في الإدارة الأمريكية الملتزمة بنشر القيم والمبادئ الأمريكية بطرح رؤية أمريكية جديدة اتجاه إفريقيا.ومن الجلي أنه قبل عام 1989 ، استحوذت اعتبارات الحرب الباردة على اهتمامات صانعي القرار الأمريكي حتى أنها غطت على غيرها من الأهداف والمصالح الأخرى .أما و قد تغيرت الأوضاع الدولية والإقليمية بزوال مناخ الحرب الباردة وظهور الولايات المتحدة كقوة عظمى تحاول بسط هيمنتها على النظام الدولي الجديد أفضت إلى إعادة توجيه السياسة الأمريكية نحو إفريقيا وظهرت خطوات جادة نحو زيادة الاهتمام بهذه القارة من قبل الرؤساء المتعاقبين على الإدارة الأمريكية،ولعل أوضحها هو تشكيل القاعدة العسكرية أفريكوم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا هدفها حسب المزاعم الأمريكية حفظ السلام في القارة ،من هنا بدأت كل الدلالات تشير إلى المكانة الإستراتيجية التي أصبحت تحظى بها القارة الإفريقية في أجندة السياسة الأمريكية والتي تزايدت أكثر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001ولكن الشيء الملاحظ هو أن هذه المكانة لم تلاحظها الولايات المتحدة فقط، وإنما باقي الدول الأخرى خاصة الصين وفرنسا .فبالنسبة للصين أصبحت تنظر إلى إفريقيا كشريك إستراتيجي، نفس الأمر بالنسبة للطرف الفرنسي حيث اتضح أن هناك اهتمام متزايد من قبل فرنسا لتقوية العلاقات مع القارة الإفريقية .كل هذه المؤشرات تؤكد مزاحمة هذين الطرفين للمصالح الأمريكية في القارة الإفريقية.من هنا تكمن أهمية الموضوع أو الدراسة في:محاولة دراسة هذا النوع من العلاقات التي تربط بين دولة وكيان آخر ممثل في مجموعة من الدول بغية فهم و دراسة عمق هذه العلاقات واكتشاف الجوانب الخفية التي تحكم سير هذه العلاقات.و لعل التهافت الدولي لإقامة علاقات بهدف التقرب من القارة الإفريقية زاد من أهمية الدراسة .وهذا يدفعنا إلى ذكر أسباب اختيارنا للموضوع، والتي يمكن تصنيفها إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية.أما الأسباب الموضوعية ، فيمكن حصرها في النقاط التالية:

1-محاولة تتبع ورصد لمراحل تطور العلاقات الأمريكية-الإفريقية منذ نهاية الحرب الباردة وأهم التغيرات التي طرأت على هذه العلاقات.

2-محاولة الربط بين المستجدات والأحداث الدولية التي سايرت قيام هذه العلاقات و ذلك لمعرفة مدى تأثر هذه العلاقات بمثل هذه الأحداث الدولية على اعتبار أن الظاهرة الدولية يجب دراستها ووضعها في إطارها الزماني والمكاني.

3-محاولة الكشف عن التحديات التي يمكن أن تعيق تطور هذه العلاقات.

أما عن الأسباب الذاتية،فيمكن حصرها في أن الانتماء إلى القارة الإفريقية،جعلنا نميل إلى تسليط الضوء على هذا الموضوع،وخاصة بعد تزايد الإهتمام الأمريكي والدولي معا بالقارة الإفريقية بغية معرفة الأهداف غير المعلنة بالنسبة للطرف الأمريكي من وراء سعيه نحو تمتين علاقاته بالقارة الإفريقية وأيضا معرفة مدى إدراك قادة الدول الإفريقية لحقيقة التغلغل الأمريكي في القارة على اعتبار أن أمريكا تسعى منذ وجودها إلى الحفاظ على مصالحها الإستراتيجية والقومية بغض النظر عن الطرق والأساليب.

إشكالية الموضوع:

عرفت القارة الإفريقية تهميشا من قبل المجتمع الدولي لعدة سنوات ولكن سرعان ما تغير الوضع من خلال ظهور بوادر لإهتمام أمريكي بالقارة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقوية علاقاتها مع القارة الإفريقية ظهر ذلك جليا في عدة ميادين ومجالات وقد حذت حذوها عدد من القوى الدولية الأخرى و كلها تسعى لتحقيق أغراض معينة ولذلك جاءت الإشكالية على النحو التالي:

لماذا تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى توطيد علاقاتها مع دول القارة الإفريقية في عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة؟

و تنطوي هذه الإشكالية على مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1-ما هي الأهمية الإستراتيجية التي أصبحت تحتلها القارة الإفريقية في قائمة المصالح الأمريكية ؟

2-ما هي الآليات والميكانيزمات التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق هذه المصالح؟

3-ما طبيعة العلاقات الأمريكية – الإفريقية؟

4-ما هي الأسس والدعائم التي تقوم عليها هذه العلاقات ؟

5-ما مدى استفادة الدول الإفريقية من قانون النمو والفرص الإفريقي؟

6-ما هي التحديات التي تعترض سبيل العلاقات الأمريكية - الإفريقية ؟

و للإجابة عن هذه الإشكالية والأسئلة المتفرعة عنها تم طرح الفرضيات التالية:

1-إعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على نهج التعامل الانتقائي في علاقاتها الإفريقية يخدم المصالح القومية الأمريكية.

2-إنشاء قيادة الأفريكوم تندرج ضمن الآليات التي تهدف إلى تهميش الدورين الفرنسي والصيني في القارة الإفريقية.

3-التنافس الفرنسي -الصيني على القارة الإفريقية يعرقل سير العلاقات الأمريكية الإفريقية و نجاحها.

الأدبيات السابقة:

بالرجوع إلى الأدبيات السابقة،فقد لاحظنا أن أغلب الدراسات تتناول السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إفريقيا سواء باللغة العربية أو الأجنبية وبالتالي كانت هناك ندرة المصادر التي تعنى بهذا النوع من الدراسة .فبالحديث عن المصادر المعتمدة باللغة العربية يمكن أن ندرج هنا كتاب :لجميل مصعب محمود الذي جاء بعنوان :تطورات السياسة الأمريكية اتجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية ولكن الشيء الملاحظ والذي يعاب على هذا الكتاب هو اكتفاء الكاتب بدراسة هذه السياسة في فترة ما بعد الحرب الباردة مع إقصاء لفترة ما بعد أحداث سبتمبر 2001 ،التي شكلت حسب اطلاعنا أهم مرحلة في العلاقات الأمريكية– الإفريقية.كما اعتمدنا على عدد من المجلات مثل:السياسة الدولية شؤون الأوسط ،المستقبل العربي.أما عن المصادر باللغة الأجنبية اعتمدنا على عدد من المجلات مثل Afrique Contemporaine,Strategic Insights, Middlle east policy African Security Review,Annuaire Français des Relations internationales.
أما الكتب فتم الإعتماد على بعض الكتب الصادرة من مركز الدراسات الإستراتيجية الأمريكية مثل كتاب: Refining American Strategy in Africa. وغيرها من الكتب

المقاربة المنهجية:

تم الإعتماد في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج التاريخي وذلك لدراسة ورصد هذه العلاقات في فترات زمنية متباينة وسرد وقائع تاريخية وتحليلها من خلال الوقوف عند العديد من المحطات التاريخية التي مرت بها العلاقات الأمريكية -الإفريقية .كما تم الإعتماد على المنهج المقارن وذلك لمقارنة ما كانت عليه هذه العلاقات وكيف أصبحت للوقوف عند التغيرات التي طرأت على هذه العلاقات ومحاولة معرفة أسباب ذلك وربطها بالأحداث العالمية. كما تم الاعتماد على المنهج الإحصائي والذي يظهر بشكل أكثر وضوحا في الفصل الثاني،على اعتبار أن الجانب الإقتصادي يقتضي ذلك.

تبرير خطة الدراسة:

بغية الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع ،قمنا بتقسيم الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، حيث استهلينا الفصل الأول بإطار نظري،وذلك لأننا بصدد دراسة علاقات تربط بين دولتين أو أكثر، حيث كان لزاما علينا توضيح المستوى الذي تتدرج فيه هذه العلاقات، من خلال التطرق إلى المنظور التنازعي الذي يفترض أن العلاقات الدولية هي علاقات نزاع وصراع قوة ومن أجل القوة، والمنظور التعاوني الذي يعتبر أن العلاقات الدولية هي علاقات تعاون.أما المنظور الأخير منظور التبعية، فيرى أن العلاقات الدولية هي علاقات سيطرة وتبعية.ثم تطرقنا إلى رصد مراحل الإهتمام الأمريكي بالقارة .أما الفصل الثاني، فتم تخصيصه لمجالات التعاون بين الطرفين بدءا بالمجال الأمني ثم الإقتصادي ثم المجالات الأخرى ومحاولة تبين الآليات الأمريكية المتبعة في كل مجال لبلوغ أهدافها في القارة،أما الفصل الثالث فتم التطرق فيه إلى التحديات الداخلية والخارجية التي تعيق سير هذه العلاقات ثم الخاتمة.

الصعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه الدراسة ،قلة المراجع التي تعنى بالدراسات الإفريقية خاصة باللغة العربية فكان هناك اعتماد شبه كلي على المراجع باللغة الأجنبية وخاصة الإنجليزية منها، ولكن لم تكن الترجمة عائقا بحد ذاتها حيث أثرت هذه الأخيرة زادنا اللغوي، وإنما كانت الصعوبة في انتقاء المراجع التي تنطوي على القدر الكافي من الموضوعية، حيث كانت هناك ذاتية واضحة في بعض المراجع خاصة الصادرة من المعاهد والمراكز الأمريكية.

خطة الدراسة:

لقد تم تقسيم هذه الدراسة وفق الخطة المنهجية التالية :

مقدمة

الفصل الأول :التأصيل النظري والتاريخي للعلاقات الأمريكية -الإفريقية.

المبحث الأول :الإطار النظري للعلاقات الدولية.

المطلب الأول :المنظور التنازعي.

المطلب الثاني :المنظور التعاوني.

المطلب الثالث :منظور التبعية.

المبحث الثاني :التطور التاريخي للإهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية.

المطلب الأول :في فترتي ما قبل الحرب الباردة و أثناءها.

المطلب الثاني :نهاية الحرب الباردة وإعادة تقويم موقع إفريقيا.

المطلب الثالث :مكانة إفريقيا في الفكر الإستراتيجي الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

الفصل الثاني :مجالات التعاون في العلاقات الأمريكية - الإفريقية.

المبحث الأول :العلاقات الأمريكية – الإفريقية في المجال الأمني.

المطلب الأول :المبادرات العسكرية الأمريكية في إفريقيا قبل الأفريكوم.

المطلب الثاني :إنشاء قيادة الأفريكوم و الإستمرار في عسكرة القارة الإفريقية.

المطلب الثالث :دور الدبلوماسية الأمريكية في حل النزاعات الإفريقية.

المبحث الثاني :العلاقات الأمريكية - الإفريقية في المجال الإقتصادي.

المطلب الأول :العلاقات الإقتصادية الأمريكية مع دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

المطلب الثاني :العلاقات الإقتصادية الأمريكية مع دول المغرب العربي.

المبحث الثالث :العلاقات الأمريكية - الإفريقية في المجالات الأخرى.

المطلب الأول :في المجال السياسي.

المطلب الثاني :في المجال الوقائي.

الفصل الثالث : التحديات التي تواجه العلاقات الأمريكية -الإفريقية.

المبحث الأول :التحديات الداخلية.

المطلب الأول :معضلة الدولة الإفريقية.

المطلب الثاني :تعقيدات البيئة الأمنية الإفريقية.

الفصل الأول: التأصيل التاريخي والنظري للعلاقات الأمريكية والإفريقية

المبحث الأول:الإطار النظري للعلاقات الدولية:

لقد تعددت تعاريف العلاقات الدولية ويمكن إدراج عدد منها.عرف جيمس بوايس العلاقات الدولية عام 1922 بأنها تلك التي تعنى بالعلاقات بين الدول والشعوب المختلفة .وكتب غريسون كيرك و والترشارب في عام 1940 بأن
العلاقات الدولية تعنى بتلك القوى الأساسية الأكثر تأثيرا في السياسة الخارجية .واعتبر هانس مورغنتو وكنيث تومبسون في عام 1950 أن جوهر العلاقات الدولية هي السياسة الدولية التي مادتها الأساسية الصراع من أجل القوة بين الدول ذات السيادة كما قدم ريمون آرون تعريفا للعلاقات الدولية معتبرا أنها تمثل العلاقات بين الوحدات السياسية الموجودة في العالم، منذ عصر الدولة – المدينة الإغريقية ، وحتى الدولة القومية المعاصرة .وتعنى العلاقات الدولية، حسب ستانلي هوفمان بالعوامل والنشاطات التي تؤثر في السياسات الخارجية وفي قوة الوحدات) مختلف أشكال الدول (في العالم .واعتبر جون بورتون العلاقات الدولية تعنى بالدراسة والتحليل والتنظير بغية شرح وفهم العلاقات بين الدول وتلك العلاقات الموجودة في النظام العالمي ككل والتنبؤ بتطورها1

ويمكن إعطاء تعريف إجرائي للعلاقات الدولية :بأنها تلك العلاقات التي تربط مجموعة من الدول سواء كانت علاقات تنازع أو تعاون أو تكامل.

وكما تعددت هذه التعاريف، فقد تعددت وجهات نظر كل مفكر ومنظور لإعطاء فهم واضح لطبيعة وماهية هذه العلاقات،فهناك من يعتبر العلاقات الدولية هي علاقات مبنية على الصراع والتنافس في إطار تعظيم القوة والمصلحة و هذا ما تجسده النظرية الواقعية بشقيها أو المنظور التنازعي في حين هناك من يعتبر أن العلاقات الدولية هي علاقات تعاون وهذا ما تجسده الرؤية الليبرالية للعلاقات الدولية أو المنظور التعاوني وأخيرا هناك من يعتبر أن العلاقات التي تربط بين الدول هي علاقات تبعية وذلك في إطار سيطرة دول المركز على دول المحيط وجعلها دائما تدور في فلكها من خلال مجموعة من الميكانيزمات التي تعمل على تعميق هذه التبعية وهذا ما يجسده أنصار نظرية التبعية أو منظور التبعية وسيتم من خلال هذا المبحث التعرض للمنظورات الثلاثة بغية التعرف والإطلاع على حجج كل منها بخصوص كينونة العلاقات الدولية.

- [1]ناصف يوسف حتى ، النظرية في العلاقات الدولية ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ، 1985 ، ص08

المطلب الأول :المنظور التنازعي

على عكس الإتجاه الأخلاقي الذي يدعو إلى أخلقة العلاقات الدولية من خلال الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها والمتمثلة في نشر السلم والأمن العالميين وفض النزاعات والصراعات الدولية بالطرق السلمية وتكريس السلام عن طريق القانون والتنظيم الدوليين وإنشاء حكومة عالمية، فإن الإتجاه الواقعي، ولاسيما منه الكلاسيكي ينظر إلى العلاقات الدولية على أنها علاقات صراع قوة ومن أجل القوة International relations is a struggle of power and for power، رافضا بذلك كل ما يتصل بالجانب الأخلاقي لهذه العلاقات .فالواقعيون يرون أن الدافع الغريزي الذي يحرك الإنسان دوما هو الصراع على القوة من أجل البقاء ومواجهة التحدي وإثبات الذات، ولا يتوقف هذا السعي إلا عند الموت.

وفضلا عن ذلك، ينطلق الواقعيون في دراستهم للظواهر السياسية من الواقع الدولي المعيش، أي دراسة ما هو كائن فعلا، معتمدين في ذلك على المقاربة المنهجية التجريبية القريبة من المقاربة الوضعية الكانطية من خلال الممارسة السياسية والخبرة التاريخية، بينما ينطلق المثاليون مما يجب أن يكون، معتمدين في ذلك على المقاربة المنهجية الفلسفية المثالية 1 .ويرفض الواقعيون مقولات المثاليين بوجود تناسق في المصالح بين مختلف الأمم، ويرون أن الدول - في الغالب - تتضارب في مصالحها إلى درجة يقود بعضها للحرب، والإمكانيات المتوفرة للدولة تلعب دورا هاما في تحديد نتيجة الصراع الدولي وقدرة الدولة على التأثير في سلوك الآخرين، شريطة إدراك أن قدرات الدولة لا تقتصر على الإطلاق على الجانب العسكري .فالقوة مركب من أجزاء عسكرية وغير عسكرية2.

والجدول التالي يوضح الاختلافات والفوارق بين الفكر المثالي والفكر الواقعي.

-1عبد الناصر جند لي، التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولي، 2007 ، ص134.

-2جيمس دورتي و روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، الكويت، كاظمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1985 ، ص59

Perpetual and restless desire of power after power,that creaseth only in death.

كما رفض الواقعيون افتراضات المثاليين ورأوا - على العكس من آراء المثاليين

-أن السياسات الدولية هي صراع من أجل القوة، وأن على الدول العمل لتحقيق

مصلحتها القومية وذلك عن طريق البحث عن تطوير وتدعيم وحماية واستخدام القوة أي

أن القوة هي المصلحة القومية الوحيدة1.

ولقد اعتمدت الواقعية الكلاسيكية في صياغة افتراضاتها الأساسية على إسهامات

من خلال 400) (thucydides) ق.م - المفكرين الواقعيين الأوائل، أمثال :ثوسيديدس471)

2حيث يعتبر ثوسيديدس أبا (peloponnesian war) مؤلفه حول الحرب البولوبونيزية

بأمانة يجب على المرء أن : « للواقعية حيث قال روبرت جلبن، وهو من أنصار الواقعية

يتحرى ما إذا كان دارسوا العلاقات الدولية في القرن العشرين يعلمون شيئا عن سلوك

الدول لم يكن ثوسيديدس ومعاصروه في القرن الخامس قبل الميلاد يعرفونه 3».

حيث كتب ثوسيديدس عن حرب الثمانية أعوام بين أثينا وإسبرطا، والتي تعرف

"بحرب البيلوبيسان "واتخذ لنفسه موقفا فلسفيا في تحديد أسباب الحرب، واعتقد أن الخوف

وتغير واقع توازن القوى لصالح أثينا، أصاب إسبرطة بالفزع، ومن ذلك يتضح أن

ثوسيديدس كان من أوائل الواقعيين في تحليل العلاقات الدولية1.

(Nicollo Machiavelli)1469-كذلك من المفكرين الواقعيين نيكولا ميكيافيلي

Thomas Hobes)1588-توماس هوبز ، 1527 " « the prince»م (في مؤلفه" :الأمير

1583-1645م (Hugo Grotius) ((وكذا هيغوغروشيوس 1679 : (leviathan) م (في مؤلفه

(: Law of Prize and Booty) (Freedom of Seas) (Law ofفي مؤلفات عديدة، مثل

كما كان تأثير الفكر العسكري الإستراتيجي واضحا على توجه التنظيرWar and Peace).

(Carl Vonالواقعي الكلاسيكي، خاصة من خلال إسهامات كارل فون كلوزويتز

إلى جانب الإسهام الكبير ، 1780-1831 (on war)م (في مؤلفه المعنون بClauswitz) (

من خلال بحثه المعنون (Edward Hallett Carr)

ولقد اعتمدت الواقعية الكلاسيكية في تفسيرها للسياسة الدولية على مفاهيم مركزية،

مثل :القوة، ميزان القوة، الفوضى والمصلحة الوطنية .

-1نادية محمود مصطفى وسيف الدين عبد الفتاح، البعد الثقافي في العلاقات الدولية، دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات، مصر، دار اقرأ للطباعة ، 2008 ، ص47.

-2عمار حجار ، السياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوروبي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة باتنة ، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية ، 2003 ، ص05.

-3جوزيف س . ناي ، الإبن ، المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ ، ترجمة أحمد أمين الجمل ومجدي كامل ، مصر ، الجمعية المصرية للنشر والمعرفة والثقافة العلمية ، الطبعة الأولى ، 1997 ، ص25.

الميزة الأساسية للواقعية في السياسة (Hans Morgenthou) فحسب هانس مورغنثو الدولية هي مفهوم المصلحة المحددة في إطار القوة2 .حيث يفترض مورغنثو عالما غير منسجم ومليء بالنزاعات والصراعات .وهذا أمر طبيعي، إذ هو نتيجة لعدوانية الإنسان ودافع الدول في تعاملها هو المصلحة التي تعني الحصول على القوة إما لزيادتها أو المحافظة عليها .هذه القوة تستخدم للمحافظة على البقاء، الهوية الثقافية، الكينونة السياسية وسلامة الإقليم3.

ونظرا لتركيزها الأساسي على قضايا الحرب والأمن الوطني، اعتبر مفهوم المصلحة الوطنية National Interest أداة تحليلية رئيسية في الواقعية الكلاسيكية لبناء تفسير أو تنبؤ في السياسة الدولية فضلا عن مفهوم توازن القوى الذي اعتبر كأحد أهم إسهامات مورغنثو في نظرية توازن القوى (Balance of Power) التي استمدت الكثير من منطلقاتها من الطروحات النظرية ل توماس هوبز وكلوزويتز1.

ويقدم هانس مورغنثو في كتابه " :السياسة بين الأمم" ما يعتبره المبادئ الست في الواقعية السياسية، وهي:

1-إن السياسة كالمجتمع بشكل عام تحكمها قوانين موضوعية لها جذورها في الطبيعة البشرية ، وبالتالي فمن أجل إحداث تغيير أو إصلاح في المجتمع يفترض فهم واستيعاب هذه القوانين.

2-يعتبر مفهوم المصلحة الوطنية أداة تحليل رئيسية في الواقعية السياسية لفهم السياسة الدولية، وتعرف المصلحة الوطنية دائما بلغة القوة، وتعتبر المصلحة المحددة بالقوة كمفهوم يصلح لتحليل مختلف سياسات الدول في أوقات مختلفة ويكرس هذا المفهوم السياسة الدولية كفرع مستقل عن الفروع الأخرى.

- .1جهاد عودة ، النظام الدولي نظريات وإشكاليات ، مصر ، دار الهدى للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2005 ، ص22
- .2عمار حجار ، المرجع السابق الذكر ، ص05
- .3عامر مصباح ، الإتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2006 ، ص150

3-إن مفهوم المصلحة الوطنية ليس ذا مضامين ثابتة وغير متغيرة على مدار الزمن إنما فكرة المصلحة كجوهر للسياسة هي الدائمة عبر الزمان والمكان، ويستشهد مورغنثو بما قاله ماكس فيبر في هذا الخصوص .وهو أن المصالح المادية والمعنوية وليس الأفكار تسيطر مباشرة على أنشطة الناس ،ولكن تتأثر المصلحة التي تحدد النشاط أو السلوكية السياسية في فترة تاريخية معينة بالإطارين السياسي والثقافي الذين توضع ضمنها تلك السياسة.

4-لا يمكن تطبيق المبادئ الأخلاقية العالمية بشكلها المجرد والعام على أنشطة الدول.

5-ترفض الواقعية السياسية اعتبار القيم الأخلاقية العالمية متطابقة مع قيم ومبادئ دول معينة فكل شيء نسبي ولا توجد قيم ومبادئ عالمية مطلقة، بالرغم من أن كل دولة قد تحاول أن تصور قيمها ومبادئها وأعمالها وكأنها تتطابق مع الأهداف والمبادئ الأخلاقية التي تفترض أن تحكم العالم.

6-تركز الواقعية السياسية على استقلالية المجال السياسي كمجال مختلف عن المجالات الأخرى ، ويرى مورغنثو أن السياسة الدولية في المجال السياسي تقسم إلى ثلاثة أنواع إما تهدف للحفاظ على القوة أو لزيادة القوة أو لإظهار القوة .فالدولة إذن تنتهج إما سياسة للحفاظ على الوضع القائم أو سياسة توسع إمبريالي أو سياسة تحقيق الهيبة.[2]

أما من حيث البناء النظري، فإن الواقعية الكلاسيكية اعتمدت على مسلمات محددة على المستويات الإبستمولوجية، الأنطولوجية والمنهجية .فعلى المستوى الإبستمولوجي، فإن الواقعية الكلاسيكية لم تحاول اللجوء إلى التساؤل حول المسائل الإبستمولوجية التي تستعملها، بل سعت أساسا إلى كشف ودراسة تأثيرات" القوانين الموضوعية "الحاكمة لسلوك الأمم فيما بينها، دون محاولة التأثير في هذا السلوك أو توجيهه أو تغيير الوضع القائم الناتج عن هيمنة نمط سلوك سياسي دولي معين.

أما على المستوى الأنطولوجي، فإن الواقعية الكلاسيكية تتبنى الطرح الدولتي المهيمن من حيث:

1-الدور المركزي للدولة باعتبارها منشئة المجتمع المدني على المستوى الداخلي والوسيط الوحيد لهذا المجتمع على المستوى الخارجي.

2-الفاعل الوحيد في اللعبة الدولية.

3-سيادة الدولة كحجر الزاوية في أي بناء سياسي.

- .[1]عمار حجار ، المرجع السابق الذكر، ص06
- -28.[2]ناصف يوسف حتى ، المرجع السابق الذكر ، ص ص27

باستعمالها عموما (Empericism) وعلى المستوى المنهجي، تعتمدعلى التجريبية

1إلى جانب اقترابها من الوضعية الكانطية * (Hermeneutics) الهارمونيطيقا

2في السبعينات، انتقدت أطروحات الواقعية التقليدية بسببKantien Positivisme) .

منهجيتها السلوكية التي تمحورت حول سلوك الدولة -العنصر الأساسي في تقديرها -في السياسة الدولية، وأخفقت في فهم واستيعاب الواقع الحقيقي على أنه نظام له بنيته أو كيانه المميز، وبالغت في تفسيرها للمصلحة، والقوة، وأغفلت سلوك المؤسسات الدولية وأطر علاقاتها الإعتمادية المتبادلة في جوانبها الإقتصادية.

وبغية تكييف الواقعية التقليدية مع التطورات في السياسة الدولية، أثار كنيث والتز العديد من الأسئلة الإضافية التي لم تكن الواقعية التقليدية قد عنيت بها 3 .وبرزت الواقعية الجديدة التي تركز على أهمية البنية في النظام السياسي الدولي ودور هذه البنية في التأثير على سلوك الدول سواء كانت في نظام الثنائية القطبية أو المتعدد الأقطاب.فبنية النظام الدولي بالنسبة لولتز هي التي تشكل كل خيارات السياسة الخارجية .فالبنسبة للواقعية الجديدة أو البنيوية ، فإن أفضل تفسير للنزاع الهندي -الباكستاني النووي يمكن تفسيره في إطار غياب قوة مشتركة أوسلطة مركزية تتولى عرض القوانين والحفاظ على السلم في النظام.ففوضوية النظام الدولي إذا هي التي تفسر هذا السلوك وليس الفعل-والتفاعل.

بمعنى،أن بنية النظام هي المحدد الأساسي لسلوك الفاعل حسب الواقعيين الجدد .الاختلاف الثاني بين الواقعية الكلاسيكية والحديثة يكمن في القوة .فبينما ترى واقعية مورغنثو الكلاسيكية أن القوة هي غاية في حد ذاتها، ترى الواقعية الجديدة أن القوة هي تجميع لقدرات الدولة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية لتحدد سلوكها الخارجي بمعنى أن القوة وسيلة لتحقيق المصلحة الوطنية.

أما الإختلاف الثالث، فهو بخصوص رد فعل كل واحدة اتجاه الحالة الفوضوية بالنسبة للواقعيين التقليديين فإن الفوضى حالة أو (Condition of Anarchy) للنظام الدولي وضع يميز النظام الدولي وأن الدول تتفاعل معه طبقا لحجمها وموقعها وسياستها الداخلية ونوعية قيادتها

وتهتم هذه الدراسة بالكيفية التي يؤول بها الانسان أو يرسم معان* ludwing wittgenstein الهار مونيطيقا : حقل دراسة يعود تطويره الى كما هي منعكسة في اللغة التي يبينها)يركبها (ويستعملها.

- – 07. 1عمار حجار ، المرجع السابق الذكر ، ص ص06

- - 44 2جهاد عودة ، المرجع السابق الذكر ، ص ص43

أما الواقعية الجديدة،فإنها تقترح بأن الفوضوية تحدد وتعرف النظام، وأن الدول وحدات متشابهة وظيفيا وأنها تعاني كلها من نفس القيود التي تفرضها الفوضوية وأنها تكافح من أجل أن تبقى وضعيتها في النظام.وأن أية اختلافات في السياسة بين الدول تفسر في إطار الاختلافات في القدرات[1].

لقد ركزت الواقعية الجديدة على الصراع السياسي الدولي للهيمنة الذي هو وراء العلاقات الاقتصادية الدولية والذي يحدد دينامية تلك العلاقات بشكل كبير.واعتبروا أن كلا من المدرسة الليبرالية والمدرسة الراديكالية في الاقتصاد فشلت في فهم واستيعاب هذه العلاقات الاقتصادية عندما تناولتها بمعزل عن العلاقات بين الدول.

واهتمت الواقعية الجديدة أيضا ببلورة نظريات لتفسير وشرح العلاقات البنيوية أو الارتباط السببي بين الوسائل والأهداف التي تؤدي إلى نشوء الهيمنة أو اندثارها وبالتالي تحديد مؤشرات أو معايير للتنبؤ بالنشوء والإندثار .وفي ضوء ذلك، تستطيع الدولة المهيمنة مثلا توجيه جهودها للحفاظ على موقعها المهيمن، وبالتالي على النظام الاقتصادي الدولي الذي يخدم مصالحها.

فالدولة هي المعطى الأساسي ، (statism)تتسم الواقعية الجديدة بنوع من الدولاتية فيما يخص كونها كيان قادر على أن يكون له أهدافه ومصالحه، وبالتالي فهناك رفض مبدئي لكل إشكالية حول قوة الدولة أو موقعها في السياسة الدولية .وينتج عن ذلك عدم الاعتراف بأهمية المفاهيم الكونية خارج إطار علاقات الدول فيما يعرف بمصالح البشرية

- -329 . [1]مبروك غضبان ، المدخل للعلاقات الدولية ،عنابة ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، 2007 ، ص ص327

أو قضايا التلوث أو العلاقات عبر الدولة تعالج كلها في إطار العلاقات بين الدول1
وتعتبر الواقعية الجديدة أن الأولوية النظرية هي للفاعل الفردي على التجمعات الاجتماعية .فالفاعل الفردي موجود بشكل مسبق ومستقل عن المؤسسات الإجتماعية وهو المحرك الفعلي لأهدافه.والحقيقة الإجتماعية - حسب نموذج الواقعية الجديدة - مكونة من عدة فاعلين في عالم يتميز بقلة المصادر، حيث لا يمكن تحقيق كل الأهداف مما يستتبع القيام باختيارات .والعقلانية - في هذا المجال - هي تحديد إجرائي للنشاط في خدمة الأهداف التي تحدد قيمتها وأهميتها الفاعل الفردي.والدول هي الفاعل الفردي العقلاني التي تحدد بمصالحها وأنشطتها شكل وسمات النظام الدولي .وقد لجأ أصحاب الواقعية الجديدة إلى استخدام كل من المنهج الإستنتاجي والمنهج الإستقرائي في أبحاثهم .فانطلق كنيث والتز مثلا صياغة نظرية العلاقات الدولية في إطار نظري سوسيولوجي هو النظام الدولي سماته البنيوية ليشرح ويفسر سلوكيات الدول .في حين لجأ غلبين في كتابه "الحرب والتغيير في السياسة العالمية "إلى منهج إستقرائي إذا انطلق من نظرية الإختيار العقلاني ليحلل موقف الدول فرديا ، وبالتالي ليحدد من خلال ذلك السمات والتغييرات في النظام الدولي2 .

إن إحدى الإضافات التنقيحية المهمة للواقعية تتمثل في ظهور التوجهين :الهجومي والدفاعي ويتزعمهما كل من روبرت جرفيس، جورج كويستر وستيفن فان إيفيرا .هؤلاء الباحثين يعتقدون بتزايد احتمالات الحرب بين الدول كلما كانت لدى بعضها القدرة على غزو دولة أخرى بسهولة، لكن عندما تكون القدرات الدفاعية أكثر تيسرا من القدرات الهجومية، فإنه يسود الأمن وتزول حوافز النزعة التوسيعية .وعندما تسود النزعة الدفاعية ستتمكن الدول من التمييز بين الأسلحة الدفاعية والأسلحة ذات الطابع الهجومي آنئذ يمكن للدول امتلاك الوسائل الكفيلة بالدفاع عن نفسها دون تهديد الآخرين وهي بذلك تقلص من آثار الطابع الفوضوي للساحة الدولية.

أما الواقعيون ذو النزعة الدفاعية، فيرون أن الدول تسعى فقط للحفاظ على وجودها، بينما تقدم القوى الكبرى ضمانات لصيانة أمنها عن طريق تشكيل تحالفات توازنية بانتقاء آليات دفاعية عسكرية، مثل :القدرات النووية الإنتقامية1.

1- - 64.ناصيف يوسف حتى، المرجع السابق الذكر ، ص ص63

2-نفس المرجع.

بالنسبة للبناء النظري للنيوواقعية، يمكن القول أنه على المستوى الأنطولوجي رغم تركيزها على الدولة كفاعل رئيسي، إلا أنها - في نفس الوقت - تعترف بوجود فواعل أخرى كالمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات بغض النظر عن مدى فاعليتها وتركز على أن تفاعل كل هذه الفواعل يشكل لها فاعل جديد مستقل عن الأطراف المشكلة له، وهو بنية النظام الدولي الفوضوية .ومن خلال هذه البنية، يمكن تحديد الضغوطات والتأثيرات التي تمارس على الفاعلين وتتحكم في سلوكياتهم.

على المستوى الإبستمولوجي، جاءت الواقعية الجديدة لتجاوز الطرح الواقعي التقليدي المعتمد على البديهة لتقديم نظرية علمية، ويتضح ذلك من خلال اعتمادها على مفهوم البنية والتي تركز على الطريقة التي تتموقع من خلالها الوحدات السياسية بالنسبة لبعضها البعض، ومع ذلك، فإنها على غرار الواقعية التقليدية، تركز على دراسة الواقع كما هو دون محاولة تفسيره أو التأثير فيه.

أما على المستوى المنهجي، فقد حاولت النيوواقعية تبسيط المفاهيم التي جاءت بها الواقعية التقليدية وإخراجها من طابعها الفلسفي الذي يحمل العديد من التأويلات والغموض، وحاولت الإنفتاح على العلوم الأخرى كاستعمالها لمفهوم البنية الذي هو مفهوم فيزيائي بالأساس2.

في الأخير، يمكن القول أن الواقعية بتفرعاتها المختلفة تتفق على مجموعة طروحات ، نلخصها فيمايلي:

-أن للقوة خاصية وجودية في كل مكان وزمان وأن السياسة بين الأمم ذات طبيعة تنافسية.

-أن القائد يتصرف في مجال السياسة الدولية على أساس العلة الوجودية للدولة (raison d’ètat or raison of state)

-أن مبادئ الأخلاق العالمية مشكوكا في وجودها.

-أن الحاجة إلى بقاء الدولة يتطلب من قائد الدولة أن يبعد قيمته عن الأخلاقية التقليدية التي تلصق قيمته الإيجابية للحذر والحنان.

-أن حالة أو وضع السياسة الدولية هو الذي يجعل إلزاما على قائد الدولة أن يكذب ويخدع ويقتل ما يجعل الواقعية توصف بأنها غير أخلاقية.

- 1ستيفن وولت،"العلاقات الدولية عالم واحد نظريات متعددة"،ترجمة:عادل زقاغ نقلا عن:

http// www .geocities. com/adelzeggagh. Htm

- : http// malet theorist-maktoobblog.com مزم عبد المالك ،" المقارنة النظرية بين الواقعية التقليدية والواقعية الجديدة "نقلا عن[2]

والمساعدة الذاتية أو survival والبقاء - state أن الواقعية تؤمن بثلاثية العناصر :الدولة

(self- reliance).الإعتماد على الذات

-أن الجماعة هي الوحدة الأساسية في التحليل السياسي.

-أنه خارج حدود الدولة، هناك حالة الفوضى والتي تعني غياب السلطة المركزية.

-أن السياسة الداخلية غالبا ما توصف بأنها هرمية البنية والتي تكون مختلف الأطراف

)الفواعل (فيها يصفون في علاقات متنوعة، أي علاقة التابع والمتبوع.

- .أن الاستمرارية في العلاقات الدولية أهم من التغير1

المطلب الثاني :المنظور التعاوني

الليبرالية السياسية كمفهوم نجدها ملخصة في المادة الأولى من إعلان حقوق الإنسان والمواطن والتي تنص على أن الناس خلقوا وسيظلون أحرارا ومتساويين في الحقوق2.

فهي عبارة عن ، (Grand Theories)أما الليبرالية كنظرية من النظريات الكبرى جمع عدد من الأفكار وتعبير عن اتجاهات متعددة مثل :الليبرالية الدولية لعهد التنوير والليبرالية المثالية لما بين الحربين العالميتين، والليبرالية المؤسسة التي ذاع صيتها في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية .3 فبعد انتهاء هذه الأخيرة سنة 1945 وبإنشاء الأمم المتحدة، ظهرت المدرسة الليبرالية بصورة جديدة في العلاقات الدولية وعلى الرغم من اندلاع الحرب الباردة بعد ذلك بفترة قصيرة، ظل الليبراليون يؤمنون بأن الأمم المتحدة قد حققت الهدف المطلوب منها في هذه الفترة ، حيث عملت كإطار مؤسسي يمكن للدول التفاوض من خلاله بما يخفض إحتمالات نزوع أي منها للحرب.

وفي أعقاب انتهاء الحرب الباردة، ومع بزوغ ظاهرة العولمة بكل ما تحمله لهيكل النظام الدولي من تغييرات، برزت المدرسة الليبرالية الجديدة، والتي تعلي من أهمية التفاوض كبديل للحرب ويسعى مفكروها إلى إقناع الدول بالإهتمام بالمصالح طويلة المدى على حساب المصالح قصيرة المدى، وبالسعي إلى الوصول إلى حالة من التعاون من أجل تحقيق المصالح المشتركة بدلا من التصارع على المصالح المتعارضة.

- .[1]مبروك غضبان ، المرجع السابق الذكر ، ص331

[2]، - السعيد بوشعير ، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، الجزء الثاني، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة،1999 ص156.

- [3]غضبان مبروك ،المرجع السابق الذكر، ص333

وتقر المدرسة الليبرالية الجديدة مع الواقعيين بأن هناك العديد من الدول التي تسعى
إلى تحقيق مصالحها على حساب الدول الأخرى .بمعنى أنها تتفق مع المدرسة الواقعية
في بعض افتراضاتها الخاصة بطبيعة الدولة ودوافعها لخوض الصراع، إلا أنهما يختلفان
حول الإستنتاجات التي تستخلص من نفس افتراضات الواقعية، فتنكر النظرة التشاؤمية
للمجتمع الدولي، وتقول أن الدول تتعاون، لأن من مصلحتها إقامة علاقات تعاونية.
للإشارة بأن Prisoner’s Dilemma كما استخدم الليبراليون الجدد معضلة السجين
الدول تتعاون فيما بينها لأن ذلك من مصلحتها .حيث يمكن لدولة واحدة أن تربح إذا ما
قامت بالتصرف وفقا لمصلحتها فقط وتجاهلت مصلحة دولة أخرى، بما يؤدي ذلك
لتعرض الأخيرة للخسارة، كان للأخيرة أن تفعل نفس الشيء .الأمر الذي يؤدي
بالضرورة إلى تحقيق الطرفين قدر أقل من المكاسب التي يمكن تحقيقها إذا ما قامت
الدولتان بالتعاون والإتفاق حول مصالحهما المشتركة.
من المبادئ الأساسية في Reciprocity كما ترى الليبرالية الجديدة أن مبدأ التبادلية
المجتمع الدولي .وهو المبدأ الذي يعني أن تتبادل الدول فيما بينها منفعة بمنفعة ومصلحة
أنه أداة John Kenn بأخرى .أما فيما يتعلق بالمجتمع المدني العالمي فيرى جون كين
للسلام والأمن حيث أن الدول تنظر بحساسية إزاء محاولات الدول الأخرى أو المنظمات
الدولية التي تتدخل في شؤونها، في الوقت الذي تنظر فيه بحساسية أقل إلى المنظمات
غير الحكومية حيث تعتبرها وسيط أكثر نزاهة من غيره،وترى أنها لا تخضع لتأثيرات
من قوى عالمية، بقدر ما تخضع المؤسسات الدولية الحكومية لتلك التأثيرات.1 إن المنظور
التعددي الليبرالي ينطلق في تصوره للسياسة العالمية بناءا على أربع فرضيات أساسية:
وحدات مهمة في السياسة- (Non State Actors) الفرضية الأولى:الفاعلون غير الدول
العالمية،فالمنظمات الدولية مثلا قد تكون في بعض المسائل فاعلا مستقلا،ونفس الشيء
بالنسبة للمنظمات الغير الحكومية وغير الوطنية كمنظمات حقوق الإنسان وجماعات
حماية البيئة التي تلعب من جانبها دورا مهما في صناعة السياسة العالمية،لذا يعود تزايد
الشبكات" عبر-الوطنية "الملتفة حول استراتيجيات مشتركة و أهداف محددة إلى الإتجاه
نحو تحقيق ما يسمى "المجتمع المدني العالمي."

- – 83. 1جهاد عودة ، المرجع السابق الذكر، ص ص58

Unitary)الدولة ليست فاعلا وحدويا - (Pluralists) الفرضية الثانية :بالنسبة للتعدديين
بل تتكون من أفراد وجماعات مصالح وبيروقراطيات متنافسة.فالدولة لا يمكن(Actor
النظر إليها كفاعل فردي وحدوي،لأن ذلك يعتبر تجاهلا لتعدد الفاعلين المشكلين للوحدة
ودور (Actors) المسماة الدولة من جهة وتجاهلا للتفاعلات الحادثة بين هذه الفواعل
التأثيرات الداخلية والخارجية بالنسبة للدولة، بل كذلك تجاهل للأفكاروالقيم،للمنظمات
الدولية و"عبر- الوطنية"والرأي العام من جهة أخرى.

-الفرضية الثالثة:يتحدى التعدديون الإفتراض الواقعي القائم على إعتبار الدولة فاعلا
فالنظرة المجزئة للدولة، تترك الإنطباع بأن صدام المصالح، (Rational Actor) عقلانيا
والمساومة والرغبة في التسوية،لن تؤدي دوما إلى إتباع مسار صناعة قرار عقلاني،لأن
سوء الإدراك أو السياسة البيروقراطية قد يسيطران على صناعة القرار وبالتالي احتمال
اتخاذ قرارات لم تكن منتظرة أو مرغوبة.

-الفرضية الرابعة:بالنسبة للمنظور التعددي، الأجندة السياسة العالمية تبقى قابلة للتوسيع.
فإذا كانت مسائل الأمن الوطني مهمة، فإن المسائل الإقتصادية، الإجتماعية والبيئيةالبارزة
بفعل تنامي حدة الإعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات، تبقى هي الأخرى ذات
أهمية.فهناك العديد من التعدديين الذين يركزون دراساتهم على المسائل النقدية، التجارية
الطاقوية، بينما يسعى آخرون إلى تناول المسعى الدولي لمعالجة مشكلة السكان والمجاعة
في بعض أجزاء العالم النامي .ويحاول البعض الآخر التركيز على دراسة سياسة التلوث
الدولي وتدهور البيئة وعلاقة ذلك بالجوانب السياسية والإجتماعية .من جانب آخر يرفض
التعدديون تقسيم السياسة الدولية إلى سياسة عليا وسياسة دنيا،فهم يعتقدون أن المشاكل
السوسيو إقتصادية الداخلية يجب أن تحظى بنفس الأهمية التي تتمتع بها المسائل .العسكرية1
بعد الليبرالية الجديدة أو التعددية، ظهرت الليبرالية المؤسساتية الجديدة. حيث
ظهرت النظرية المؤسساتية الليبرالية الجديدة للرد على النظرية الواقعية الجديدة لكنيث
والتز في كتابه "نظرية السياسة الدولية"، إذ قام أكلورد وكوهين بتطوير المدرسة الليبرالية
.حتى تصبح أكثر ملائمة للعصر الحديث2

- -13.[1]عمار حجار ، المرجع السابق الذكر، ص ص12
- .[2]جهاد عودة ، المرجع السابق الذكر ، ص83

ويمكن تركيز المبادئ الجوهرية لهذا المذهب الجديد في المبادئ الأربعة التالية:

يعتبر أنصار المذهب المؤسسي أنه من المسلم به أن الدولة * (Actor) : الطرف الفاعل ممثل شرعي للمجتمع ومع أن روبرت كيوهن أكد على أهمية الأطراف الفاعلة من غير الدول في عمله السابق عن التعددية فإن فهمه للمذهب المؤسسي الليبرالي الجديد يقر بأن الأطراف الفاعلة غير الدول تخضع للدول.

يسلم الليبراليون بشكل عام بالوضع البنيوي للفوضى في النظام * (Structure): البنية الدولي، لكن الأمر الحاسم هو أن الفوضى لا تعني أن التعاون بين الدول شيء متعذر كما الدولية وانتشارها .والخلاصة أنه يمكن للأنظمة (Regimes) يبين وجود الأنظمة والمؤسسات الدولية أن تلطف الفوضى من خلال خفض تكاليف التحقق وتعزيز المعاملة بالمثل وجعل معاقبة الإبتعاد عن المعايير أسهل تنفيذا.

إن التكامل على الصعيدين الإقليمي والعالمي في ازدياد وهنا يعتبر * (Process): العملية الإتجاه المستقبلي للإتحاد الأوروبي حالة اختبار حاسمة بالنسبة للمذهب المؤسسي الليبرالي الجديد.

تدخل الدول في علاقات تعاونية حتى ولو كانت دولة أخرى * (Motivation): الحافز ستكسب أكثر من التفاعل .وبعبارة أخرى، فإن المكاسب المطلقة أكثر أهمية بالنسبة للمذهب المؤسسي الليبرالي من المكاسب النسبية التي أكد عليها الواقعيون الجدد[1].

المطلب الثالث :منظور التبعية

تمثل نظرية التبعية قطيعة مع الإفتراض) الذي دافع عنه ماركس، لينين وصولا إلى الشيوعيين المتشددين في أمريكا اللاتينية (القائل بأن الرأسمالية الإمبريالية تؤدي إلى التصنيع الرأسمالي في الدول المتخلفة.فماركس كان يعتقد أن القوانين الداخلية تدفع بالرأسمالية إلى الإنتشار المستمر على الصعيد العالمي .وفي إطار توسعها خارج أوروبا ستصطدم بالمجتمعات غير الأوروبية وتؤثر عليها إيجابيا، من خلال دورها التاريخي و الثوري، في القضاء على أنماط الإنتاج التقليدية المتخلفة.

غير أن ما حدث تاريخيا هو أن الرأسمالية عند احتكاكها بالمجتمعات المتخلفة لم تقم كما توقع ماركس بتحطيم بنية الإنتاج التقليدية، وإنما عملت على ترسيخها وتحالفت مع قوى الإقطاع لخدمة أهداف الرأسمالية العالمية في امتصاص فوائض القيمة من المجتمعات المتخلفة إلى دول المركز.

- . [1]جون بيلس وستيف سميث ، عولمة السياسة العالمية ، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث ، الطبعة الأولى ، 2004 ، ص338

من الرواد الذين انتبهوا إلى Paul Baran ويعتبر الإقتصادي الأمريكي بول باران كون الرأسمالية الإحتكارية في أواسط القرن العشرين لم تعد تقوم بأي دور تقدمي وبدلا من ذلك فقد قامت بإعاقة التصنيع في بقية العالم غير الرأسمالي، وذلك في سبيل الأرباح .الإحتكارية في المركز الرأسمالي 1

تاريخيا، ترتبط الإسهامات النظرية للتبعية بمنظرين أغلبهم لهم علاقة مباشرة و هي لجنة أكاديمية عملت تحت إشراف مؤتمر ، ECLAباللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وقد عكفت على السعي لإبراز الأسباب الحقيقية UNCTAD الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لتخلف دول أمريكا اللاتينية رغم مضي عقود طويلة على حصولها على الإستقلال، وهو الوضع الذي خيب توقعات وآمال الأطروحات الليبرالية حول التحديث وحتمية حدوث التنموي في المجتمعات المتخلفة على غرار ما حدث في المجتمعات take off الإقلاع المتقدمة2

وتجدر الإشارة إلى غياب نظرية موحدة وشاملة للتبعية .فكل ما هنالك هو مجموعة من الأطروحات والمقولات المندرجة ضمن تيارات نظرية غير متناسقة، ورغم اتفاقها في التسليم بواقع حالة التبعية، فهي تختلف في إيجاد إطار نظري موحد لتشخيص الواقع .وهو ما دفع بجيمس دايتز إلى حد القول بأن عدد الأطر التصورية والتيارات النظرية في مدرسة التبعية يزيد على عدد المنظرين والمساهمين في النقاش حول واقع مما Electicism التبعية .غير أن تيارات التبعية تتميز بكونها ذات نزعة توليفية تركيبية .يضفي انطباعا بأنها مندمجة منهجيا لدرجة أنها تبدو نظرية واحدة3

في مقدمة التيارات ECLA المدير التنفيذي للجنة Raul Prebisch ويأتي إسهام التقليدية لنظرية التبعية وقد عمل على تطوير فكرة لينين عن علاقات الإستغلال بين المركز والمحيط، وذلك بتركيزه على علاقات التبادل التجاري غير المتكافئ بينهما.

هو إنتباهه لآلية التجارة الحرة على المستوى العالمي كآلية Prebisch فالجديد في إسهام لتعطيل التنمية الصناعية في المحيط، حيث يتم تخصيص دول المحيط في إنتاج المواد الأولية ثم مقايضتها بالمواد المصنعة في المركز) عبر آليات السوق العالمية الحرة(الإفتراض السائد للإقتصاد السياسي الليبرالي الذي مفاده Prebisch والمشكلة بالنسبة أن جميع الإقتصاديات بإمكانها أن تستفيد نسبيا من إنتاج بعض المنتجات، وأنه من غير المهم تحديد نوع هذه المنتجات4 .

- . 1كريس براون ، فهم العلاقات الدولية ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث ، الإمارات العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث ، 2004 ، ص216

2 - Paul R Viotti &Mark V.Kauppi, International Relations Theory, Realism ,Pluralism, Globalism, and beyond USA : Allyn & Bacon ,3rd Edition,1999, p 348.

- . 3عبد الخالق عبد الله ، التبعية والتبعية السياسية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1996 ، ص21

- . 4كريس براون ، المرجع السابق الذكر، ص217

وهم Paul Baran . و Paul Souizy كل من Prebisch يمثل هذا التيار فضلا عن يركزون في تحليلهم لعلاقات التبعية على إبراز الخسائر المطلقة لا النسبية كما يدعي الإقتصاد السياسي الكلاسيكي التي تنطوي عليها العلاقات التجارية بين دول المركز ودول سياسة تصنيع إحلال الواردات التي تهدف إلى حماية Prebisch المحيط. وقد اقترح وتطوير الصناعات المحلية لكي تسمح للمنتجين المحليين بتأمين الطلبات المحلية مع إستيراد مواد التصنيع والتكنولوجيا وأقل كمية ممكنة من المنتجات المصنعة.

غير أن فشل تلك السياسات في إنجاز الإقلاع التنموي في الدول المتخلفة أدى إلى بروز تيارات جديدة داخل نظرية التبعية تضم جيلا من الماركسين الجدد، أو ما يعرف ,Arghiri Emmanuelتضم هذه التيارات كل من neostructuralists بالبنيويين الجدد SamirAmin & Thestonio Dos Santos,Fernando Cardoso, A.Gender Frank.[1]

إن تفسيرات النيوماركسية للعلاقات الدولية وفرت إطار عمل من المحللين الذين يعتبرون الطبقة كأهم عامل في العلاقات الدولية حيث العلاقات الإقتصادية أو علاقات الإنتاج هي عنصر ديناميكي رئيسي .[2] فهم يولون أهمية كبرى للإقتصاد في تحليلهم ويقدرون بالفعل بأن الحدود ليست سوى ظواهر مفتعلة، والظواهر التي تهيكل العالم هي .المجموعات الصناعية الكبرى أو المجموعات الإحتكارية[3]

إن النظرية النيوماركسية استخدمت مصطلحات ماركس كالإستغلال والبروليتارية وذلك للمساعدة على فهم نشوء الرأسمالية - ويتقاسمون مع التصور الماركسي التقليدي بأن تطورات الاقتصاد الدولي والداخلي هي الخصائص التفسيرية للنظام العالمي، إلا أنها تختلف عن الماركسين الكلاسيكيين من حيث تقليلها من صرامة إستخدامها للأدوات المنهجية والمفاهيمية لماركس وانجلز ولينين[4] .

- . [1]نفس المرجع ، ص218

[2] - A.J.R.Groom& Margot Light ,Contemporay International Relations,a Guide to Theory,United kingdom Printer Publishers ,First Published,1994,p 146.

[3]- كزافييه غيوم ،" العلاقات الدولية"، ترجمة قاسم المقداد، مجلة الفكر السياسي، دمشق :إتحاد كتاب العرب، العدد 11. 2003 ، ص ، ص .، 2003 ،

[4] -A.J.R.Groom and Margot Light, op.cit, p146[1]

اتهمت التيارات البنيوية الجديدة ضمن مدرسة التبعية البنيويين التقلديين بأنهم إصلاحيون، لأن سياسات تصنيع الواردات تم تصميمها لتحسين موقع دول الجنوب ضمن اقتصاد الرأسمالي العالمي، وعلى كونهم) البنويين التقليديين (يطمحون إلى القضاء على النظام الرأسمالي العالمي .فقد جادلوا بأن هذا الأمر لا يمكن حدوثه إلا بعد تطوير قوى الإنتاج في الأطراف بشكل كاف .لذلك شهدت أمريكا اللاتينية تدعيم الشيوعيات التقليدية للبرجوازية المحلية، وذلك لإعتقادهما بأن الثورة الإشتراكية لا تنجح بمعزل عن الثورة البرجوازية.

أما بالنسبة للبنيويين الجدد، فكانت جميع أجزاء الاقتصاد العالمي قد أصبحت رأسمالية بسبب إنتاجها للسوق الرأسمالية .وعليه، فقد قاوموا الشيوعية الرسمية وقدموا بدلا من ذلك ولاءهم لحركات العصابات الريفية المتمردة، وكان الهدف هو قطع سلسلة الإستغلال التي ربطت سوية كلا من الميتروبولات في المركز والأطراف التابعة في النظام الرأسمالي العالمي .وهم يعتقدون بأن نظام التجارة العالمي يعمل على نقل الموارد من الفقراء في الأطراف إلى الأغنياء في المركز، وليس هناك إمكانية لإصلاح هذا النظام لفائدة دول الأطراف.

التحول الآخر –والأهم من الناحية الأنطولوجية –هو أن تفكير البنيويين التقليديين في الأساس . وعليه، فقد ندد البنيويون الجدد بهذا التفكير Statist/étatique كان دولتيا واحتجوا بكونه يعمل على إخفاء الصورة الصحيحة للإقتصاد السياسي الدولي الذي لا يعتبر في نهاية المطاف خاصا بالدول ،وإنما بالطبقات فالرأسماليون في كل مكان، في كل دولة يستغلون العمال أينما وجدوا، وما الرأسماليون في الأطراف إلا شركاء صغار .لأمثالهم في المركز1

يمكن تقسيم البنيويين الجدد إلى 4 تيارات أساسية:

ويعد أندري غاندر فرنك من أبرز ممثلي هذا 1- : underdevelopment تيار التخلف

التيار في نظرية التبعية، جمع كل أطروحاته الفكرية بشأن ظاهرة التخلف في كتابه والتي استمدها من ، " the Development of Underdevelopment المشهور "تنمية التخلف Modernisation.

Theoryانتقاداته لنظرية الحداثة يحاول هذا التيار الكشف عن العوامل الداخلية والخارجية للتخلف . وقد حاول غاندر فرنك -ولو نسبيا – إبراز مفهوم التخلف .فهو يرى بأن التخلف هو نتيجة عملية النمو الرأسمالي العالمي المترتبة عن إندماج اقتصاديات التوابع في الإقتصاد الرأسمالي العالمي الذي يعمل على تنمية تخلف التوابع.

في تعريفه للتخلف الذي استقاه من دراسته الميدانية للواقع المتخلف لدول أمريكا اللاتينية، يحاول غاندر فرنك أن يبرز بأن التخلف ليس داخليا فحسب، وإنما خارجي أيضا .داخليا، يرجعه غاندر فرنك إلى هشاشة البنى الداخلية للدول التابعة ويتخذ من دولة البرازيل مثالا ساطعا .خارجيا، فإن

التخلف – حسب غاندر فرنك – ناتج عن العلاقات غير المتكافئة بين دولة المركز ودولة المحيط ناهيك عن اندماج اقتصاديات هذه الأخيرة في الإقتصاد الرأسمالي العالمي، وما ينتج عن ذلك من تنمية تطور دولة المركز . مقابل تنمية تخلف دولة المحيط1

»الشفط الخارجي « حسب غاندر فرنك، يحدث الإستثمار الأجنبي المباشر نوعا من بحيث تتحول الثروة تلقائيا من الأطراف إلى المركز، ويأتي التخلف المزمن نتيجة لذلك. فالرأسمالية هي نظام عالمي تعمل فيه الدول الكبرى على تجريد الدول التابعة من فائضها الإقتصادي الهزيل ، فينتج عن ذلك تطور الدول الكبرى وتخلف الدول التابعة .إذن بلدان .العالم الثالث هي دول متخلفة لأنها تابعة للنظام الرأسمالي العالمي2

يجد هذا التيار أصوله التاريخية في النظرية اللينينية Imperialism: تيار الإمبريالية –الهوبسونية للإمبريالية .وهو بذلك امتداد الفكر الماركسي التقليدي، وإن كان هذا الأخير يركز أكثر على الأمبريالية الاقتصادية خلافا للماركسيين الجدد الذين يولون اهتماما لمختلف أشكال الإمبريالية في جميع ميادين الحياة المتنوعة .وهو ما يؤكد عليه جون حيث يرى أن الإمبريالية لا تقتصر على الجانب الإقتصادي ، Johan Galtung غالتينغ فحسب، وإنما تتعداه لتشمل الجوانب الأخرى السياسية ،العسكرية ،الإتصالية والثقافية.

إن الفرضية الأساسية لجل نظريات العلاقات الدولية تتمحور حول وجود حد أدنى –على الأقل –من الاستقلالية ومرونة الحركة بين الوحدات السياسية كفواعل في الساحة الدولية بيد أن هذه الفرضية تواجه تحديا كبيرا من طرف تيار الإمبريالية .فمفهوم العلاقات الإمبريالية بين دولتين أو أكثر ينحصر في عدم التكافؤ في الفرص والإمكانيات بين دول الشمال المتقدم ودول الجنوب المتخلف فهذه الأخيرة مقيدة الحركة والتصرف، إلا في حدود ما تمليه عليها دولة المركز التي تهيمن عليها .لذلك يعرف جون غالتينغ الإمبريالية بالطريقة التي بواسطتها تهيمن دولة المركز على دولة المحيط من أجل خلق

- -219. [1]عبد الناصر جندلي ، المرجع السابق الذكر، ص ص218

- [2]مارتن غرفتس وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، الإمارات العربية المتحدة :مركز الخليج للأبحاث للترجمة والنشر، 2008 .، ص118

Peter Evansحالة تميزها المصالح المتناقضة بينهما والإبقاء عليها .كما يعتقد بيتر ايفنس
بوجود نظرية للإمبريالية وليس نظرية للتبعية، خاصة وأن مفهوم الإمبريالية تطور بشكل
في بداية الخمسينات Neo-colonialism كبيربظهورأول استعمال لمفهوم الإستعمار الجديد
.من القرن العشرين الميلادي1

يلخص هذا التيار الفكري للمنظور 3- Center-Periphery: تيار المركز المحيط
النيوماركسي العلاقات الدولية في كونها علاقات سيطرة وتبعية في إطار ثنائية المركز–
المحيط الملازمة للنظام الرأسمالي العالمي .يمثل هذا التيار مفكري العالم العربي ألا
وهما :سمير أمين وسعد زهران، ففي رأيهما أن وجود طرفان تنمويان مختلفان جذريا
كنتيجة للتبادل الغير المتكافئ يدعم الإبقاء على الوضع القائم.فهناك مركز يملك
التكنولوجيا و رؤوس الأموال وكل وسائل التطور، ومحيط يفتقر إلى مثل هذه الوسائل
ولا يملك سوى المواد الأولية الخام التي يقوم بتصديرها إلى المركز ثم يعيد استيرادها
مصنعة ونصف مصنعة بأثمان باهضة، أو بالتعبير الماركسي اللينيني، فإن المركز يملك
بنية اقتصادية قوية مكنته من الهيمنة على دول المحيط التي تتميز بهشاشة وتشويه بنيتها
.التحتية الاقتصادية2

وحسب سميرأمين أن إندماج إقتصاديات دول الجنوب في السوق العالمية تتم
ترجمتها من خلال تنمية نشاطات التصدير والتي تخلق تفكك اقتصادي واجتماعي إلزامي
لدول المحيط.كما أن ضعف ومرونة المواد المصدرة من دول الجنوب) ثقافة تصدير
المواد الأولية (تولد أيضا ميكانيزم جدلي للإستغلال ومربح للإقتصاديات المتقدمة .3 أما
من المفكرين غير الماركسيين المساهمين في هذا التيار الفكري نجد جون غالتينغ
فبالإضافة إلى مساهمته في تيار الإمبريالية، يدلي غالتينغ بآرائه وأفكاره بشأن تيار
المركز –المحيط .فهو يصف العلاقة بين هذه الثنائية بالعلاقة الإمبريالية ،لأنها قائمة–
في اعتقاده – على الهيمنة والإستغلال نتيجة لتناقض المصالح بينهما معتمدا في ذلك على
نموذج تطبيقي حول العلاقة بين المجموعة الأوروبية ودول العالم الثالث .وهذه المصالح
تتفاوت درجات تناقضاتها سواء داخل دولة المركز في حد ذاتها أو داخل دولة المحيط في
حد ذاتها أو بين محيط دولة المركز ومحيط دولة المحيط.

- -221.1عبد الناصر جندلي ، المرجع السابق الذكر، ص ص220
- .2نفس المرجع ، ص222

3 Jean – Jaques Roche , théories des Relations Internationales , Paris , Montchrestien,5 Edition , 2004 , p126.

يلاحظ غالتينغ ما يلي:

أ -أن هناك انسجاما للمصالح بين المركز في دولة المركز والمركز في دولة المحيط.

ب -أن هناك تناقضا أو تضاربا في المصالح أكثر في دولة المحيط منه في دولة المركز.

ج -أن هناك تناقضا أو تضاربا في المصالح بين محيط الدولة المركزية ومحيط الدولة المحيطية1.

في كتابه سياسة الإقتصاد العالمي، 4- World-System Analysis: تيار النظام العالمي وهو مؤرخ إقتصادي أمريكي بتلخيص Immanuel Wallerstein قام إمانويل والرشتاين فرضياته حول مسألة التبادل غير المتكافئ في 17 مقال، حيث أن الفكرة الأساسية لوالرشتاين هي أن ضعف دول المحيط هي أساسية في عملية الإستغلال لدول المركز الرأسمالية.

من خلال أخذه لمفهوم Fernand Braudel لقد استلهم والرشتاين من فرناند برودال "الإقتصاد العالمي "من كتابه" المتوسطية في عهد فيليب ."2 من خلال هذا المصطلح برودال اعتبر الإقتصاد كجزء من الكون والذي يشكل الكل حيث أنه في إطار سيادة الإسبان على المتوسط، فإن العالم إذن نظم في حيز يضم منطقة المركز التي تمتلك القدرة السياسية والإقتصادية تتجمع حولها مناطق الوسط والمحيط .ولكن إذا كان بالنسبة لبرودال القدرة السياسية هي الأساس المكون للمركز الإمبريالي، فإن والرشتاين ارتفع إلى عصر التنوير والإصلاح الديني لكي يتمكن من توضيح كيف أن الأزمة الإقطاعية وضعت نهاية للمبادئ الإمبريالية وسيادة السياسة .فبالنسبة للقرن الخامس عشر-حسب والرشتاين–

السياسة تحولت إلى أداة بسيطة بالنظر إلى الإقتصاد، كما رفض أدوات الاقتصاد الليبرالي، وعلى عكس سميث وريكاردو، قام والرشتاين بتفنيد نظريات المنفعة المتبادلة بما أن الإقتصاد العالمي هو عملية استغلال الأكثر غنى للأكثر فقرا .حيث أن المركز الرأسمالي خاضع للمنطق التراكمي والإحتكارية ولا يمكن سوى النمو على حساب المحيط أي الطبقة العمالية ولقد وصل إلى نقل كفاح الطبقات إلى المستوى العالمي في مواجهة برجوازية المركز لبلوريتارية المحيط ولقد استنتج والرشتاين بأنه في" النظام الرأسمالي لا يوجد أية سلطة سياسية تمارس سلطة نهائية على الكل."

- -224.1عبد الناصر جندلي ، المرجع السابق الذكر، ص ص222

المركز C المحيط p

« Dans le systeme capitaliste, il n’existe aucune autorité politique exerçant une autorité ultime sur l’ensemble.»

ولكن والرشتاين لم يشرح كيف تمكنت الرأسمالية من بلوغ ذلك المستوى من الهيمنة.1 إن محور فكر والرشتاين هوالنظام العالمي، فهو يعتقد بأن وحدة التحليل المناسبة لدراسة السلوك الإجتماعي أو سلوك المجتمعات هي نظام-عالمي، حيث يرى والرشتاين أن لأي نظام صفتين تحددانه:

أولاهما؛ أن العناصر التي من ضمنه كلها مترابطة، وهي توجد في إطار علاقة ديناميكية نشطة فيما بينها وإذا كان لأحد أن يفهم إسهامات كل عنصر ووظائفه وسلوكه فعليه أن يفهم موقعه ضمن الكل الذي يدور فيه.وعلى هذا يعتقد والرشتاين بأن المحاولات الرامية إلى التمييز بين هذه العناصر كالظواهر الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية مثلا هي محاولات مضللة.

ثانيهما؛ أن الحياة داخل نظام ما ذاتية الاحتواء تقريبا وهذا يعني أنه إذا عزل النظام عن المؤثرات الخارجية فإن نتائج التفاعلات داخله تكون مطابقة تماما وبهذا يتعين على أي شخص يسعى إلى تفسير التغييرات ضمن النظام أن يركز على هذه التفاعلات الديناميكية الداخلية التي تحدث التغيير، لا أن يبحث عن العوامل الخارجية.

ويعتقد والرشتاين بأن التاريخ قد شهد نمطين من النظام العالمي :الإمبراطوريات العالمية والإقتصاديات العالمية والتمايز بينهما يتعلق بآلية اتخاذ القرارات في شأن توزيع الموارد ففي نظام إمبراطورية عالمية يمكن للنظام السياسي المركزي أن يعيد باستخدام سلطته، توزيع الموارد من مناطق الأطراف إلى منطقة النواة المركزية .

بخلاف ذلك، نجد أنه ليست هناك سلطة مركزية سياسية واحدة في نظام الإقتصاد العالمي، بل نجد مراكز قوى متعددة ومتنافسة، لذلك لا يجري توزيع الموارد بموجب مرسوم سياسي مركزي ،بل وفق اتجاهات وسيط اقتصادي هو السوق .غير أنه على الرغم من أن آلية توزيع الموارد في النمطين مختلفة، فإن الأثر المحض في كل من الإقتصاد العالمي والإمبراطورية العالمية متشابه من حيث انتقال الموارد من مناطق الأطراف إلى المركز.

والنظام العالمي الحديث هو مثال لاقتصاد - العالمي ويعتقد والرشتاين أن هذا النظام نشأ في أوروبا قرابة مطلع القرن السادس عشر ومن ثم توسع ليوصلنا إلى الوضع الحالي وأن القوة الدافعة وراء هذا التوسع هي الرأسمالية.

1- Jeans-Jaques Roche, op.cit, p p 124-126.

كما أن والرشتاين مصر على أن المؤسسات تقوم وتتوالد باستمرار ولا تمتد هذه الحالة من الدفق فقط ، إلى ما تعتبر عادة مؤسسات اقتصادية كالشركات والصناعات، بل تشمل أيضا ما تعتبر غالبا مؤسسات دائمة كالوحدة الأسرية والمجموعات العرقية والدول. 1 إن والرشتاين ضمن نظريته نطاقا اقتصاديا آخر في سياق وصفه للإقتصاد العالمي ،ألا وهو شبه -طرف semi-perphery. متوسط بين المركز والاطراف حيث يرى بأن منطقة شبه الطرف تقوم بدور الوسيط داخل النظام العالمي، يكشف عن سمات معينة هي من خصائص المركز وأخرى من خصائص الأطراف.فعلى سبيل المثال، نجد أن لشبه الطرف قاعدة صناعية خاصة به تتعرض للإهتزاز نسبيا ويملكها أهل الإقليم الذي توجد فيه، على الرغم من اختراقها من قبل المصالح الإقتصادية لدول المركز .وبفضل هذه الطبيعة المركبة بين المركز والأطراف، تقوم منطقة شبه الطرف بأدوار اقتصادية وسياسية مهمة ضمن نطاق النظام العالمي الحديث.كما يؤدي شبه الطرف أيضا دورا حيوي لإشاعة الإستقرار في البنية السياسية للنظام العالمي.

ويعتقد دعاة نظرية النظام العالمي بأن المناطق الثلاث للاقتصاد العالمي مرتبطة بعضها البعض في علاقة استغلالية تستجر الثروة فيها من الأطراف إلى المركز .ونتيجة لذلك، تصبح المواقع النسبية للمناطق مترسخة أكثر فأكثر:فالأغنياء يزدادون غنى،والفقراء يزدادون فقرا.

المبحث الثاني :التطور التاريخي للإهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية:

إن المتتبع لمراحل الإهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية يكتشف بأن سياسات الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه القارة، لم تكن على وتيرة واحدة من الإهتمام أو الفاعلية أوالتواجد الفعلي، بل ترددت سياستها اتجاه القارة بين الإهتمام والإهمال، وبين الفاعلية،وعدم الفاعلية .ولعل هذا التذبذب يعود إلى كثرة العوامل والإعتبارات التي تؤثر على مدركات صناع القرار الأمريكي سواء كانت داخلية أو خارجية تتعلق بطبيعة النظام الدولي والبيئة الدولية، وهذا يقودنا إلى طبيعة الظاهرة الدولية و التي يتطلب تفسيرها وضعها في إطارها الزماني والمكاني، وهذا يظهر جليا من خلال هذا المبحث الذي يظهر مراحل الإهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية في فترات زمنية متعاقبة ومحاولة معرفة مميزات كل مرحلة عن الأخرى والمقارنة فيما بينها.

1- — 279.نفس المرجع، ص ص275

المطلب الأول: إفريقيا في فترتي ما قبل الحرب الباردة وأثناءها:

إن بدايات الإهتمام الأمريكي بإفريقيا يعود إلى حقبة الإمبريالية، وذلك عندما تزايد الإستغلال الإستعماري للقارة الإفريقية، وبدأت تبرز أهمية ثرواتها وإمكانياتها وموقعها الجغرافي المتزايد الأهمية، وقد شرع رأس المال الأمريكي في التواجد بالقارة بصورة والتي أصبحت بعد الحرب العالمية الثانية قاعدة أمامية تجارية * تدريجية بدءا من ليبيريا .وبحرية إستراتيجية رئيسية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة إفريقيا الغربية1

ولم تكن الولايات المتحدة دولة استعمارية في إفريقيا،والسبب في ذلك هوأن الاستعمار بدأ في إفريقيا في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية اشترت قطع أراضي كبيرة في أمريكا من فرنسا إسمها لويزيانا، وكان الأمريكيون يهتمون بالإستقرار في ذلك المكان من العالم عنه في إفريقيا، حيث لم تتنافس مع الأوروبيين فيما يتعلق بالإستعمار لأنها كانت لديها مناطق تستعمرها .في أمريكا الشمالية2

إن بدايات التواجد الأمريكي في القارة قد نشأ بدرجة جوهرية من الموقع المتداعي للدول الاستعمارية الأوروبية، والذي يرجع جزئيا إلى الإرهاق المباشر للحرب الكونية الأولى، كما يعود أيضا إلى مشاركة الشعوب الإفريقية في تلك الحرب بأمل تحقيق الإستقلال، وسعي الولايات المتحدة الأمريكية في حماية مصالحها التي تركزت بصفة أساسية في جنوب إفريقيا وليبيريا،وتوسيع وجودها العسكري المستقل الخاص في شمال إفريقيا والبحر المتوسط والحيلولة دون انهيار الإمبراطوريات الإستعمارية في إفريقيا، إلا أن تداعيات الحرب العالمية الثانية واشتداد حركة التحرر الوطني وانهزام النازية ونشوء الأمم المتحدة، وظهور الإتحاد السوفياتي ومعسكره الإشتراكي كقوة عظمى،كل ذلك ساهم في بروز ظاهرة الإستقطاب الدولي، وكان يعني نهاية عصر أوروبا الغربية وتراجع وزنها النسبي في العالم وبداية لتصفية مستعمراتها، خصوصا بعد انهيارالنظام

-ليبيريا ذات وضعية خاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك لأنها تعد مستعمرة أمريكية مرتبطة بها علاقة عضوية،لأن بعض* السود الذين كانوا في الولايات المتحدة الأمريكية عبيدا عادوا الى إفريقيا وأسسوا جمهورية مستقلة باسم ليبيريا،حتى أنها اتخذت من اسم الرئيس الأمريكي) مونرو (إسما لعاصمتها، منروفيا وتتواجد فيها قاعدة أمريكية هي بيكرزفيلد.

- 1جميل مصعب محمود، تطورات السياسة الأمريكية اتجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية ، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة

الإستعماري في آسيا، مما جعل الدول الإستعمارية تركز جهودها على كيفية استغلال مستعمراتها الإفريقية1

بعد أن اصطفت مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومع هذا لم يؤشر أي دور
أمريكي واضح في القارة الإفريقية باستثناء ليبيريا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية،
وكانت التوجهات الأمريكية بشكل عام أميل إلى التعامل مع إفريقيا من خلال حلفائها
الأوروبيين الذين كانوا المسيطرون على أغلب دول القارة، ولم تكن الولايات المتحدة
راغبة في الحلول محلهم معتبرة ذلك في صالحها، من حيث تخفيض العبء عنها
وانشغالها الجدي بالمنافسة والصراع مع الإتحاد السوفيتي حول قضايا الحرب الباردة
أكثر من اهتمامها بإفريقيا2

وعليه، فقد واجهت السياسة الأمريكية معضلة حقيقية مع بداية فترة الحرب الباردة
في أواخر الأربعينيات وربما أكد هذا المعنى جورج ماجهي مساعد وزير الخارجية
للشرق الأدنى والشؤون الإفريقية بقوله" :إننا لسنا في موقع يمكننا من ممارسة المسؤولية
بشكل مباشر اتجاه إفريقيا إننا نفتقد الرغبة لتحمل المسؤوليات التي يقوم بها الآخرون،
وعلى أي حال فإن المبادئ التي نؤمن بها و الإلتزامات الحاكمة لحركتنا، فضلا عن عدم
خبرتنا أسهمت جميعها في عدم تحملنا لهذه المهام."

وساعد استغلال الحرب الباردة بين قطبي النظام آنذاك وانتقالها إلى الساحة
الإفريقية القوى الأوروبية الغربية على دعم مراكز نفوذها التقليدية في القارة مستغلة
أجواء الحرب الباردة بين الشرق والغرب، وكان الوفاق الأمريكي الأوروبي الذي ارتكز
على) مبدأ مونرو (وتقسيم العمل بين الولايات المتحدة الأمريكية في أمريكا اللاتينية
والدور الأوروبي في إفريقيا ومناطق أخرى.

وعلى ضوء ما ذكر، لم تكن القارة الإفريقية وقضاياها من بين أولويات السياسة
الخارجية الأمريكية باعتبار أن تلك القارة تدخل في نطاق اهتمامات حلفائها في الحلف
الأطلسي بشكل عام، والتواجد الإنجليزي والفرنسي منها بشكل خاص .2

- 1أحمد طه محمد ،" إفريقيا والنظام العالمي الجديد"، مجلةالسياسة الدولية، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 23 ، جانفي 1996 .، ص75

- . 2نفس المرجع ، ص75

لكن هذا لا يعني بأن السياسة الأمريكية أهملت القارة كليا لاسيما وأن هذه القارة تعتبر مستودع مصالح إستراتيجية واقتصادية، فضلا عن أنها ستصبح ميدان للصراع الدولي بينها وبين الإتحاد السوفياتي .فالأوساط الحاكمة الأمريكية أدركت أن سبل التطور المقبل لبلدان القارة السوداء ستحدد إلى درجة بعيدة مصائر النظام الرأسمالي العالمي .ولهذا كانت تولي أهمية جدية لوضع مخططات ومنطلقات سياساتها الخارجية بالنسبة لإفريقيا، وحتى نهاية الخمسينيات من القرن العشرين لم تكن الولايات المتحدة تملك تلك القاعدة لسياستها الخارجية لمواجهة بلدان القارة الإفريقية، 3 بل كانت سياستها المتعلقة بهذه المنطقة تتلخص في تصور يقر بأنه إنطلاقا من إقتراب موعد تفسخ النظام الإستعماري يتحتم على الولايات المتحدة الأمريكية أن تشغل مكان انجلترا أو فرنسا وبلجيكا وغيرها من الدول الإستعمارية وقد تبين هذا الموقف على أساس نظرية) ملء الفراغ (الزاعم بأن الولايات المتحدة الأمريكية قادرة أكثر من غيرها من الدول الغربية الأوروبية على توجيه مجرى الأحداث في البلدان الإفريقية، وأن مجرد إنسحاب القوى الإستعمارية ستكون فرصة مواتية من أجل أن تحل الولايات المتحدة محل الملاك السابقين للموارد الإفريقية، وقد كتب هربرت سبيرو عالم الدراسات الإفريقية المشهور" أن الهجمة الأمريكية على إفريقيا تستدعيها الضرورات العسكرية، الإقتصادية والسياسية لملء الفراغ الذي حدث في هذه القارة بعد خروج الدول الاستعمارية الأوروبية، إن علينا أن نضع أيدينا على قواعدها العسكرية وأن نقوم بحماية التوظيفات المالية الأمريكية في الدول الإفريقية كما أننا بحاجة إلى المواد الخام والأسواق في إفريقيا1

وفي عام 1957 ، أرسل الرئيس إيزنهاور نائبه ريتشارد نيكسون إلى إفريقيا حيث زار ثماني دول دفعة واحدة من أجل تحليل الأوضاع المتغيرة والمتسارعة التي شهدتها القارة في ذلك الوقت، وقد أكد نيكسون في تقريره على أهمية الإستقلال والتحرر الوطني بالنسبة للأفارقة، وطالب أيضا بضرورة أن تعترف كافة إدارات الحكومة الأمريكية بالأهمية المتزايدة لإفريقيا بالنسبة للمصالح الأمريكية،واقترح نيكسون بأن يتم تعيين مساعد مستقل لوزير الخارجية للشؤون الإفريقية، وأن يتم على صعيد آخر توجيه الإستثمارات الأمريكية إلى إفريقيا في نفس الوقت الذي تتوقف فيه أمريكا عن ممارسة التمييز العنصري حتى تكسب ود وتأييد الأفارقة.

- 1حمدي عبد الرحمن ،" السياسة الأمريكية إتجاه إفريقيا من العزلة إلى الشراكة "، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية العدد 144 ، أفريل 2001 ، ص192.

2، - سوسن حسين ،" السياسة الإفريقية في القرن العشرين"، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، العدد54

تشرين الأول ، أكتوبر 1987 ، ص37.

بيد أنه يمكن القول أن نيكسون رغم اعترافه باستمرار الدور الأوروبي المهيمن في إفريقيا وضرورة التشاور والتنسيق مع القوى الأوروبية، فإنه أكد على ضرورة صنع سياسة أمريكية مستقلة اتجاه إفريقيا.

واتساقا مع هذا التصور الجديد، ظهرت خلال عقد الخمسينات مجموعة من المنظمات الأهلية الأمريكية المهتمة بإفريقيا، ومن ذلك اللجنة الأمريكية الخاصة بإفريقيا المعهد الأمريكي الإفريقي ومجلس الشؤون الإفريقي ة . 2 كما أكد نيكسون الأهمية الجيواستراتيجية لهذه القارة للرئيس الأمريكي دوايت إيزنهاور قائلا " :أن سير التنمية في إفريقيا .... يمكن أيضا أن يكون العامل الحاسم في الصراع بين قوى الحرية والشيوعية الدولية3 ".

وقد واجهت إدارة إيزنهاور أزمتها الإفريقية الأولى في 1960 مع تمرد الكونغو الذي كان يخشى من أن يستغل من قبل الإتحاد السوفياتي،ولقد أيدت الإدارة نشر قوة لحفظ السلام للأمم المتحدة،حيث وافق عليها الإتحاد السوفياتي في البداية ولكن سرعان ما انقلب عليه.4

وبعد استقلال العديد من البلدان الإفريقية، والتي انتهجت النظام الاشتراكي ومعاداة الإستعمار، أصبحت السياسة الأمريكية أكثر صعوبة، لذا يلاحظ في بداية الستينيات من القرن العشرين قامت الأوساط الحاكمة الأمريكية بعملية بحث نشطة عن منهج سياسي جديد في إفريقيا لمواجهة الحركة الثورية في القارة الإفريقية لأن ذلك سيؤثر بصورة جدية على نظرية توازن القوى في العالم.

ولمواجهة هذه التطورات السياسية في إفريقيا كانت السياسة الأمريكية وأعلامها تطرح نفسها بأنها ضد مخططات الإستعمار، وهي الصديق الوفي للشعوب الإفريقية، وستحاول تقدييم المساعدة لجميع شعوب القارة في الحصول على حريتها واستقلالها وحمايتها ، مستغلة، من كونها لم تستعمر إفريقيا.1 إذ منذ حصول أول دولة إفريقية سوداء)غانا (على استقلالها عام 1958 وحتى عام 1962 زادت المعونات الأمريكية الى إفريقيا وكانت التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية الأمريكية في إفريقيا والإحساس بضرورة استخدام أساليب أكثر مرونة للتغلغل في بلدان هذه القارة ،وجدت إنعكاسها في نظرية) الآفاق الجديدة (التي طرحها الرئيس جون كيندي والذي كتب يقول" :

- 1نفس المرجع.

- . 2حمدي عبد الرحمن ، السياسة الأمريكية إتجاه إفريقيا من العزلة إلى الشراكة ، المرجع السابق الذكر ، ص192

3 - Clough Michael, Free at Last : US. Policy Toward Africa and the End of the Cold War, New york Concil of Foreign Relations Press, 1992, p 06.

4- Raymond W.Copson," Africa Backgrounder: History, US .Policy , Principal Congressional Actions", CRS Report

RL 30029, January 5 ,2001, p83.

أن مستقبل إفريقيا سيترك أثرا جديا على مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية بصورة ايجابية أو سلبية."

حيث كانت السياسة الأمريكية تعمل جاهدة لإرضاء الأطراف الإفريقية وقد كان للرئيس كيندي دور واضح في ذلك ففي إحدى خطبه قال بأن على الولايات المتحدة الأمريكية " : أن تتحالف مع الموجة الوطنية المتعاظمة في إفريقيا وإن أمامنا الإمكانية التاريخية لمساعدة هذه الدول في بناء مجتمعاتها، وإن بإمكاننا أن ندرب ونؤسس جيوشها وبإمكاننا أن نساعدها في بناء القاعدة الصناعية والزراعية التي يمكن أن تضمن إيجاد مستويات جديدة للحياة، وبإمكاننا أن نعزز الإدارة الأفضل والتعليم الأفضل، والنظام الأفضل للضرائب لتخليص شعوبها من عصور الفقر والجوع والجهل."

وفي سنة 1961 ، استقبل البيت الأبيض رؤساء 11 دولة إفريقية، وفي عام1962

13رئيسا إفريقيا، وقد زادت حكومة كيندي حجم المساعدات الأمريكية للدول الإفريقية كما وسعت برامج المساعدات الإقتصادية والتقنية من خلال خطط المنظمات الدولية فأرسل إلى إفريقيا آلاف من المتطوعين أو ما يسمون بفيلق السلام الذي أنيط به تدعيم مواقع أمريكا في القارة.

ويبدو أن نظرية الآفاق الجديدة التي طرحها كينيدي كانت تستهدف الحيلولة دون انتقال بلاد القارة الإفريقية الى الطريق غير الرأسمالي للتطور وعرقلة تقاربها مع الإتحاد السوفياتي وغيره من الدول الإشتراكية.

في عهد إدارة جونسون تم إستبدال سياسة الآفاق الجديدة بسياسة التدخل العسكري السافر،وذلك عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل العسكري فيما سمي ستاتليغيل في الكونغو الديمقراطية، زائير سابقا عام 1964 ، عندما أسقطت حكومة باتريس لوممبا اليسارية ومساندة الحركة الإنفصالية التي يقودها تشومبي الذي كان يسيطر على مقاطعة كاتنغا الغنية بالماس وسيطرة موبوتو سيسيكو على نظام الحكم في زائير سابقا من خلال الدعم الأمريكي .وفي فترة السبعينيات وتولى الإدارة الأمريكية للرئيس نيكسون، فإن هذا الأخير رفع شعار مبدأ نيكسون وكان الهدف المعلن منه، هو تقديم المساعدات لدول العالم الثالث من ضمنها إفريقيا لمواجهة التغلغل السوفياتي في هذه البلدان .

- -19. [1]جميل مصعب محمود ، المرجع السابق الذكر ،ص ص18
- . [2]فرج عبد الفتاح فرج ، الإقتصاد الإفريقي من التكامل الى العولمة ، القاهرة : دار النهضة العربية ، 2001 ، ص186
- [1]جميل مصعب محمود ، المرجع السابق الذكر ، ص20

وقد صرح سكريتير الدولة في لجنة مجلس الشيوخ الخاصة بالشؤون المالية هنري كسنجر

وهو يرد على الأسئلة المتعلقة بسياسة الولايات المتحدة الخارجية اتجاه القارة بالقول":صحيح أن الولايات المتحدة الأمريكية على مدى السنوات الأخيرة، وقد أعطيت لأوروبا الغربية الدور القيادي في إفريقيا،ويفسر هذا من ناحية العلاقات التقليدية مثلما يفسر بانشغالنا بالمناطق الأخرى من العالم، إلا أن إنتباهنا إلى إفريقيا وإهتمامنا بها سيزداد في المستقبل .

إضافة إلى ما تقدم أن ما يفسر زيادة الإهتمام الأمريكي بإفريقيا هي الوثيقة التي كانت سرية والخاصة بالسياسة الأمريكية في إفريقيا ، والتي يشار إليها باسم مذكرة الدراسة رقم (39) للأمن القومي والتي أكدت مصادر كثيرة ،غربية وإفريقية أن كيسنجر هو الذي قام بإعداد هذه الوثيقة عام 1969 عندما كان مستشارا للأمن القومي للرئيس نيكسون .وقد تبنى في هذه الوثيقة من بين خمسة إختيارات تضمنتها الوثيقة الإختيار الثاني ودفع به إلى قنوات التنفيذ الفعلي في وزارة الخارجية الأمريكية وفي البيت الأبيض،ويدعو هذا الإختيار ،الإدارة الأمريكية إلى) ارتباط أوسع مع الدول السوداء والبيضاء على السواء،بهدف التأثير على الدول البيضاء لتتجه نحو الإعتدال، وتثبيط الإتجاه إلى العنف الذي تؤيده الدول السوداء(، وأساس ذلك في منطق كيسنجر، وكما أعلن صراحة أن البيض قد وجدوا في إفريقيا ليبقوا،وأن الطريقة الوحيدة لحدوث تغيير بناء لا يمكن أن يتم إلا من خلالهم، ولا أمل بالتالي في أن يستطيع السود كسب حقوقهم السياسية عن طريق العنف، الذي يمكن أن يؤدي إلى الفوضى وزيادة الفرص أمام الشيوعية .ومن المهم هنا ،أن يوضع في الإعتبار أن مفهوم العنف في التقاليد الأمريكية، ينصرف إلى الثورة و الكفاح المسلح،والسعي من أجل حق تقرير المصير...الخ غير أن الحكومة الأمريكية لم تسع حينئذ إلى انتهاج هذه السياسة اتجاه جنوب إفريقيا وروسيا حتى وقع الإنقلاب العسكري في البرتغال عام1974.

(1981فقد جلبت تأييدا جديدا لحقوق الإنسان في - أما ادارة جيمي كارتر1977) السياسة الخارجية الأمريكية، مما أعطى دفعة قوية لحكم الأغلبية في زيمبابوي، والدعوة لإستقلال ناميبيا،وانتقادات شديدة للفصل العنصري في جنوب إفريقيا كما تم الضغط على موبوتو لإجراء إصلاحات إقتصادية وسياسية ولكن السياسة اتجاه الزائير، كانت مثل السياسة اتجاه إفريقيا عموما، حيث كانت مقيدة لإعتبارات الحرب الباردة، كما لم تتفاعل مع انقلاب ليبيريا في . 1980 وقد واجهت إدارة كارتر مكاسب سوفياتية وكوبية واضحة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتعرضت لضغوط سياسية داخلية للرد .وقد ظهر

نظام مستبد مؤيد للسوفيات في إثيوبيا .وكرد على ذلك أقامت إدارة كارتر علاقاتها مع الصومال المجاورة لإثيوبيا .في حين عقدت الصومال الوضع بغزو مقاطعة إدعت بأنها . 1978ولقد أرسلت كوبا قوات لمساعدة - في إثيوبيا، مما عجل"حرب أوغادين1977 " إثيوبيا، كما تخوف الكثيرون من التدخل العسكري للولايات المتحدة الأمريكية إذا قامت القوات الإثيوبية والكوبية بعبور الحدود إلى الصومال. قامت القوات الإثيوبية والكوبية بهجوم مضاد ناجح ضد الصوماليين، ولكن تقدمهم توقف في الحدود مع الصومال، وذلك لتجنب حدوث أزمة، ولقد لعبت مخاوف الحرب الباردة دوارا في معارضة إدارة كارتر لفرض العقوبات الإلزامية ضد نظام جنوب إفريقيا العنصري آنذاك.

إن القوات الكوبية كانت أيضا في أنغولا، حيث أنها ساعدت النظام الماركسي في أصبح الإنتشار الكوبي يشكل مصدر قلق لصناع سياسة ، UNITAالقتال ضد حركة يونيتا (1989،حيث كان هناك دعم قوي لاستئناف المساعدات - إفريقيا خلال إدارة ريغان1981) السرية ليونيتا .وفضل مساعد وزير الدولة لشؤون إفريقيا في تلك السنوات تشيستر سياسة الترابط "التي تهدف إلى تأمين الإنسحاب الكوبي من Chester Crocker " كروكر أنغولا في المقابل للحصول على استقلال جنوب إفريقيا والتي تسيطر عليها ناميبيا.

وقد أقر كروكر بأنه بمواجهته معارضة سياسية شديدة من جميع الأطراف بشأن هذه المسألة، ولكن اتفاق السلام الإقليمي لعام - 1988 حيث أن التفاوض كان بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية - أدى بها إلى تحقيق الأهداف التي كانت تسعى إلى تحقيقها فيما يتعلق بجنوب إفريقيا، فلقد اعتقد نقاد إدارة كارتر بأن الولايات المتحدة الأمريكية لم .تضغط بما فيه الكفاية من أجل التغيير السياسي

و قدر العون الإقتصادي الأمريكي للقارة بحوالي 8 مليون دولار في العام، مقدما إلى 46 دولة إفريقية حيث انه في سنة 1985 ، وصلت المعونة إلى أكثر من بليون دولار، وبهذا فاقت أية معونة قدمها الإتحاد السوفياتي .من جانب آخر، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالهجوم على ليبيا في عام 1986 بعد أن فرضت عليها عقوبات إقتصادية منذ سنة 1982 ، ردا على الدور الذي لعبته الجماهيرية الليبية في دعم ومساندة العمليات ضد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا وغيرها من مناطق العالم.

وعندما ترك ريغان السلطة في 1989 ، أصبح العالم مختلفا عما كان عندما استلم السلطة، فالسوفييت انسحبوا من أفغانستان ، وانسحبت كوبا من أنغولا، وانتهت الحرب العراقية الإيرانية بضعف الجانبين وعلى جميع المستويات في 8 أوت 1988 وبدأ العد

.العكسي لإنهيار الإتحاد السوفياتي

اذا لم تكن افريقيا تحتل في سنوات الحرب الباردة حيزا كبيرا على قائمة أولويات السياسة الخارجية الأمريكية فقد كانت مجرد ساحة للمناورات والحروب بالوكالة ولم تكن أبدا الميدان الأول للمواجهة بين القوتين العظميين آنذلك .وعليه، فقد نظرت النخب الأمريكية خاصة صانعي القرار منهم إلى إفريقيا بحسبانها منطقة مهمة لتجنيد الدول إلى أن موقع إفريقيا في خريطة Kraxberger الموالية للولايات المتحدة الأمريكية. وأشار مدركات صانع قرار السياسة الخارجية الأمريكية في زمن الحرب الباردة إتسم بما يلي:

*سيادة مبدأ المباراة الصفرية من الناحية الجيوبوليتيكية في التنافس بين القوتين العظميين وهو ما تضمن الحروب بالوكالة والتنافس من أجل تجنيد الدول الموالية وباستثناء مجموعة دول عدم الإنحياز ، فقد اختارت الدول الأخرى أن ترتمي في أحضان أي من القوتين العظميين، وقد انتشرت في أدبيات تلك المرحلة مصطلحات، مثل :نظرية" الدومينو " التي عبر عنها بوضوح الرئيس إيزنهاور وتطبيقا لذلك المبدأ، قامت الدول الغربية والولايات المتحدة بتطبيق سياسة " الإحتواء " للمد الشيوعي، ولا سيما في آسيا وفي بعض المناطق الإفريقية المهمة، مثل :أنجولا وزائير ومنطقة القرن الإفريقي.

*تبني إستراتيجيات شمولية على الصعيد الجيوبوليتيكي العالمي، إذ رأت كل من الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي أن كل المناطق الخارجية تدخل في إطار منظوميتهما الإستراتيجية وعلى الرغم من ذلك ، فإن بعض الدول والمناطق اكتسبت أهمية إستراتيجية أكبر من غيرها بحسب ما تملكها من قدرات وإمكانات، مثل :مصادر الطاقة أو وقوعها على خطوط الإمدادات الدولية.

*عدم الإكتراث بطبيعة الدول الموالية، وقد أدى ذلك إلى ظهور واستمرار ما أطلق عليه البعض إسم الدول الهشة أو الفاشلة أو ما يمكن أن يطلق عليه إسم " أشباه الدول " حيث لم تأبه الإدارة الأمريكية بمدى توافر خصائص الدولة الوطنية في الدول الموالية لها كما أن سيادة مبدأ المحافظة على السلامة الإقليمية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، فضلا عن تبني منظمة الوحدة الإفريقية مبدأ عدم جواز تغيير الحدود الموروثة عن الإستعمار أدت .إلى المحافظة على و استمرار الدول الصغيرة في إفريقيا1

وعليه، فمن الجلي أنه قبل عام 1989 ، استحوذت اعتبارات الحرب الباردة على اهتمامات صانعي القرار الأمريكي حيث أنها غطت على غيرها من الأهداف والمصالح الأخرى .ولعل السياسة الأمريكية اتجاه إفريقيا تعد خير مثال على ذلك .فالرئيس جون

كيندي الذي أبدى تعاطفا ملحوظا مع القوى الوطنية المناهضة للإستعمار في إفريقيا البرتغالية وقف مكتوف اليدين بسبب الإهتمام الأمريكي بقواعد حلف الناتو في المنطقة وبالمثل، فإنه على الرغم من الأساس غير الأخلاقي لنظام التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا وتزايد المعارضة الشعبية له داخل المجتمع الأمريكي لم يستطع الرئيس ريغان أن يواجه بحسم حكومته بريتوريا العنصرية بسبب خشيته من تزايد نفوذ المد الشيوعي في المنطقة. وليس بخاف أن قائمة المصالح والأهداف القومية التي كانت تشكل محددا للسياسة الأمريكية اتجاه إفريقيا اشتملت على أربع قضايا أساسية هي:

-إحتواء الشيوعية) لم يعد لهذا التهديد أي وجود اليوم(

-حماية خطوط التجارة البحرية) لا يوجد تهديد جدي لهذه الخطوط(

-الوصول الى مناطق التعدين والمواد الخام .

-دعم ونشر القيم الليبرالية، ولا سيما تلك الخاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

فإذا كانت خبرة العلاقات الأمريكية الإفريقية منذ الستينات تعكس رؤى أمريكية متباينة اتجاه القارة الأمريكية والتي تجسد غياب الرؤية الشاملة و المتكاملة بشأن موقع إفريقيا في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية فإن نهاية الحرب الباردة قد أحدثت تغيرات جذرية

المطلب الثاني : نهاية الحرب الباردة وإعادة تقويم موقع إفريقيا

خضعت السياسة الإفريقية للولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة لعملية تقويم، ومن الواضح أن عملية التقويم والتمحيص تلك دفعت إليها مجموعة من العوامل والمتغيرات لعل من أبرزها:

-إزدياد أهمية المرتكزات الإستراتيجية التي تقوم عليها العلاقات الأمريكية -الإفريقية في عصر العولمة الأمريكية، فالمحددات الثابتة مثل :الموقع الإستراتيجي للقارة والثروات الطبيعية وخطوط التجارة تدفع دوما إلى التأكيد على أهمية إفريقيا في منظومة السياسة العالمية للولايات المتحدة.

---

[1] - Raymond W. Copson, op .cit ,p88.

- .[2]أحمد طه محمد ،المرجع السابق الذكر ، ص59

تغير الصورة الذهنية الخاصة بإفريقيا والتي ظلت مسيطرة لفترة طويلة ،حيث طرأ تغيير ملموسا فيما يتعلق بسياسات التحرر الإقتصادي، وهذا بالقطع من وجهة النظر الأمريكية، أضف إلى ذلك، أنه قد وصل إلى السلطة عددا من القيادات الجديدة التي حاولت أن تدعم أواصر العلاقة مع الولايات المتحدة، وقد واكب ذلك تزايد الإهتمام الأمريكي بغزو الأسواق الإفريقية التي تضم نحو سبعمائة مليون نسمة.

-تغير رؤى وتصورات الإدارة الأمريكية بشأن المشكلات والصراعات التي تعاني منها مناطق معينة في إفريقيا، مثل :الجنوب الإفريقي ومنطقة البحيرات العظمى وشرق إفريقيا فقد أدركت بعض مراكز صنع القرار الأمريكي أهمية تحقيق الإستقرار والأمن وتدعيم فرص النمو الإقتصادي في إفريقيا بما يخدم المصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة.

-إعادة تقويم السياسة الفرنسية في إفريقيا ، حيث أضحت الحكومة الفرنسية تسعى إلى إنتهاج سياسة أكثر قارية وهوما تمثل في اجتماعات القمة الفرنسية -الإفريقية الفرانكوفونية التي أصبحت تضم دولا غير ناطقة بالفرنسية في نفس الوقت الذي اقتنعت فيه الإدارة الأمريكية بأن سياسة المساعدات التي تنتهجها القوى الأوروبية الكبرى قد أخفقت ولقد ساهمت الحادثة الصومالية في إعادة تعريف سياسة واشنطن اتجاه افريقيا.

واضحا وساهم في ايقاظ الرأي العام الأمريكي . حيث أن CNN ففي عام 1992 كان تأثير قناة المعلومات الصغيرة أظهرت الحرب الأهلية و المجاعة المشتعلة في الصومال، فشنت "Restore .
Hope"الحكومة عملية إستعادة الأمل حيث أن تفاقم الأوضاع في الصومال زاد من الضغط على الرئيس الأمريكي بوش الأب لإرسال القوات الأمريكية إلى الصومال، و بعد شهر من خسارته في الإنتخابات أمام الرئيس بيل كلينتون ، قام الرئيس بوش بتصريح و خطاب يعلن فيه مشاركة الولايات .المتحدة الأمريكية في عملية استعادة الأمل فضلا عن أن الأزمة في الصومال ، أدت إلى وضع ملف ينظم التواجد الأمريكي حيث أن السياسة المحددة في مجلة الأمن القومي 30 تم البت فيها من قبل الرئيس بيل كلينتون ، حيث أن Anthony Lake ، الخطاب الأول لمستشار الشؤون الأمنية لبيل كلينتون ، أنتوني لاك وجه إلى إفريقيا و لقد حددت مجلة الأمن القومي 30 وعرفت الأهداف الأمريكية في:

ضمان حصول القوات الأمريكية على عدد من التسهيلات الجوية ومن الموانئ في إفريقيا

- المسلحة الإفريقية القوات بين الإنسان حقوق و الديمقراطية احترام تعزيز في المساهمة
- السلم لتأسيس أو للمساندة الأفارقة بين إقليمية وسائل وضع في التعاون
- التمارين و التدريبات أجل من إفريقيا في محدود عسكري وجود على المساعدة .

ففي 3 ديسمبر 1992 ، خلص مجلس الأمن الدولي بأن الوضع في الصومال أصبح يستدعي التدخل، حيث أذن بإرسال قوات عسكرية وذلك لضمان توزيع المساعدة الإنسانية وضمان عدم الإنهيار الكامل للقانون والنظام بالنسبة للأمم المتحدة وخصوصا الولايات المتحدة التي لعبت دورا قياديا في الحث على التدخل ،وهذا القرار يكاد يكون غير مسبوق لكن ليس منذ 1840 عندما أرسلت كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة سفينة حربية إلى الساحل الغربي لإفريقيا من أجل مطاردة سفن العبيد ، حيث شهد العالم عملية .عسكرية كبيرة خالية من أية فوائد إستراتيجية أو اقتصادية لقد أدى نفس جهاز الوساطة إلى رد فعل معاكس، حيث أنه في أكتوبر 1993 ، تم

نشر صور جثة جندي أمريكي يجر في شوارع مقاديشو التي أثارت الرأي العام. وهذا ما دفع ببيل كلينتون إلى سحب القوات ، ومع ذلك يكمن الهدف الجيوبوليتيكي الكامن وراء .هذا التدخل في الحد من النفوذ الإسلامي وبعد الذي حدث في الصومال، تبنى الرئيس كلينتون سياسة تقوم على الحد من التورط الأمريكي في التدخلات الإنسانية المسلحة في المستقبل، حيث أن جهود الكونغرس لخفض و تقييد مساهمة الولايات المتحدة في قوات حفظ السلام الأممية أعتبرت إستجابة مباشرة للفشل في الصومال .حيث أصدر الرئيس كلينتون القرار الرئاسي 25 والذي سعى إلى الحد بشكل صارم من بعثات الأمم المتحدة في المستقبل وخصوصا من مشاركة الولايات المتحدة فيها .و حدد سبعة عوامل والتي يجب على المسؤولين الأمريكيين البحث فيها قبل الموافقة على عمليات الأمم المتحدة التي يتعين الإضطلاع بها ، كما حدد ستة عوامل إضافية يتعين النظر فيها إذا شاركت الولايات المتحدة في هذه العمليات إن بدايات التحفظ للمشاركة في القضايا السياسية و العسكرية استمرت مع الإبادة الجماعية لرواندا في عام 1994 ، والتي أثرت بشكل ما على العلاقات الأمريكية الإفريقية، حيث فضلت الولايات المتحدة الإعتماد على فرنسا و بلجيكا والأمم المتحدة في رواندا

ولقد سن الرئيس بيل كلينتون 3 مبادئ تحكم عمله في القارة ،وهي:

1-إيجاد الحلول الإفريقية للمشاكل الإفريقية والحد من التدخلات المباشرة.

2-دمج إفريقيا في دوائر الإقتصاد العالمي كأساس للدبلوماسية التجارية لما بعد الباردة.

3- .مناهضة نشاط الإرهابيين والإسلاميين كما هو الحال في السودان وفي ليبيا1

فبعد انتخابه في عام 1993 ، أعد الرئيس بيل كلينتون سياسة إفريقية مع مبادئ مثالية أكثر وضوحا من أي وقت مضى .ففي 21 ماي 1993 في المؤتمر 23 للمعهد الإفريقي الأمريكي أعلن وزير الدولة آنذاك وارن كريستوفر أن " :إدارة الرئيس كلنتون تقدم دعما كبيرا وواضحا لحركة الحرية ، الديمقراطية واقتصاد السوق ، في قلب هذه العلاقة الجديدة يضيف قائلا ، يوجد إلتزام غير مسبوق باتجاه الديمقراطية وحقوق الإنسان التي تمثل الدعائم التي تقوم عليها السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إفريقيا2 ."

إن سياسة إدارة كلينتون اتجاه إفريقيا كانت متفائلة ، حيث قام الرئيس كلينتون برحلة واسعة النطاق لإفريقيا في مارس - أفريل 1998 حيث زار ست دول في إحدى عشر يوما 3 .حيث زار غانا حيث جعل الرئيس جيري رولينغز الناس ينسون ماضيه العسكري الإنقلابي المؤيد للإشتراكية والمدعوم من العقيد القذافي منذ تحوله إلى اقتصاد السوق، وانضم إلى المعسكر الغربي .كما زار كلينتون أوغندا التي ينمو إقتصادها آنذاك بقيادة موسيفيني بنسبة 5% سنويا ولا يزيد التضخم فيها عن 7% وعرج على رواندا4

وبوتسوانا التي تعرف حالة من الإزدهار الاقتصادي ، وقبل رئيسها كيتي ميلي التخلي عن

---

1 -Frédéric Leriche ,op.cit, p14

2 - Mamadou ka ," la Politique Africaine des Etats-Unis de 1947 à 2005 : de l'Engagement Sélectif à la Politique de Legacy", Canada Collège Universitaire de Saint Boniface , Vol 14 , Numéro 1&2 , 2007, p37

3-Raymond W.Copson ,op.cit ,p19

4-توفيق المديني ،"جولة كلينتون الإفريقية "، مجلة شؤون الأوسط ، بيروت : مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 72 ، ماي 1998 ، ص ص 117-116

الرئاسة لمصلحة نائبه ،مما أدى بالرئيس الأمريكي ليصفه بأنه مثال لكل الذين يقدرون الحرية وأن إفريقيا تحتاج إلى دولة مثل بوتسوانا أما زيارته لجنوب إفريقيا فقد اكتسبت أهمية خاصة بسبب الثقل العالمي للرئيس نيلسون مانديلا، ولأن جنوب إفريقيا الدولة المستقلة والمنتصرة على سياسة التفرقة العنصرية والمنتهجة للديمقراطية والتعددية السياسية هي أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة .واختتم كلنتون جولته الإفريقية بالسنغال الفرانكفونية . ولذلك اعتبرت هذه الزيارة رسالة موجهة لفرنسا خصوصا أن الرئيس الأمريكي أعلن عزم الولايات المتحدة الأمريكية إنشاء مركز إفريقي للدراسات الأمنية من أهدافه التدريب والإرتقاء بمستوى القادة الأفارقة مدنيين وعسكريين .

ولقد صرح الرئيس كلينتون خلال فترة زيارته بأن إفريقيا تواجه مشاكل إقتصادية مستمرة ونزاعات مدمرة في عدد من الدول ولكنه أصر قائلا " : من غانا الى موزامبيق ومن كوديفوار الى أوغندا فإن نمو الإقتصاديات يغذي التحول في إفريقيا[1] "

وعلى الرغم من إعلان الإدارة الأمريكية اختيارها الدول الإفريقية التي يتوقف بها الرئيس الأمريكي، فإنها قد تعمدت إسقاط دولتين هما نيجيريا وبوروندي من الجولة الإفريقية على الرغم من وقوعهما في مسارها من الناحية الجغرافية، بالإضافة للأهمية النسبية التي تتمتع بها نيجيريا لدى متخذ القرار الأمريكي مقارنة ببعض الدول الأخرى فنيجيريا -وهي بغض النظر عن كونها واقعة في طريق جولة الرئيس الأمريكي-[2] كانت خاضعة للنظام العسكري بقيادة الجنرال ساني أباشا وهو ما عكر صفو العلاقات النيجيرية الغربية بوجه عام إذ وصل الأمر إلى تجميد عضوية نيجيريا في الكومنولث وعكر العلاقات النيجيرية الأمريكية على وجه الخصوص، ولم يشفع لنيجيريا كونها أحد مصدري البترول الرئيسيين للولايات الأمريكية وكونها عضوا بارزا بمنظمة الدول المصدرة للبترول " أوبيك - " كما لم يشفع لها ثقلها الديمغرافي في غرب إفريقيا أو كونها والراعي الرئيسي لعمليات ECOWAS حجر الزاوية في الجماعة الإقتصادية لغرب إفريقيا حفظ السلام ولقوات مجموعة المراقبة الخاصة بدول الجماعة الإقتصادية لغرب إفريقيا العاملة في المنطقةEC-OMOG . [3]

1- Raymond W.Copson ,op .cit. p19.

2- طارق عادل الشيخ ،" كلينتون وجولته الإفريقية الثانية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة :مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ،العدد142 أكتوبر 2000 ، ص ص158-159.

3- Raymond W.Copson ,op .cit ,p19

أما بوروندي التي كانت هي الأخرى واقعة في مسار جولة الرئيس الأمريكي كما

كانت مثار اهتمام دولي لما بها من صراع دامي بين قبيلتي الهوتو والتوتسي ، فإنها قد استبعدت من الجولة نتيجة وجود نظام حكم عسكري بها، بل وصل الأمر إلى توقف الرئيس الأمريكي في أوغندا وإجتماعه مع سبع من رؤساء دول وحكومات عدد من دول المنطقة -شارك في اللقاء رؤساء أوغندا، كينيا ، رواندا، الكونغو الديمقراطية، تنزانيا رئيس وزراء إثيوبيا وزيمبابوي بالإضافة إلى أمين عام منظمة الوحدة الإفريقية سالم أحمد سالم - دون أن تتم دعوة المسؤولين البوروندبين في إشارة واضحة إلى أهمية التخلص من الحكم العسكري كبداية لعلاقات أمريكية بوروندية مثمرة2.

وأكد متحدثون باسم الإدارة الأمريكية بأن الولايات المتحدة الأمريكية لها مصالح أخرى في إفريقيا مثل منع إنتشار الأسلحة، الحفاظ على المصادر البيئية ذات الأهمية العالمية ، محاربة تجارة المخدرات والإرهاب الدولي .1

حيث حددت الإدارة ثلاثة أنواع من التهديدات الأمنية التي يجب على الإستراتيجية الأمريكية مواجهتها،وهي:

الأولى ، المشاكل العابرة للحدود بما في ذلك الإرهاب الذي ترعاه الدولة و الإتجار بالمخدرات، الجريمة الدولية، التدهور البيئي،والمرض على الرغم من أن أسلحة الدمار الشامل ليست مشكلة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إلا أن إستراتيجية كلينتون أيدت نزع السلاح النووي في جنوب إفريقيا وتمديد معاهدة الحد من إنتشار الأسلحة النووية وإنشاء منطقة حرة للأسلحة النووية في إفريقيا.

التهديد الثاني للأمن في إفريقيا يأتي من الدول المارقة خاصة ليبيا والسودان على حد السواء التي تدعم الإرهاب الدولي حيث سعت ليبيا لإمتلاك أسلحة الدمار الشامل والقدرات العسكرية التقليدية التي تهدد جيرانها.

أما التهديد الثالث وهو الأكثر انتشارا،هو العنف المتزايد من عدم الإستقرار السياسي الداخلي في دول مثل أنغولا وسيراليون والصومال وليبيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكونغو – برازفيل.أما التهديد الرابع فكان الحرب غير العقلانية الإثيوبية الإرترية.

---

1 -Steven Metz , Refining American Strategy in Africa,(Strategic Studies Institute, U.S Army War College), February 2000, p 35.

ولقد تمثل نهج إدارة كلينتون لمواجهة هذه التهديدات في إقامة شراكات وذلك

1والذي سيتم ACRI لتقوية آليات الأمن الإفريقي حيث أن البرنامج الأكثر أهمية هو التعرض له في الفصل الثاني على نحو أكثر تفصيلا.

ولتعزيز أهدافها أطلقت إدارة كلينتون عدد من المبادرات لمساعدة إفريقيا مثل والتي تهدف إلى تعزيز وصول إفريقيا إلى شبكات Leland Initiative مبادرة ليلند الإنترنيت،أيضا مبادرة القرن الإفريقي الكبير Greater Horn of Africa (GHAI) والتي تهدف إلى الحد من إنعدام الأمن الغذائي الذاتي في معظم أنحاء شرق Initiative إفريقيا،وفي جويلية 1999 ، أطلقت الإدارة جهودا جديدة لمكافحة وباء الإيدز في إفريقيا وحول العالم ، عرفت بمبادرة الحياة Leadership and Investment in Fighting (Life قيادة و إستثمار ومحاربة الوباء an Epidemic) (.

إن هذه المبادرة وغيرها اشتركت فيها سلسلة من وكالات الولايات المتحدة الأمريكية بغض النظر عن وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بما في ذلك وزارات النقل ، العمل ، والتجارة فضلا عن مراكز السيطرة على الأمراض، والمعاهد الوطنية للصحة ،كل هذا عزز من قدراتها المتعلقة بإفريقيا1.

أما في إطار التعاون الإقتصادي والتبادل التجاري بين إفريقيا والولايات المتحدة، أصدر الرئيس كلينتون في 18 ماي 2000 قانونا سمي بقانون النمو الفرص الإفريقي (African Growth Opportuntiy Act)AGOA يسمح هذا القانون ويتيح لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بالتصدير للولايات المتحدة منتجات مطابقة للمعايير التي وضعها نظام الأفضليات المعمم (SGP) الإتفاق الأول . دون دفع رسوم جمركية وبدون حصص حدد بالأساس للملابس والمنسوجات وليكون مؤهلا للمشاركة في هذا الإتفاق، يتعين على البلدان الإفريقية احترام حقوق الإنسان والتعددية السياسية وممارسة الليبرالية الإقتصادية وبالأخص الإنفتاح على الإقتصاد والإستثمارات الأمريكية2.

هو أداة من أدوات السياسة التجارية لواشنطن لمواجهة التهديد AGOA بالإضافة الذي تشكله بعض الدول الأخرى على الصناعات النسيجية الأمريكية ،مثل :الصين، الهند بالنسبة لإفريقيا جنوب الصحراء، والذي قدم لها 3 أندونيسيا أو الباكستان وتبدو كصفقة مغشوشة marché de dupe

1 - Raymond W.Copson ,op .cit ,p75

2 -Saild , "L'AGOA et ses Produits Agridoc" in : www.agridoc .com / fichestechniques _gret/ politiques – agricoles / 11_ agoa pdF.

3 -Frèderic Leriche, op .cit ,p18

القليل من المنافع التجارية وفي أوت 2000 سافر الرئيس بيل كلينتون مرة أخرى إلى إفريقيا وقام بزيارة نيجيريا لتأكيد الدعم الأمريكي لما سماه مستشار الأمن القومي آنذاك ساندي برقر Sanday الإنتقال الديموقراطي الأهم في افريقيا منذ انهيار نظام التمييز العنصري "كما Berger "
أشاد الرئيس بنيجيريا ليس فقط لما حققته من تقدم في مجال الديمقراطية، وإنما أيضا لتعاونها مع الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الجريمة الدولية، وقيادتها لعمليات حفظ السلام الإقليمية .بالإضافة إلى ذلك، شدد على أهمية مكافحة مرض نقص المناعة المكتسبة HIV/AIDS في إفريقيا،كما أكد احتمال أن تكون إفريقيا شريكا تجاريا للولايات المتحدة بالنظر إلى إمكانيات زيادة الإستثمار والتجارة والتركيز على الأهمية المتزايدة للواردات النفطية من القارة بالإضافة إلى ذلك، قام بزيارة أروشا بتنزانيا و كانت الزيارة القصيرة تهدف إلى مشاركة الرئيس الأمريكي في حضور مراسم توقيع اتفاق السلام بين الفصائل المتصارعة في بوروندي، حيث إلتقى الرئيس الأمريكي خلال زيارته بنلسون مانديلا الرئيس السابق لجنوب إفريقيا الذي قام بدور الوسيط الرئيسي بين الأطراف المتصارعة ، والرئيس البوروندي بويويا ورؤساء كل من تنزانيا و أوغندا و رواندا . و على الرغم من الآمال التي راودت مانديلا و كلينتون في إمكانية توقيع الأطراف المتصارعة على إتفاق السلام فإن الواقع كان مختلفا ،حيث رفضت ستة فصائل على الأقل من تسعة عشر فصيلة تمثل الأطراف المتصارعة على توقيع إتفاق للسلام في بوروندي أما الأطراف التي وافقت فقد وقع ممثلوها على إتفاق وصفه المراقبون بأنه" إتفاق إطار "أكثر منه إتفاقا للسلام.
وتعتبر زيارة كلينتون لأروشا بتنزانيا خطوة من أجل دور أمريكي في إحلال السلام ببوروندي لتغطية عدم المشاركة في منع المذابح و الإكتفاء بتقدييم الدعم المخابراتي)اللوجيستي (لقوات حفظ السلام العاملة بالمنطقة خلال التسعينيات منعا لتكرار تعرض القوات الأمريكية لخسائر بشرية مثل ما حدث في الصومال.
أما القاهرة، فقد كان لتوقف الرئيس الأمريكي بها لبضع ساعات طابعا خاصا يختلف عن رحلته لإفريقيا جنوب الصحراء حيث كان هناك هدفان أمام متخذي القرار في البلدين:
الأول ؛ إزالة الضباب الذي أحاط بالعلاقات المصرية- الأمريكية في الأسابيع السابقة لهذا اللقاء إنطلاقا من بعض التوتر الذي شاب لغة الخطاب الإعلامي الصادر من الدولتين.
الثاني ؛ تبادل الرأي و المشورة بشأن عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط و خاصة ما يتعلق بالمسار الفلسطيني في ضوء إقتراب الموعد الذي كان محددا لإعلان الدولة

الفلسطينية ، و ذلك انطلاقا من إدراك متخذ القرار الأمريكي لمحورية الدور المصري في المنطقة بوجه عام و فيما يتعلق بعملية السلام على وجه الخصوص1 .

من الواضح أن الرئيس بيل كلينتون حاول إنعاش العلاقات الأمريكية- الأفريقية باعتماده على الأدوات الإقتصادية و الدبلوماسية ، فشكلت بذلك البدايات الأولى لعودة تجدد العلاقات بين الطرفين. و هذا ما أكده كاتب الدولة ومساعد الشؤون الإفريقية في15 سبتمبر 2000 في خطاب وجهه لكتلة النواب السود في الكونغرس حيث أكد التوازن الإيجابي للسياسة الإفريقية لإدارته لمدة8 سنوات في السلطة قائلا":إن إدارة كلينتون قد نجحت في إعادة تعريف العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإفريقيا:لقد استفدنا من وراء هذه السياسة التي ترتكز على إستغلال إفريقيا خلال التنافس يبن القوتين العظمتين إلى إقامة في النهاية شراكة مع إفريقيا على ، patron-client

المطلب الثالث : مكانة إفريقيا في الفكر الإستراتيجي الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر2001

لم تكن هجمات 11 سبتمبر 2001 ، مجرد عملية إرهابية عادية، بل أنها شكلت قفزة نوعية بالغة الأهمية في أشكال وآليات الصراع الدولي وتسببت في إعادة تشكيل السياسات الخارجية للدول الكبرى، بما يتضمن ذلك من إعادة تعريف أدوار هاته السياسات ولاسيما منها العسكرية، ومن ذلك رسمت الولايات المتحدة الأمريكية هدفا معينا يتمثل في مكافحة الإرهاب ومعاقبة الدول التي ترعاه باعتباره الهدف الرئيسي السياسة الخارجية الأمريكية،وهذه المرة الأولى، منذ انتهاء الحرب الباردة التي تضع الولايات المتحدة الأمريكية لنفسها هدفا محددا يكون محور التركيز لسياستها الخارجية2.

ومن ذلك تبلورت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي المطبقة اتجاه العالم وإفريقيا على حد سواء،بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ،وأعلنها الرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن في بيان له أمام الكونجرس في 20 سبتمبر . 2002 وهي الإستراتيجية التي عرفت أحيانا وتقوم عالميا على الأسس والعناصر الرئيسية الآتية :، "Bush Doctrine باسم" مذهب بوش أولا :إن التهديد للولايات المتحدة على مستوى العالم يتمثل في" خطر الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل"، هذا الإدراك الأمريكي جاء على ضوء انتهاء الحرب الباردة والعلاقات

1-طارق عادل الشيخ ، المرجع السابق الذكر، ص161

الجديدة مع روسيا والصين،وأحداث 11 سبتمبر2001

ثانيا :إن الإستراتيجية الأمريكية المناسبة لدرء خطر هذا التهديد هي إستراتيجية"العمل بمعنى ، preemptive actions أو preemptive war الإستباقي أو الحرب الإستباقية "أو شن حرب إستباقية ضد هذه التهديدات[3].

حيث اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية فجأة موقفا إستباقيا وأعلنت الحرب على الإرهاب والإرهابين وعلى الذين يقدمون لهم الدعم، وعللت إدارة بوش بأن الهدوءالأمريكي في عام 1990 ،على الرغم من أن لديها أدلة كافية على تزايد تهديد الإرهاب الإسلامي ساهمت بشكل حاسم في نضج تنظيم القاعدة ومن ثم أحداث11 سبتمبر2001[1].

و عليه، فقد ورد في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي ما يلي:

«إن الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أن تعتمد فقط على إستراتيجية رد الفعل مثل الماضي و بدلا من ذلك فإنها مجبرة على تبني مفهوم التهديد الوشيك في الوسائل و الأهداف للعدو ، وقبل منع أي فعل مدمر من قبل أعدائنا ، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تتصرف إذا كان الأمر ضروري و ذلك بطريقة وقائية».

Les Etats-Unis « ne peuvent plus compter uniquement sur une stratégie réactive, comme par le passé »: en lieu et place, les Etats-Unis s'efforceront d'«adapter le concept de menace imminente aux moyen et aux objectifs des adversaire d'aujourd'hui » «a fin de parer ou d'empêcher de tels actes hostiles de nos adversaires, les Etats-Unis agiront, si cela est nécessaire, de manière préemptive. »[2]

ثالثا:إن الولايات المتحدة الأمريكية ستضطر لإستخدام القوة، ولو أدى الأمر إلى الإعتماد على نفسها منفردة في هذا الشأن ضد أي هجوم وشيك imminent attack.

رابعا :تتحدث الإستراتيجية الأمريكية عن أن الولايات المتحدة ستبحث في نشر الحرية وتوسيعها عبر العالم، فالديمقراطية والتنمية والسوق الحرة والتجارة الحرة كلها مظاهر للحرية المنشودة[3].

---

[1] - Mamadou ka , op.cit.p 01

[2]-إيناس شيباني، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأب و الإبن ، دراسة تحليلية مقارنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية فرع :العلاقات الدولية ، جامعة باتنة ، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية ،2009- 2010 ، ص57.

[3]محمود أبو العينيين ،التقرير الإستراتيجي الإفريقي،(القاهرة.مركز البحوث الافريقية (2007 ، ص ص68 – 69.

ولقد نقحت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي وأعيد تقييمها على ضوء النجاحات والإخفاقات وذلك في مارس من عام 2006 ، وأكدت الإستراتيجية الأمريكية الجديدة عزم الولايات المتحدة الأمريكية على دعم مسيرة الحرية وتقدمها عبر العالم، عن طريق مفهوم والذي هو خليط من الوحشية " Ending Tyranny" جديد وهو العمل على إنهاء الطغيان والفقر وعدم الإستقرار والفساد والمعاناة في ظل حكم استبدادي ، وتم تقديم الطغيان بهذا المفهوم على أنه يهدد المصالح العالمية في توسيع الحرية، كما تم تحديد نماذج هذا الطغيان في سبع دول وهي:كوريا الشمالية ، إيران ، سوريا ، كوبا ، بيلاروسيا ، بورما زمبابوي.

و اذا أمعنا النظر في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة ،سنجد أن أهدافها تتلخص في الآتي:

1-التحول من سياسة الردع والإحتواء التقليدية إلى عصر سيادة القطب الواحد.

2-الحيلولة دون ظهور أية قوة منافسة تلعب دورا عالميا أو إقليميا مؤثرا.

3-إستغلال الفرصة التاريخية التي أتاحتها أحداث الحادي عشر من سبتمبر ، وقيادة العالم ضد الإرهاب والإرهابين والنظم العدوانية التي تبحث عن أسلحة الدمار الشامل أو الدول المارقة Rogue State [1]، حيث برز إلى الوجود الإرهاب كعدو عالمي جديد وطلب إلى كل دول العالم محاربة هذا العدو بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وطبقا لتوجهاتها وإملاءاتها[2].

4-بناء عالم آمن بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها وأصدقائها، والقضاء على إمكانيات المعارضة أو التوازن والتهيئة لبناء الإمبراطورية الأمريكية[3].

إذن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، وفي إطار الإستراتيجية الأمريكية الجديدة تبلورت أهمية إفريقيا باعتبارها أهمية جيوبوليتكية وأولوية عالمية للإدارة الأمريكية، و أنها مكان للفرص والأمل ، ولقد تمثلت عناصر الإستراتيجية الأمريكية فيما يخص إفريقيا فيما يلي:

أولا : الحرب على الإرهاب

منذ أن بدأت التحركات الأمريكية واستعدادتها لشن هجمات انتقامية، شرعت الإدارة الأمريكية بعقد اجتماع خاص بمبعوثي الدول الإفريقية في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك في 14 سبتمبر 2001 ، وعرضت أمريكا على الدول الإفريقية جملة من

1- Colin S. Gray , War, Peace and International Relations:an Introduction to Strategic History , Usa & Canada , Rouledge, First Published, 2007,p237

2- Walt Stephene ," la Guerre Préventive : une Stratégie Illogique" , Annuaire Français des Relations Internationales , Volume VI , 2005 , p138

3- محمود أبو العينين، المرجع السابق الذكر.

المطالب ، كما جاء في بيان مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية أهمها:

1-المشاركة الكاملة للدول التي يمثلها هؤلاء السفراء في التحالف الأمريكي الدولي للحرب ضد الإرهاب.

2-التعاون مع وكالة الإستخبارات الأمريكية بتزويدها بكافة المعلومات المطلوبة وتسهيل مهام البعثات الإستخبارية الخاصة الموفدة إليها.

3-تشديد أنظمة أمن الحدود وفرض مزيد من الرقابة لمراقبة التحركات والمنافذ والحدود.

4-التعاون في القبض على المشتبه فيهم الموجودين داخل الدول الإفريقية ، وتسليمهم للولايات المتحدة الأمريكية.

5-المشاركة الجادة في تعقب خلايا منظمات إرهابية والمتعاونين معها.

6-وضع بعض التيارات الأصولية التي لها نوايا عدوانية ضد الولايات المتحدة ومصالحها داخل عدد من الدول الإفريقية موضع ملاحظة أجهزة الإستخبارات لمراقبة تحركاتها ونشاطاتها واتصالاتها.

اتسم التجاوب الإفريقي مع المطالب الأمريكية بالإيجابية في مجمله ، ويتضح ذلك من خلال الموافقة الإجماعية المعلن عنها عقب الإجتماع الخاص بسفراء الدول الإفريقية والمسؤولين الأمريكيين عن الشؤون الإفريقية ، مبدئية.في هذا الإطار مواقف ثلاث دول إفريقية هي:

السودان : فقد تعهدت بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد الإرهاب في كافة أشكاله ، وأكدت تجاربها مع التحالف الأمريكي الدولي لشن الحرب ضد المجرمين ، كما جاء في بيان وزير الخارجية السوداني.

ليبيريا : التجاوب الليبيري كان أكثر وضوحا ، ومر بخطوات سريعة جدا من غيرها من الدول الإفريقية الأخرى .وفي 18 سبتمبر 2001 ، وافق المجلس التشريعي الليبيري بالإجماع على قرار الحكومة للمشاركة في التحالف الأمريكي الدولي لشن هجمات إنتقامية ضد المرتكبين،ونص القرار على وضع أجهزة الدولة الأمنية في طوع الإدارة الأمريكية.[1]

---

[1] - الخضر عبد الباقي محمد ،" إفريقيا والتحالف الأمريكي مواقف متباينة "نقلا عن:

http// : www.islamonline. Net / arabic/politics/ topicd. Shtml.

جنوب إفريقيا :فاجأت الأوساط بموقفها المعارض والصريح لأية عمليات عسكرية تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية للإنتقام ضد ما تسميه الإرهاب ، ولكنها وعدت بتقديم دعم ومساعدة من نوعية أخرى في مجال تزويدها بالمعلومات .وكان مبررها في ذلك أن أية عملية عسكرية ضد جهة معينة لا تقوم على مجرد الظن بل على الحجة الدامغة وأن الولايات المتحدة الأمريكية بتسرعها في اتهام العرب والمسلمين،إنما تستعدي طائفة معينة من البشر على حد بيان مجلس وزراء الجنوب الافريقي في 17 سبتمبر2001[1].

ولقد تم التركيز على منطقتين إفريقيتين من حيث الإرهاب من المنظور الأمريكي، سواء من حيث وجود حركات إرهابية أو من حيث إمكانية إيواء الإرهابيين، وهما:

منطقة القرن الافريقي وشرق إفريقيا : القرن الإفريقي و نعني به الدول الواقعة على ذلك النتوء الشرقي الإستراتيجي الموقع في وسط شرق القارة الإفريقية ذو الأهمية البالغة لشركات النفط العالمية لقربه من منابع بترول الخليج ولتحكمه في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ، إضافة لثرواته الدفينة وغير المستغلة من المعادن النفيسة والإستراتيجية ،ومنها النفط المكتشف بكميات إقتصادية ،وتتمثل دول المنطقة في الصومال ، جيبوتي ،إريتيريا السودان،إثيوبيا وهذا ما توضحه الخريطة التالية.

ومنذ أحداث 11 سبتمبر 2001 ، وما أعقبها من إعلان أمريكا ما أسمته الحملة العالمية على الإرهاب ، إحتلت هذه المنطقة مكانة متقدمة في أولويات السياسة الأمريكية بشأن المناطق المطلوب السيطرة عليها كمواقع ومراكز حشد ومراقبة ، في إطار خطة تطويق العالم الإسلامي والذي يمثل وفقا لهانتنجتون العدو في القرن الواحد والعشرين .

و الجدير بالذكر أن الحكومة الأمريكية اعتبرت منطقة القرن الإفريقي كمصدر للإرهاب الدولي منذ عام 1999 ، حيث أن العديد من الكتاب اهتموا بالسياسة الأمريكية اتجاه القرن الإفريقي ، حيث لاحظوا تغير هذه الأخيرة بعد الهجمات ، إذ أكد مثلا عودة Shraeder إفريقيا كمكون في الإستراتيجية العالمية للولايات المتحدة . إذن فإن الحماية من الإسلام و الدول الفاشلة والمتخلفة لعبت دورا كبير في عسكرة النهج الأمريكي اتجاه القرن الإفريقي .فبعد أحداث 11 سبتمبر تم ربط الإسلام بالمتطرفين و الإرهابيين ، حيث أن العديد من المختصين توصلوا من خلال تحليلهم للقرن الإفريقي والإرهاب وجود كثافة سكانية كبيرة من المسلمين في هذه المنطقة . حيث وضع كل من ليمان و موريسون Lyman et مثلا جدول يستعرض نسب المسلمين ،فنسبة % 100 من سكان الصومال مسلمين، كما يمثلون نسبة % 70في السودان ، و % 50 في إريتيريا ، و % 50 في إثيوبيا و % 10 في كينيا.

و عليه، فقد تم إعطاء أهمية خاصة للصومال كدولة فاشلة و إلى السودان التي استقبلت أسامة بن لادن من عام 1991 إلى 1996 ، لذلك ينظر للقرن الإفريقي كجسر رابط بين إفريقيا والشرق الأوسط، وكمنطقة تعتبر مركز الإرهاب العالمي2 .منطقة الساحل الإفريقي : المنطقة الإستراتيجية الثانية للمصالح الأمريكية هي منطقة الساحل الإفريقي، تشكل خط الحدود بين شمال إفريقيا وجنوب الصحراء الإفريقية، هذا الجزء من القارة لا يشكل فقط مأوى لملايين الأفارقة المسلمين إنما هو الجزء الأهم من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث ازدهر الإسلام أثناء العصور الوسطى

وقد لوحظ بأن معظم النشاطات تحدث في شمال شرق و جنوب منطقة الساحل، حيث ظهرت نقاشات حول إمكانية أن تكون منطقة الساحل الإفريقي هي موقع للمنظمات .الإرهابية سواء من حيث التدريب أو العمليات

وعليه حصل الساحل الإفريقي على اهتمام السلطات الأمريكية، ولهذا خصصت هذه الأخيرة برنامجا خاص بهذه المنطقة .ووفقا للبنتاغون، أربعة دول من المنطقة، تشاد، النيجر، مالي، موريتانيا هي أكثر عرضة للاختراقات الإرهابية وذلك بسبب حدودها المشتركة مع دول مثل :الجزائر، ليبيا والسودان .

و يعتبر الإهتمام الأمريكي بدول الساحل، نقطة الاتصال بين شمال إفريقيا وإفريقيا السوداء، وذات بعد مزدوج أمني، عسكري واقتصادي .حيث أن منطقة الساحل تنظر إليها واشنطن باعتبارها منطقة ضعيفة بسبب كثافتها المنخفضة وحدودها الجغرافية سهلة النفاذية .ولقد أكد صناع القرار الأمريكي بأن الجماعات الإرهابية المحلية أو الدولية من خلال المنطقة تشارك في كل أنواع الأسلحة الممنوعة وتقوم بتجنييد أعضاء جدد من السكان المحليين.ووفقا لواشنطن الجماعات الإرهابية الإسلامية الأكثر نشاطا في المنطقة هي الجماعة السلفية للدعوة والقتال والتي تمثل تهديدا للمنطقة وينظر للمنطقة على أنها جبهة جديدة في الحرب العالمية ضد الإرهاب إذ أن الهدف الأساسي للولايات المتحدة هو تسهيل التعاون بين الحكومات في المنطقة) الجزائر، المغرب، وتونس، وموريتانيا ومالي والنيجر، تشاد، السنغال، ونيجيريا (وذلك من أجل تعزيز قدراتهم لمكافحة المنظمات الإرهابية وأيضا منع الجماعات الإرهابية من إقامة قواعد كالتي أقامتها في أفغانستان قبل 11 .سبتمبر2001

إذن عندما ينظر إلى الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر 2001 مقابل خلفية تفجير سفارتي الولايات المتحدة في كينيا نيروبي و دار السلام بتنزانيا - 2 حيث أنه في 7 أوت

1998حدثت إنفجارات والتي أدت إلى مقتل 213 شخص، 12 منهم مواطنين أمريكيين في السفارة الأمريكية في نيروبي بكينيا و 11 شخص ليسوا أمريكيين في السفارة الأمريكية في دار السلام بتنزانيا إضافة إلى جرح 5.000 شخص في نيروبي و 86 في دار السلام وبالمقابل في 20 أوت 1998أمر الرئيس بيل كلينتون القوات العسكرية الأمريكية بمهاجمة مركب لتدريب الإرهابيين بأفغانستان و مصنع لإنتاج الأدوية في السودان أعتقد بأنه يقوم بتصنيع أسلحة كميائية حيث أدانت الحكومة السودانية الهجوم و اتهمت إدارة كلينتون بالعدوان كما جادلت الحكومة بأن الضربة صممت لتحويل الإنتباه لمشاكل الرئيس بيل كلينتون الشخصية و السياسية في البيت الأبيض – 3 كل هذه الأحداث زادت من المخاوف حول الأمن الأمريكي و من التزام الرئيس جورج والكر بوش بالدبلوماسية الوقائية4 .

و لذلك كان الإحتفاظ بأمريكا في حالتي خوف وتأهب موضوعا مركزيا في رسالة حالة الإتحاد التي وجهها بوش في جانفي 2002 حيث قال " : لن أنتظر الأحداث بينما الأخطار تتجمع لن أقف جانبا بينما الخطر يقترب أكثر فأكثر ... أن حربنا على الإرهاب بدأت بداية جيدة ، لكنها بدأت فقط وقد لا تنتهي هذه الحملة تحت أعيننا مع ذلك فلا بد أن نشنها تحت أعيننا، لا نستطيع أن نتوقف قبيل الهدف ... قد دعا التاريخ أمريكا وحلفاءنا للعمل ، وإنها لمسؤوليتنا وامتيازنا أن نقاتل معركة للحرية5 ".

وعليه، فما كان لزيارة الرئيس جورج بوش الى خمسة دول إفريقية في جانفي - 2003السنغال، جنوب إفريقيا، بوتسوانا وأوغندا ونيجيريا - وهي أول زيارة لرئيس جمهوري في السلطة آنذاك أن تكون لولا أحداث 11 سبتمبر ووفقا للجنرال جيمس جونز قائد القوات الأمريكية التي تشرف على العمليات العسكرية في معظم القارة الإفريقية " أن إفريقيا مشكلة متنامية حقا "أو كما أضاف الجنرال جيفري كوهلر قائدا للتخطيط والسياسة"

أن الأمر الذي لا نرغب فيه في إفريقيا هي أفغانستان أخرى سرطان ينمو في الأوساط.

إذن يتضح جليا بأن أفريقيا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، اكتسبت أهمية إستراتيجية كما حظيت

---

1 -Yahya H.Zoubir ,"la Politique Etrangère Américane au Maghreb", Journal d'Etude des Relations Internationales au Moyen-Orient, Vol I , N°1,Juillet 2006, pp 124-125.

2 - Gwen Dolyn Mikell , op. cit , p12

3 - Ted Dagne ," Africa and the War on Terrorism ", CRS Report , RL 31247 , January 17, 2002 , pp 05 -06

5- نصير عاروري ،" حملة جورج والكر بوش المناهضة للإرهاب" ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 284 ، سبتمبر 2002 ، ص58.

بإهتمام لم يسبق له مثيل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت تنظر الى إفريقيا كخطر يهدد الأمن القومي الأمريكي ولذلك وضعت في صلب السياسة الأمريكية أو الحملة الأمريكية لمكافحة الإرهاب وهذا ما أكدته تصريحات كبار المسؤولين الأمريكيين إضافة الى زيارة الرئيس بوش. كما أن هذه الأحداث شجعت أيضا على تطوير العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والحكومات المغاربية خاصة الجزائرية) منذ (2001 والموريتانية) منذ (2002 والمغربية) منذ ماي (2003 والليبية اجتماع لمدة يومين في) Eucom بعد ديسمبر(2003 1. ففي 22 مارس 2004 نظمت قيادة شتوتغارت والذي جمع قادة القوات المسلحة المغاربية) الجزائر، وموريتانيا، والمغرب وتونس (ودول الساحل) تشاد، مالي، والنيجر، والسنغال (وذلك للتنسيق لمكافحة الإرهاب .ووفقا لبعض المصادر، سمحت الجزائر لنخب القوات الأمريكية بدخول التراب

.الجزائري لملاحقة الجماعات الإرهابية ومواصلة عمليات المراقبة2

حيث أن التعاون مع الجزائر كان أحد أهم سمات العلاقات الثنائية في منطقة المغرب العربي منذ أحداث 11 سبتمبر.هذا التعاون يرتكز على تبادل المعلومات، التعاون العسكري ، مراقبة تحويل الأموال .كما أن المغرب و تونس تمتعتا بمستوى هام من المساعدة الأمنية الأمريكية، حيث منحت الولايات المتحدة الأمريكية المغرب منذ عام 6.5مليون دولار لتدريب القوات في المعركة ضد الإرهاب . أما فيما يخص ليبيا ،2004 و الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الدولتين تعاونتا في مجال مكافحة الإرهاب حيث أن التطور الأكثر وضوحا هو التعاون العسكري هذا بدء جديا بعد أن تراجعت الولايات

.المتحدة عن اعتبار ليبيا كدولة راعية للإرهاب في جوان2006

وقد أدى هذا التطور إلى توقيع وزارة الدفاع الأمريكية في جانفي 2009 على معاهدة تاريخية للتعاون الدفاعي بين الطرفين، حيث يترتب على هذه الاتفاقية أن كلا الدولتين تربطهما علاقات عسكرية وتعاون في عدة مجالات مثل حفظ السلام ،الأمن البحري ومكافحة الإرهاب. 1 كما أشار مسؤولوا الحكومة الأمريكية إلى الطرق التي من خلالها الفقر والدول الفاشلة تسهل شبكات الإرهاب، وإلى حقيقة أنه لا بد من أن تعالج هذه القضايا ولاسيما في إفريقيا.2 فوفقا لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام2002 الهجمات السالفة الذكر، أكدت بأن

1-Yahya H.Zoubir ,"la Politique Etrangère Américane au Maghreb", Journal d'Etude des Relations Internationales au Moyen-Orient, Vol I , N°1,Juillet 2006, pp 124-125.

2- Gwen Dolyn Mikell , op. cit , p12

3- Ted Dagne ," Africa and the War on Terrorism ", CRS Report , RL 31247 , January 17, 2002 , pp 05 -06

-5نصير عاروري ،" حملة جورج والكر بوش المناهضة للإرهاب" ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 284 ، سبتمبر 2002 ، ص58.

" :الدول الضعيفة يمكن أن تشكل خطرا كبيرا على مصالحنا القومية مثلها مثل الدول القوية

.إن الفقر لا يجعل الفقراء إرهابيين أو قتلة، وإنما الفقر ضعف المؤسسات، والفساد، يمكن أن يجعل الدول الضعيفة عرضة للشبكات الإرهابية و عصابات المخدرات داخل حدودها "و هذا ما انطبق على إفريقيا و بناءا على ذلك جاء في الوثيقة:

في أفريقيا الوعود و الفرص تجلسان جنبا إلى جنب مع المرض ، الحرب ، اليأس والفقر و هذا يهدد القيم الأساسية للولايات المتحدة الأمريكية – الحفاظ على كرامتنا الإنسانية – وأولوياتنا الإستراتيجية – هي مكافحة الإرهاب – حيث أن المصالح الأمريكية والمبادئ الأمريكية ، بناء على ذلك تقود إلى نفس الاتجاه :سوف نعمل مع الآخرين من أجل قارة إفريقية تعيش في حرية و سلام و شفافية متزايدة.

"In Africa , promise and opportunity sit side by side with disease war , and desperate poverty , this threaten both a core value of the United States – preserving human dignity , and our strategic priority – combating terror.

American interests and principles , therefore , lead in the same direction : we will work with others for an african continent that lives in liberty , peace , and growing prosperity".[3]

وفي هذا الإطار، في 14 مارس 2002 أعلن الرئيس جورج والكر بوش أمام البنك الأمريكي للتنمية (BID) عن خلق حساب تحدي الألفية The Millennium (MCA) Challenge Account، كما أكد على هذه المبادرة في 22 مارس 2002 في مونتيري بالمكسيك خلال الإجتماع الدولي للأمم المتحدة حول تمويل التنمية ، و تهدف هذه المبادرة إلى الحد من الفقر، من خلال تشجيع النمو الإقتصادي، أما الدول المؤهلة بهذا القانون فهي تلك الدول التي تتسم بالحكم الراشد ، تشجع الحرية الإقتصادية والتي تحسن إلى مواطنيها 1

أما في 23 جانفي 2004 وقع الرئيس جورج بوش على قانون خلق و عليه صادق (MCA). تخولها لإدارة مبادرة تحدي الألفية (MCC) شركة تحدي الألفية الكونغرس على مليار دولار كبداية تمويل لعام 2004 ، في حين أن الرئيس تعهد بزيادة .التمويل ليصل إلى خمسة ملايير دولار بدءا من

-[1]كاظم هاشم نعمة ، إفريقيا بعد 11 سبتمبر ، إستراتيجيات الإنخراط والتعاون ، طرابلس ، منشورات أكاديمية الدراسات العليا ،الطبعة الأولى 2005 ، ص303.

[2]-YahyaH.Zoubir , op. cit , pp 124-125.

عام2006 ويعتبر حساب تحدي الألفية جزء من جهد استراتيجي دبلوماسي لربط مساعدات التنمية بالأهداف السياسية حيث صمم لمنح المساعدات إلى الدول النامية التي بدأت في تبني الإصلاحات الإقتصادية والسياسية، و يتمثل الهدف الجوهري في تبيان أن تطويرالتنمية، تحسين حياة الأشخاص تؤديان إلى إعاقة إرتفاع الأشكال العنيفة للنشاطات الإسلامية.

بينما هذه :« ولهذا وصف أحد كبار مسؤولي وزارة الخارجية هذه المبادرة بقوله إستراتيجيات قصيرة المدى] مبادرة دول الساحل، و برنامج أمن السواحل ، إن تأسيس إستراتيجية فعالة طويلة المدى لا تتمثل في المساعدة الأمنية وحدها، و إنما من خلال البرامج التي تروج للعدالة وحكم القانون و تشجع الإنتاج الزراعي والنمو الإقتصادي الدائم .وعليه، فإن حساب تحدي الألفية والذي أعلن عنه الرئيس بوش ، يمثل نهج جديد للمساعدة الخارجية، والذي يشكل جزء حاسم من إستراتجيتنا البعيدة المدى لمكافحة أما فيما يخص الدول المؤهلة بهذه المبادرة فمن بين 16 دولة و التي أعتبرت .» الإرهاب مؤهلة فإن 8 دول هي من إفريقيا :بنين، غانا، السنغال، مدغشقر، مالي، المغرب الموزمبيق، ليسوتو .1

من الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية ربطت بين الفقر والقضايا الأمنية ولذلك عمدت على زيادة المساعدات الإنمائية الموجهة إلى القارة، ولعل الشيء المؤكد هو أن المسرح الإفريقي من فقر، وانعدام للأمن... الخ

حيث أن الواقع السياسي يساعد في تفسير الاتجاهات العامة للمساعدة الإنمائية (لإفريقيا ككل .في حين كانت هناك زيادة في المساعدة الإنمائية لإفريقيا منذ عام2001 حوالي(% 10,3 ، فإن هذه المخصصات انخفضت منذ ذلك الحين .وبالمقابل زادت المساعدة الإنمائية الشاملة بما يقارب % 3,7 في نفس السنة، ولكنها انخفضت خلال العامين المواليين، ففي البداية شعرت إدارة بوش بوجود صلة بين الإرهاب وقضايا التنمية وفضلاعن الواقع العسكري، فإن الواقع المالي والحرب على العراق قللا من الإنفاق المالي على أجزاء أخرى من العالم .في عام 2003 مثلا، كانت هناك اثنان من الإعتمادات 79مليار دولار (وأخرى (التكميلية لتمويل الحرب في العراق، واحدة في أفريل2003 87مليار دولار 2

---

1 - René Boissenin , "le Millennium Challenge Account , Evolution ou Révolution dans l'Aide Publique du Dévelopement des Etat-Unis?" ,Afrique Contemporaine , N° 207 , Mars 2003 , pp 25-26

2 - islamiste terrorism in the sahel : facte or fiction ?op.cit,p29

ولمعرفة الدول الإفريقية التي استفادت أكثر من المساعدات الإنمائية في ظل إدارة
1990ما يقارب من 5 مليارات دولار - بوش يجب الأخذ في الاعتبار أنه بين عامي1945
تم إرسالها إلى أربعة دول هي :الصومال، ليبيريا،الزائير)جمهورية الكونغو الديمقراطية
الآن (و السودان .حيث كانت هذه الدول في مركز المصالح الإستراتيجية الأمريكية في
(USAID)فترة الحرب الباردة .أما في عام 1990 ركزت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
على الدول التي إلتزمت بالإصلاح السياسي و الإقتصادي وحسب هذه الأولويات، تلقت
جنوب افريقيا الجزء الأكبر من المساعدات مع أوغندا ، موزمبيق ، غانا وأثيوبيا.
ومنذ أحداث 11 سبتمبر 2001 ، كانت هناك بعض التغيرات الهامة من الدول التي
كانت جزءا من تحالف الراغبين للحرب على العراق ، أو التي ذكرت في تقارير وزارة
الخارجية كحلفاء مهمين في الحرب على الإرهاب، واحدة فقط شهدت إنخفاض في
التمويل هي إريتيريا ، وفي الواقع أكبر متلق للمساعدات الإنمائية هي السودان .حيث أن
التمويل إرتفع إلى % 4,94 منذ 2001 ، والتي أعتبرت في تقارير الإرهاب العالمي
لوزارة الخارجية واحدة من بين سبعة دول راعية للإرهاب . أما الدول الأخرى التي
استفادت خلال إدارة بوش من ضمنها إثيوبيا ، كينيا ، رواندا ، تنزانيا ، وأنغولا1
وأوغندا ، نيجيريا ، جنوب إفريقيا ،فقد شهدت زيادة في المساعدات الخارجية ولكن ليس
بنفس مستوى الدول الأخرى وبالتالي حسب معظم المراقبين، فإن عدد جديد من الدول قد
تتلقى نسب هائلة من المساعدات على أساس المصالح الإستراتيجية الجديدة وليس على
أساس الحاجة أو دعم الديمقراطية وهذا هو الحال لا سيما مع السودان ، روندا ، أنغولا
.والتي اعتبرت بأنها غير ديمقراطية
ولذلك فإن النقاد أكدوا بأن الولايات المتحدة الأمريكية تشارك في المساعدة
الإنمائية فقط في سياق مصالحها والحفاظ على أمنها . وبالتالي، فإن إحياء بوش للعلاقات
الإفريقية من أجل اهتمامات التنمية المحضة يمكن قراءته على أنه رد على التهديدات
.الأمنية الجديدة التي تواجهها أمريكا وهي الإرهاب1

---

1 - IK ponwosa Ero, "US Policies Toward Africa : Straregic Interests and Divisive Strategies",Political Perspectives, Vol 2,2008,p 08.

ثانيا : تأمين مصادر الطاقة من نفط وغاز

حيث دخلت إفريقيا قائمة الأولويات الأمريكية من زاوية الأمن القومي الأمريكي المتعلق بالطاقة من نفط وغاز طبيعي ، والتي تنظر لها إدارة بوش بإعتبارها مصلحة قومية إستراتيجية وتركز الولايات المتحدة على منطقة" خليج غينيا "الذي يمتد من نيجيريا في غرب إفريقيا حتى أنغولا جنوبا وتسعى للسيطرة عليه.1 حيث أن خليج غينيا يحتوي على % 7 من احتياطات العالم من الهيدروكربون) اتحاد الكربون والهيدروجين (والتي لا تقل أهمية عن إحتياطات إيران وفنزويلا والمكسيك مجتمعة2 وقد جاء في خطاب مساعد الوزير الأمريكي للشؤون الإفريقية جنداي فرازر أنه حسب توقعات الخبراء فإن إنتاج النفط في خليج غينيا سينمو ،Jendayi Frazer بنسبة % 40 بحلول عام 2020 ، حيث يتوقع أن يكون خليج غينيا في قمة المناطق المنتجة .للنفط في العالم3 كما تحتل القارة الإفريقية موقعا مهما في خريطة النفط العالمية، حيث بلغ إنتاج

القارة اليومي 9 ملايين برميلا حسب تقرير اللجنة الإفريقية للطاقة) أفراك (في عام 2005 .، أي % 11 من الإنتاج العالمي4

ولو نظرنا إلى الخريطة الإفريقية، لوجدنا أن النفط يتركز في منطقة غرب إفريقيا وتأتي نيجيريا على رأسها إذ وصل الإحتياطي فيها إلى 36 مليار برميل كما بلغ إنتاجها عام 2006 إلى ما يقارب 3 مليون برميل يوميا . وهناك جهود للوصول الى 4 ملايين برميل بحلول عام 2010 وهناك غينيا الإستوائية التي تسعى للتنقيب عن النفط ليرتفع إنتاجها عن 420 ألف برميل التي تنتجها يوميا . وتسعى الشركات الأمريكية التي تمتلك أكبر عدد من الرخص المتداولة للتنقيب فيها عن النفط إلى رفع الإنتاج في غينيا الإستوائية ليصل إلى 740 ألف برميل يوميا عام . 52020 و تجدر الإشارة إلى أنه في مستشار الرئيس Joseph Charles Wilson أكتوبر 1999 جوزيف شارلز ويلسون و ذلك استكمالا لجولة ، Obiang Nguemaالأمريكي السابق بيل كلينتون إلتقى مع الرئيس الرئيس الإفريقية . تمركز هذا اللقاء حول نقطة إستراتيجية هي إمكانية إقامة شركات

- .1محمود أبو العينين ، المرجع السابق الذكر ، ص70

2- Bruno Hardy, "les Etats-Units et l’Afrique : Prespectives de Sécurité" dans :
http :www.gersi.umontreal.ca/uploads/gersi_publications.filename /chronique/20%de20%cepsi20%vn4.pdf

3- CDR Connie Frizzell," Insider’s Perspective : Creating a Culture of Maritime Security in the Gulf of Guinea" , Strategic Insights ,volumeVI , Issue 1,January2007, p 02

-4خالد حنفي علي ،" الشركات العالمية لعبة الصراع والموارد في إفريقيا "، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية،العدد 169 ، جويلية 2007 ، ص91.

- 5 - 115.محمود أبو العينين ،المرجع السابق الذكر ، ص ص114

عروضا (Nomeco et oxy) أمريكية في غينيا الاستوائية ، حيث بعدها قدمت شركتي للإستثمار في المنطقة[1] .أما الغابون، فهي وإن كانت من المنتجين التقليديين لنفط غرب إفريقيا ، إلا أنإنتاجها شهد تراجعا كبيرا ليقف عند سقف 268 ألف برميل يوميا، بينما بلغ الإحتياطي فيها 9,1 مليار برميل .ولو نظرنا إلى الكاميرون لوجدنا أنها تنتج يوميا 83 ألف برميل أما الإحتياطي فيها فلا يزال متواضعا، إذ يقدر بما يصل إلى 85 مليون برميل .ومن الدول الواعدة، نجد موريتانيا التي دخلت سوق الإنتاج عام 2006 ويتوقع وصول إنتاجها إلى85 ألف برميل يوميا. وتؤكد بعض المصادر النفطية أن الإحتياطي فيها يقدر بما مقداره مليار برميل ومن الدول الإفريقية ذات الإنتاج الضعيف ساحل العاج وغانا .أما جنوب إفريقيا فتضم من الدول النفطية أنغولا وزامبيا ومدغشقر، فأنغولا تحتل المركز الثاني في الإنتاج النفطي في القارة الذي يصل إلى 6,1 مليون برميل ،ويقدر الإحتياطي فيها بما يصل إلى 25مليار برميل . أما بقية دول جنوب إفريقيا فيعتبر الإنتاج فيها ضعيفا، إذ يصل إنتاجها اليومي إلى 216 برميل، بينما يقدر الإحتياطي بحوالي 8,7 مليون برميل أما زامبيا، فتنتج 120ألف برميل ومدغشقر 90 ألف برميل يوميا.

فيما يتعلق بشمال إفريقيا والتي هي الأقرب إلى أسواق القارة الإفريقية والأوروبية، فهي تضم دولتين من أعضاء أوبيك، هما :ليبيا والجزائر .فالإحتياطي الليبي من النفط يقدر بحوالي 40 مليار برميل وتنتج يوميا 6,1 مليون برميل .أما الجزائر فإن الإحتياطي النفطي يصل فيها إلى ما يقارب 4,12 مليار برميل، بينما إنتاجها اليومي لا يتعدى3,1 مليون برميل يوميا ، وتنضم مصر إلى الدول النفطية في شمال افريقيا، إذ تنتج 700 ألف برميل يوميا بينما يقدر الإحتياطي لديها بما يعادل 7,2 مليار برميل.

أما تونس والمغرب وكذا منطقة شرق إفريقيا فهي مناطق ضعيفة في إنتاج النفط عدا السودان التي بلغ إنتاجها 500 ألف برميل يوميا عام 2006 وتتركز الحقول فيها في وسط السودان وجنوبه ، ومن المتوقع أن يصل الإنتاج إلى 600 ألف برميل بينما يقدر الإحتياطي بنحو 25,1 مليار برميل عام2007.[2]

---

[1] - Janet Roitman et Gérard Roso,"Guinée – Equatoriale : Etre « off-shore » pour Rester « National »" , Politique Africaine N°81 ,Mars2001 , p137

[2] - 117- محمود أبو العينين ،المرجع السابق الذكر ، ص ص115

ويتمتع النفط الإفريقي بمزايا متعددة من أهمها:

1-أن النفط الإفريقي أفضل في الجودة وأحسن في النوعية من مثيله في الشرق الأوسط.

2-أن النفط الإفريقي قريب من سوق الإستهلاك في أوروبا وأمريكا ، مما يخفف تكاليف النقل.

3-أن معظم الدول الإفريقية المنتجة للنفط تقع خارج منظمة الدول المصدرة للنفط)أوبيك (عدا ليبيا والجزائر ونيجيريا مما يمكن هذه الدول من حرية الإنتاج.

4-أن القارة الإفريقية من حيث الإستهلاك ، تعد أقل استهلاكا من غيرها مما يمكنها من تصدير الفائض.

لقد بدت الولايات المتحدة أكثر إهتماما بمصادر النفط الإفريقي كبديل عن نفط الشرق الأوسط ، فإفريقيا جنوب الصحراء توفر خمس واردات الولايات المتحدة من النفط وتتوقع بعض المصادر أن تزيد واردات أمريكا من نفط غرب إفريقيا بنسبة % 25 بحلول عام 2015 وأشار آخرون إلى أن احتياطات القارة الإفريقية متصلة بشكل مباشر بالساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية ، ما عدا الحقول السودانية التي تحتاج كي تصبح على اتصال مباشر إلى إنجاز خط أنابيب تشاد - الكامرون.ومن ثم آثرت الولايات المتحدة للإعتماد على نصف القارة الغربي للحصول على % 50 من وارداتها النفطية وهو إتجاه عززته توصيات تقرير سياسة الطاقة القومية،الصادر عن البيت الأبيض في ماي2001[2].

وأشار هذا الأخير إلى تزايد الإحتياجات الأمريكية من النفط خلال السنوات الخمس والعشرين المقبلة .فالإستهلاك الإجمالي سيزداد مما سيحتم على الولايات المتحدة أن تستورد % 60 من النفط في العام 2020 زيادة عما تستورده ليرتفع بذلك من 10,4 ملايين برميل يوميا إلى حوالي 16,7 مليون برميل.

ومن أجل تلبية حاجات البلاد النفطية، نصح التقرير الإدارة الأمريكية أن تركز على هدفين أولهما؛ زيادة الواردات النفطية من دول الخليج العربي التي تملك حوالي ثلثي الإحتياطي النفطي العالمي أما الهدف الثاني؛ فهو تنويع الواردات الأمريكية النفطية جغرافيا. ولتنفيذ الهدفين اقترح التقرير زيادة الواردات من المناطق الآتية : حوض قزوين

1- 118 - نفس المرجع ص ص،117

2- المرجع نفسه.

) وخاصة أذربيجان وكازاخستان (ومن إفريقيا) أنغولا ونيجيريا (ومن أمريكا اللاتينية) .كولومبيا والمكسيك وفنزويلا[1] (

وأشار روبرت مورفي مستشار وزارة الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية، إلى أي خارج الحدود ، (off shore) أن إحتياطي النفط الإفريقي هو في الأساس من نوع البرية، في المياه الإقليمية ويظل في منأى عن أية إضطرابات سياسية أو إجتماعية محتملة.

وقد قال نائب الرئيس الأمريكي السابق ديك تشيني إن النفط الإفريقي بمواصفاته النوعية العالية ونسبة الكبريت المنخفضة فيه بات يشكل مصدرا متناميا لمصافي النفط .على الساحل الشرقي[2]

ومع الأهمية التي أسلفناها للنفط الإفريقي بالنسبة للولايات المتحدة، بدأت الولايات المتحدة تحركات مكثفة، أهمها:

1-بدأت الإدارة الأمريكية العمل على منع الصراعات وإنهاء حروب التطهير العرقي في مناطق إنتاج النفط ووفقا لهذه الرؤية، فليس مفاجئا أن صراعات معقدة ظلت عقودا مشتعلة بدا لها حل سياسي مثل أنغولا)إنتهاء الصراع بين حركة يونيتا والحكومة في أفريل (2002 وكذلك التوصل لإتفاق بين فرقاء البحيرات العظمى وحل الأزمة الليبرية. .كما دعمت أمريكا مفاوضات السلام في السودان في أوائل عام2002

2-تكثيف الزيارات السياسية إلى إفريقيا فإلى جانب زيارة الرئيس بوش لخمس دول إفريقية في يوليو 2003 ، زار وزير الخارجية الأمريكية كولن باول في عام 2002 الغابون والتي كانت الزيارة الأولى لوزير خارجية أمريكي .كما قام أيضا مسؤول رفيع في القيادة العسكرية الأمريكية في أوروبا هوالجنرال كارلتون فولفورد بزيارة إلى كل من ساوتومي وبرنسيب في يوليو 2002 من أجل دراسة أمن العاملين في مجال النفط في خليج غينيا.

3-تشكلت مجموعة المبادرة السياسية للنفط الإفريقي وهي تضم ممثلين عن الإدارة الأمريكية و شركات القطاع الخاص وأصدرت هذه المجموعة كتابا بعنوان النفط الإفريقي أولوية للأمن القومي الأمريكي وللتنمية الإفريقية وأصبحت هذه المجموعة تشكل اللوبي الأمريكي الذي يتحرك في إفريقيا لتأمين المصالح النفطية ،حيث ضغطت هذه المجموعة على نيجيريا للخروج من منظمة الدول المصدرة للنفط.

1- خالد حنفي علي ،" موقع إفريقيا في إستراتيجية أمريكا الجديدة"، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، العدد154 ، أكتوبر 2006 ، ص205.

2- -119.محمود أبو العينين، المرجع السابق الذكر ، ص ص118

4-تغاضت الولايات المتحدة عن فساد أنظمة الحكم في الدول الإفريقية النفطية فرغم تصنييف غينا الإستوائية في اللائحة الامريكية لمنتهكي حقوق الإنسان، إلا أن امتلاك هذه الدولة لإحتياطي يقدر بملياري برميل، جعل واشنطن تغض النظر عن هذه الانتهاكات.[1]

بالإضافة إلى كل ما سبق، أعلن الرئيس بوش في خطابه رسالة الإتحاد لعام2006 عن قلقه من أن الاعتماد الأمريكي على النفط الأجنبي يفرض تحديا أمنيا، لأن النفط غالبا ما يستورد من المناطق غير المستقرة في العالم .علاوة على ذلك، فإن الكثير من احتياطات العالم النفطية تقع في مناطق أو دول تدعم سياسات تضر بمصالح الولايات المتحدة .ولمعالجة هذه المخاوف، إقترح الرئيس المزج بين تطوير مصادر الطاقة و استخدام التكنولوجيا،وذلك لجعل الإعتماد على نفط الشرق الأوسط شيئا من الماضي.حيث أورد الرئيس في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام2006 « إن المفتاح لضمان أمن الطاقة لدينا هي التنويع في المناطق التي تأتي منها هذه الموارد الطاقوية» .

« the key to ensuring our energy security is dersity in the regions from which energy resources come.[2] »

إذن المكانة أو المركز الذي تحتله إفريقيا في التصور الأمريكي للطاقة يفهم من خلال مقارنة مختلف المناطق التي يمكن أن تسهم في نمو العرض خارج منطقة الشرق الأوسط ليس فقط من الناحية الجيوبولتيكية، و إنما من حيث مناخ الإستثمار أيضا .إن هذه الشروط الملائمة تفسر الأهمية التي أصبحت تحتلها إفريقيا حول أمن الطاقة العالمي،فعلى سبيل المقارنة بحر قزوين الذي كانت تعلق عليه آمال كبيرة في سنوات 1990 ، أصبح مخيب للآمال نسبيا على المستوى الجيوبوليتيكي فضلا عن المشاكل التي تتعلق بالنقل.[3]

ووفقا لشركة الطاقة البريطانية العالمية Bpglobal(Formerly British Petroleum) مثلت افريقيا % 11,4 من انتاج النفط العالمي في عام 2004 و % 9,4 من الاحتياطات المؤكدة ، في حين أن الاحتياطات النفطية الافريقية تضاعفت من 65 مليار برميل إلى 112مليار

1- . خالد حنفي علي ،" موقع إفريقيا في إستراتيجية أمريكا الجديدة" ، المرجع السابق الذكر ، ص208

2 -Brett D.Schaefer , "America's Growing Reliance on African Energy Resources" , BackGrounder , N°1944, June20,2006, p03.

3- Philippe Copinschi et Pierre Noel , "l'Afrique dans la Geopolitique Mondiale du Pétrole ",Afrique

Contemporaine , N° 216 ,Avril 2005 ,p34 .

وقد مثلت شمال إفريقيا و إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى % 18,6 من الواردات النفطية الأمريكية لعام 2005 ،مقارنة ب% 17,4 من الشرق الأوسط، و استمر هذا الإتجاه خلال الشهرين الأولين من عام 2006 مع زيادة واردات الولايات المتحدة الأمريكية من إفريقيا إلى % 20,1 في حين الواردات النفطية من الشرق الأوسط انخفضت إلى15,5 % [1]

ثالثا : تعزيز الحرية وتقدمها في إفريقيا

يكون تعزيز الحرية وتقدمها في إفريقيا عن طريق تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، وترسيخ الحكم الرشيد في الدول الإفريقية ، بحيث تكون هناك نظم قادرة على مخاطبة المشكلات الإفريقية الحقيقية وقد ورد في تقييم مكانة هذه الأولوية الأمريكية في القارة أن الديمقراطية حققت مزيدا من التقدم في إفريقيا ومزيدا من إنتقال السلطة ومزيدا من إستقلال السلطات القضائية وحكم القانون وتحسن في الممارسات الإنتخابية والتوسع في الحقوق السياسية وسيتم التعرض لهذا العنصرعلى نحو أكثر إسهابا في الفصل الثاني.

رابعا : السوق الإفريقية

تمثل السوق الإفريقية سوقا واعدة وتستهدف الولايات المتحدة الحصول على حصة الأسد كدولة منفردة من السوق الإفريقية، وتحسين ميزان الصادرات والواردات ليكون لصالحها أو ليكون متوازنا على الأقل.

خامسا:مراقبة المستخرج من اليورانيوم الإفريقي وضبط والتحكم في تهريب المخدرات

تعد إفريقيا مصدرا رئيسيا لليورانيوم في العالم ، حيث تم إنتاج حوالي 8,35 طن من اليورانيوم% 17,8) من الإنتاج العالمي عام (2006 ، مسجلة بذلك إرتفاعا بنسبة 1,8 %وتسعى إفريقيا لإعادة إحتلال المرتبة الأولى عالميا في إنتاج اليورانيوم كما كان عام. 1980 ولقد اجتازت إفريقيا حاجز 8000 طن عام 2004 بعد خمس سنوات قضتها تحت هذا الحد ، وتزامنت هذه الزيادة مع زيادة الإنتاج العالمي[1].

ويأتي الإنتاج الإفريقي في عام 2006 من ثلاث دول رئيسية هي :النيجير48,8 %)) وناميبيا (% 43,6) وجمهورية جنوب إفريقيا (% 7,6) والتي سجلت بذلك انخفاضا كبيرا عن إنتاجها عام 2002 بمقدار .% 13,2

- . 1محمود أبو العينين ، المرجع السابق الذكر، ص127

ويصدر معظم اليورانيوم الإفريقي إلى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، ولقد استوردت الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 25 ألف طن يورانيوم عام 2002 (2006عام عن 9 % بزيادة قدرها من احتياجاتها 1. (84%

وتخضع مناطق اليورانيوم في النيجر وجنوب إفريقيا وغيرها لرقابة أمريكية وأوروبية حتى لا تصل هذه الموارد إلى الدول التي تسعى لبناء سلاح نووي عسكري أو غيره أضف إلى ذلك، فإن ضبط تهريب المخدرات التحكم فيها يمثل أحد أولويات الولايات المتحدة في القارة، لاسيما أن إفريقيا تمثل مكانا خصبا للجريمة المنظمة في مجال تجارة المخدرات ، وخاصة جماعات الجريمة المنظمة النيجيرية التي تنقل الهيروين إلى الولايات المتحدة كما أن هناك عجز لدى أجهزة المخدرات للقيام بجهود فعالة بسبب الفساد الذي تدعمه أجهزة حكومية في بعض الدول الإفريقية2.

ومما سبق، يمكن القول بأن إفريقيا احتلت مكانة هامة خاصة بعد أحداث11 سبتمبر 2001 ، تجسد ذلك من خلال الإهتمام الأمريكي المتزايد بشؤون القارة بعد هذه الأحداث، مقارنة بالفترتين السابقتين حيث أصبح مكافحة الإرهاب و تأمين إمدادات النفط حجر الزاوية في العلاقات الأمريكية -الإفريقية.

اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية في تحديد علاقاتها بدول القارة الإفريقية ومن ثم أهدافها على عدة مداخل أو مجالات، المدخل الأمني الذي يركز على تحسين قدرات دول القارة الإفريقية للتعامل مع المشكلات الأمنية المؤثرة على الأمن الدولي والمدخل والإقتصادي والذي يركز على تطوير التجارة الإفريقية ودمجها في الإقتصاد العالمي والمدخل السياسي والذي يسعى إلى تشجيع الديمقراطية في النظم الإفريقية، أما المدخل الأخير فهو المدخل الوقائي والذي يركز على مكافحة الإيدز باعتباره أزمة إنسانية تهدد المصالح القومية الأمريكية في القارة، فمن خلال هذا الفصل سيتم الولوج إلى كل مجال من مجالات التعاون بين الطرفين، وسيتسنى استشفاف الآليات والميكانيزمات التي تعتمدها الولايات المتحدة الأمريكية لبلوغ أهدافها المسطرة.

- . 1نفس المرجع ، ص127

[2] المرجع نفسه، ص ص70 -72. -

الفصل الثاني: مجالات التعاون في العلاقات الأمريكية - الإفريقية

المبحث الأول :العلاقات الأمريكية – الإفريقية في المجال الأمني.

عملت الولايات المتحدة الأمريكية على توثيق علاقاتها بدول القارة الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة ، وتجلى ذلك واضحا بعد أحداث 11 سبتمبر . 2001 حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى القارة الإفريقية من منظور أمني ظهر ذلك في النهج العسكري الذي اتبعته الولايات المتحدة في تعاملها مع الدول الإفريقية تم ترجمته من خلال سلسلة من البرامج والمساعدات العسكرية، وذلك في إطار التعاون الأمني بين الطرفين .وتم تأكيد هذا النهج العسكري أكثر بعد إنشاء قيادة الأفريكوم كقيادة خاصة بالقارة الإفريقية .وهذا إن دل على شيء،فإنما يدل على المكانة الإستراتيجية التي أصبحت تحتلها القارة.

المطلب الأول : المبادرات العسكرية الأمريكية في إفريقيا قبل الأفريكوم.

اجرت وزارة الدفاع مجموعة متنوعة من الأنشطة في إفريقيا وذلك لدعم مصالح الولايات المتحدة ويمكن أن تشمل العمليات التنفيذية ولكن لا تقتصر عليها ، كما تشمل الإغاثة الإنسانية، حفظ السلام، مكافحة المخدرات، إزالة الألغام،عمليات الإعتراض بالإضافة إلى عمليات الطوارئ ، .maritime interdiction operations (MIOs)كما أن الجيش الأمريكي يقوم بعدة جهود تهدف إلى زيادة قدرات الجيوش الإفريقية من أجل توفير الأمن والاستقرار لدولهم .علما أن العديد من هذه المبادرات لوزارة الدفاع هي جزء من برامج المساعدة العسكرية الأجنبية التي تمولها وزارة الخارجية والتي تساعد على الترويج لمبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة . القانون 1 (ففي عام 1999 ، أنشأ المركز الإفريقي للدراسات الإستراتيجية مراكز إقليمية لوزارة الدفاع للدراسات الإستراتيجية ، وذلك بهدف تعزيز الحكم الراشد والقيم الديمقراطية،والتصدي للتأييد الأيديولوجي للإرهاب وتعزيز التعاون الإقليمي والتعاون في قطاعات الدفاع والأمن الإفريقي .يتمركز هذا المركز في واشنطن وفتح ملحق في السفارة الأمريكية في إثيوبيا عام 2006 ويخطط لإنشاء ملاحق أخرى في القارة.

أضف إلى ذلك فإن الولايات المتحدة تبيع المعدات العسكرية للحكومات الإفريقية والذي (FMS) Foreign Military Salesمن خلال برنامج المبيعات العسكرية الخارجية U.S Defense Security cooperationتنفذه وكالة التعاون الأمني الدفاعي الأمريكي كما أن الحكومة الأمريكية تمنح قروض حيث تتنازل عن سداد هذهAgency (DSCA).

1 - Lauren Ploch , Africa Command : “ US .Strategic Interests and the Rôle of the US Military in Africa” ,CRS

Report RL 34003,January 5 , 2009, p72.

القروض الإفريقية للحكومات الأجنبية لتمويل شراء هذه المعدات من خلال برنامج

كما يتم توفير . التمويل العسكري الأجنبي

أيضا المعدات للدول الإفريقية من خلال برنامج أمن الحدود والسواحل الإفريقية1

إن الولايات المتحدة الأمريكية وعلى نحو مثير، قامت بتسريع النشاط العسكري في

رئيس اللجنة الفرعية Donald Payne إفريقيا منذ عام 2002 ، ما أدى ب دونا لد باين

لشؤون إفريقيا والصحة العالمية إلى وصف هذا الاتجاه بأنه " عسكرة المساعدات الموجهة

نحو إفريقيا ."ولقد إرتفع المبلغ الإجمالي للمبيعات العسكرية الأمريكية ونفقات التدريب

والتمويل لثماني دول إفريقية ،والتي أعتبرت كإستراتيجية في إطار الحرب على الإرهاب

من 40 مليون دولار خلال 4 سنوات منذ 1997 إلى 2001 إلى مبلغ 130 مليون دولار

وذلك بين عامي 2002 إلى . 2006 وفي إطار إشراف وزارة الخارجية ، بلغت المبيعات

التجارية من خلال المصنعين الأمريكيين 281 مليون دولار من قيمة الأسلحة والمعدات

2007للجزائر وحدها.كما وقعت الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقيات تعاونية - لسنة2006

مع 5 دول إفريقية والتي تعمل في Cooperative Security Location(CSL) لموقع الأمن

عنيتبي، أوغندا ;في ليبر فيل، الغابون ;أكرا، غانا ;داكار، السنغال ;لوساكا، و زامبيا

.ويوجد أيضا مركز مخابراتي أوغندي أمريكي مشترك جديد، خارج كمبالا في أوغندا2

استكمالا لجهود التعاون الأمني مع القارة في فترة ما بعد الحرب الباردة ، عملت الولايات

المتحدة الأمريكية إلى وضع عدد من البرامج والمبادرات العسكرية تمثلت في:

*قوة الاستجابة للأزمات الإفريقية :اقترح وزير الدولة الأمريكي السابق وارن

إنشاء قوة حفظ السلام تابعة لإفريقيا نظمت على غرار Warren Christopher كريستوفر

منظمة الأمن والتعاون في أوروباthe Organization for Security and Cooperation in

وذلك من أجل تحويل المزيد من العبء العسكري لإدارة النزاع على Europe، (OSCE)

عاتق إفريقيا، وفي خطاب ألقاه أمام منظمة الوحدة الإفريقيةthe organization of African

في أكتوبر 1996 ، ذكر وزيرالدولة للخارجية كريستوفر، أنه نظرا للأزمةunity (OAU)

يجب علينا تطوير القدرة لتحقيق « ، في بوروندي وتأثيرها المحتمل على دول أخرى إستجابة فعالة

في أي أزمة في المستقبل، ويجب علينا أن نجد طرقا جديدة للأفارقة للعمل » .معا،

1- Ibid

2- Gerald le Melle ," Africa Policy Qutlook 2008" , Washington , DC :Foreign Policy in Focus ,in : http// www.fpif.org/papers/2008 africa .html

وبالنسبة للمجتمع الدولي لتقديم الدعم لكم African Crisis Responseاقترح كريستوفر إنشاء قوة الاستجابة للأزمات الأفريقية من القوات العسكرية الإفريقية المحلية ، تدرب وتجهز بمساعدة القوات Force (ACRF) العسكرية الأمريكية، وتنتشر في مناطق الاضطرابات في القارة .حيث تساعد على منع ما حدث في الصومال أو رواندا دون الاضطرار إلى التدخل المباشر من قبل الجيش الأمريكي، إلا أن هذا الاقتراح لم يلق إستجابة من قبل معظم الدول الإفريقية، نظرا لموجة حيث بلغ إلى حد الاتهام بأنه ، ACRFالانتقادات الإفريقية التي قوبل بها العرض الأمريكي نزعة جديدة إمبريالية مما أدى إلى فشل التفاهم مع القادة الأفارقة1

وكانت ردود أفعال الحلفاء الأوروبيين مختلفة اتجاه هذا الاقتراح .حيث أن فرنسا حذرت من تزايد النفوذ الأمريكي في إفريقيا، والتي خططت لإنشاء قوة حفظ سلام في فريقيا الفرانكفونية .أما بريطانيا، فقد عملت مع عدد من المؤسسات العسكرية في عمليات حفظ السلام خاصة في غانا وزيمبابوي .وهكذا استقبل الاقتراح الأمريكي بنوع من الحماسة.

في أوائل 1997 ، تم تعيين السفير الأمريكي السابق في إفريقيا مارشال مكالي Marshall Mccallieلقيادة مجموعة عمل بين الوكالاتInteragency Working Group للإشراف على هذا المشروع.ولقد قامت هذه المجموعة بتغيير إسم المشروع من قوة (Africa Crisis Response (ACRI) الاستجابة للأزمات الإفريقية إلى مبادرة الاستجابة للأزمات الإفريقية Initiative).[1]

وينصب عمل هذه المبادرة في ثلاث مجالات:

1-مجال التدريب العسكري.

2-مجال الإمداد بالمواد الإغاثية.

3-مجال الخدمات الإنسانية.

وتشترط المبادرة توفر ثلاث شروط مبدئية للدول الإفريقية المستفيدة منها:

1-أن تكون الدولة تحكمها حكومة ديمقراطية منتخبة.

2-أن تحترم أنظمة الحكم فيها مبادئ حقوق الإنسان.

3-أن تكون الدولة تتمتع بوضع عسكري يمكنها من الاستجابة لمتطلبات التدريب.

---

1 - Benedikt Franke, " Enabling a Continent to Help it Self : U.S. Military Capacity Building and Africa's Emerging Security Architecture" , Strategic Insights , Volume VI, Issue1 , January 2007, p13.

وتؤكد ديباجة المبادرة أن قرار نشر قوات حفظ السلام التابعة لها يتم بإجماع كافة العناصر المشاركة من الدول الأعضاء بناء على طلب من منظمة دولية، مثل : الأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الإفريقية) الاتحاد الإفريقي حاليا (أو من منظمات قارية أو إقليمية مثل: الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا – ايكواس.

ولضمان التأييد اللازم لهذه المبادرة،إتبعت الولايات المتحدة في ذلك نهجين، هما:

أولا :تفتيت الإجماع الإفريقي الرافض للمبادرة عن طريق تحديد الغرض منها، ومن ثم تنشيط الدبلوماسية الأمريكية في تسيير عدة جولات وزيارات لمسؤوليها.

ثانيا :تفكيك التحالف الإستراتيجي الإفريقي -الفرنسي، واستمالة الدول ذات الثقل السياسي للمشاركة في هذه المبادرة مقابل منحها مساعدات عسكرية 1.

وقام الفريق السالف ذكره بالاجتماع والتشاور مع الأفارقة والحكومات الأوروبية والاستماع إلى مخاوفهم والتماس الدعم المعنوي والمادي للمشروع.

في منتصف 1997 ، أسفر ذلك عن إتفاقية تعاون مع فرنسا وبريطانيا لإتباع نهج مشترك لتدريب قوات حفظ السلام في إفريقيا بدعم كبير من الدول الأوروبية ومن اليابان.

ولقد منح الكونغرس 15 مليون دولار لتمويل ACRI 1997[1] لسنة.

إن مبادرة الإستجابة للأزمات الإفريقية تهدف إلى زيادة وتعزيز قدرات الدول الإفريقية للمساهمة في عمليات حفظ السلام وفقا للقرارات السيادية لحكوماتها، وفي إطاره الوحدات الإفريقية الوطنية على مستوى المعركة تلقت تدريب على حفظ السلام غير الفتاك مع التركيز على تنمية المهارات العسكرية الأساسية وحماية اللاجئين وتعمل بشكل فعال مع المنظمات الإنسانية وحماية حقوق الإنسان2.

في عام 1999 تلقت وحدات من السنغال،غانا،أوغندا،مالاوي،مالي والبنين، تدريبات من هذه الأخيرة ، حيث أن الوحدات المدربة شاركت في حفظ السلام في سيراليون وغينيا بيساو، وجمهورية إفريقيا الوسطى .ولعل الأكثر أهمية أن القوى الكبرى في إفريقيا ألزم Moi أصبحت تميل إلى المشاركة في هذه المبادرة حيث أن رئيس كينيا آنذاك موي دولته بالإشتراك فيها ، كما أن المسؤولين الأمريكيين بدأوا بتشجيع المشاركة النيجيرية.

---

[1] - Dan Hank and Steven Metz , the United States and the Transformation of African Security : the African Crisis Response Initiative and Beyond ,(Strategic Studies Institute , US.Army War College),December 5,1997 pp23-25.

[2] - الخضر عبد الباقي محمد ،" المبادرة الأمريكية في إفريقيا إستعمار مهذب "نقلا عن:
http://www.islamonline.net/servlet/satellite?

=articleA_c&cid=1170620816809&pagename=zone.arabic.news%2FN

وخلال مراحلها الأولى تعرضت المبادرة للانتقاد، حيث أن التدريب وزع على تجنيد المهارات الأساسية وأنشطة حفظ السلام .في حين أن هذا مناسب لبعض الجيوش الإفريقية أما البعض الآخر، مثل : كينيا، جنوب إفريقيا وغانا وصلت إلى حد أنها لم تكن بحاجة إلى هذا النوع من التدريبات.

خلال عام 1999 بدأت هذه المبادرة في النضج والتوسع، حيث أن الجهود المبذولة وجهت لإحكام الارتباط بينها وبين برامج التدريب التي تديرها القيادات الموحدة، ولزيادة التنسيق مع التدريب الذي تقدمه الدول الأوروبية خاصة المملكة المتحدة، فرنسا، بلجيكا. وبالإضافة إلى ذلك وضعت المبادرة برامج لتقديم التدريب بقيادة عليا ومراقبة وتحسين التعاون بين المنظمات الإفريقية غيرالإقليمية، السادك،الأيكواس،وجماعة شرق إفريقيا[3]

بالإضافة إلى هذه المبادرة شاركت الولايات المتحدة الأمريكية بثلاث برامج لبناء القدرات من أجل مواجهة تصاعد الصراعات التي تحدث في جميع أنحاء إفريقيا منذ عام1990:

1- Enhanced (EIPC)International هو برنامج تعزيز قدرات حفظ السلام الدولية والذي أنشأ في عام 1996 وذلك للمساعدة على Peacekeeping Capabilities Program، زيادة حجم القوات المسلحة القادرة على المشاركة في دعم عمليات السلام متعددة .الجنسيات[4]

2- Africa Regional Peacekeeping Program هو برنامج حفظ السلام الإقليمي الإفريقي وهوالذي أنشأ بغية تجهيز وتدريب ودعم القوات من البلدان الإفريقية المختارة التي(ARP) شاركت في عمليات حفظ السلام.

3- International Military Education and برنامج التدريب والتعليم العسكري الدولي يقدم هذا البرنامج نشاطات تدريبية وتعليمية عسكرية للمسؤولين(IMET) Training العسكريين الأفارقة في مرافق في الولايات المتحدة الأمريكية 1 ، حيث أن أساس التمويل يتم من خلال منحة من قبل وزارة الخارجية .وهناك فرع من هذا البرنامج أي برنامج

يقوم بتقديم دورات في إدارة الدفاع، العلاقات expanded - IMET (E- IMET) ، موسع له العسكرية المدنية، التعاون لتنفيذ القانون، القضاء العسكري للعسكريين وللموظفين المدنيين

---

1 -Dan Hank and Steven Metz ,op .cit,p p23-25.

2 -Benedikt Franke,op .cit p13

3 -Steven Metz , Refining American Strategy in Africa, (Strategic Studies Institute , U.S Army War College) February 2000, p36.

4 -Benedikt Franke ,op.cit.p13

على حد سواء، كما وفرت وزارة الدفاع التدريب من خلال برنامج التمويل العسكري الأجنبي.(FMF) Foreign Military Financing ففي عام 2007 ، تلقت الدول الإفريقية 35 مليون دولار من هذا الأخير و 15 مليون

دولار من برنامج التدريب و التعليم العسكري الدولي حيث شملت هذه الأرقام الجزائر المغرب، ليبيا وتونس. 2 أما في عام 2008 ، فإن برنامج التدريب والتعليم العسكري الدولي رفع الميزانية إلى 13,7 مليون دولار بعدما أن كان قد إستثمر نحو 10 ملايين دولار سنويا لتدريب القوات العسكرية الإفريقية3.

بينما كل هذه البرامج تقدم مساهمة محمودة لبناء القدرات العسكرية لعمليات حفظ السلام غير القتالية وفقا للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، أجري استعراض مشترك بين الوكالات في عام 2001 ، أوضح أنه بالنظر إلى الطبيعة العنيفة للصراعات في إفريقيا، كان هناك تزايد الحاجة لتعزيز قدرات القوات الإفريقية للعمل في بيئات معادية وإجراء عمليات فرض السلام Peace Enforcement Operations ، وفقا للفصل السابع من الميثاق.

بالنتيجة إدارة بوش حولت مبادرة الإستجابة للأزمات الإفريقية إلى برنامج جديد سمي بعمليات الطوارئ الإفريقية المساعدة والتدريب the African Contigency Operation Training and Assitance (ACOTA) والذي يقوم بتدريب المتدربين العسكريين ويجهز الجيوش الإفريقية الوطنية لإجراء عمليات دعم السلام والإغاثة الإنسانية . وعلى العكس من مبادرة الاستجابة للأزمات الإفريقية ، فإنه في إطار البرنامج الجديد القوات الإفريقية تزود أيضا بالأسلحة العسكرية الفتاكة بما فيها البنادق ، المدافع الرشاشة وقذائف الهاون .وتبعا لقمة مجموعة8 G في سي آيلاند بولاية جورجيا في جوان 2004 فإن البرنامج الجديد مثله مثل برنامج تعزيز قدرات حفظ السلام الدولية تم دمجها في مبادرة عمليات السلام العالمية (GPOI)GLOBAL Peace Operation Intiative ، وهو برنامج جديد وكبير لدعم بناء القدرات العسكرية التي تهدف إلى تدريب وتجهيز 75,000 من القوات العسكرية ومعظمهم أفارقة1.

---

1 - Ibid , p14.

2 -Richard F.Grimmett, "International Military Education and Training Program" , GRS Report RS20506, p84.

3 محمد سعيد ، " تراث بوش في إفريقيا ، عسكرة المساعدات الإفريقية " نقلا عن : http://www.alquds.com/node/ 7367 -

الجدير بالذكر أن هذه المبادرة هي من إنشاء إدارة بوش لبناء قدرات حفظ السلام العالمية، حيث صرح في خطابه في 21 سبتمبر 2004 في الإجتماع الإفتتاحي للجلسة59 يجب عليه خلق قدرات دائمة لمواجهة الأزمات : « للجمعية العامة للأمم المتحدة بأن العالم حيث أشار إلى الحاجة إلى وسائل أكثر فعالية لتحقيق الاستقرار في المناطق » المستقبلية

.المضطربة، و لإيقاف العنف الديني و التطهير العرقي2

إن مبادرة عمليات السلام العالمية تحاول معالجة بعض العوامل التي تحد من مقدرة الجيوش الإفريقية لتساهم في عمليات السلام من خلال إجراء مجموعة من البرامج والأنشطة الموجهة لبناء قدرات حفظ السلام .كما أن هذه المبادرة هي محاولة لتعزيز النقل الجوي والدعم اللوجيستي للقوات الإفريقية وغيرها .وتعتبر وزارة الخارجية الوكيل التنفيذي لمبادرة عمليات السلام العالمية ولبرنامج عمليات الطوارىء الإفريقية المساعدة و التدريب .ووفقا لوزارة الخارجية أكثر من 60,000 من قوات حفظ السلام هي من بنين وبتسوانا وبوركينافاسو، بوروندي، كامرون، كوت ديفوار، إثيوبيا، غابون، غانا، كينيا، مالاوي، مالي، موريتانيا، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، نيجريا، رواندا، السنغال، جنوب إفريقيا، تنزانيا، أوغندا، وزامبيا وكلها تلقت تدريب من برنامج عمليات الطوارىء

.الإفريقية المساعدة و التدريب منذ بدايته3 ولقد أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية 154 مليون دولار فقط على برامج مبادرة وذلك منذ عام 1997 ، (ACRI / ACOTA)عمليات السلام العالمية 121) مليون دولار على إلى غاية عام 2005 ، و 33 مليون دولار على برنامج تعزيز قدرات حفظ السلام الدولية من عام 1998 إلى غاية 2005 ،في حين أنها خصصت ما يزيد عن 660 مليون دولار . لمبادرة عمليات السلام العالمية من عام 2005 إلى غاية عام2009 كما يركز برنامجا مبادرة عمليات السلام العالمية وعمليات الطوارىء الإفريقية المساعدة و التدريب على خلق قوات لحفظ سلام إقليمية تدرب لمكافحة الإرهاب، حيث الانعدام للأمن الإنساني وظروف الفقر، وكلاهما ناتج عن الحروب الأهلية وحركات التمرد ، تعتبر بعض الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى الإتجاه نحو التنظيمات الراديكالية كما أن عدم سيطرة الحكومة على الوضع يزيد من إشكالية المناطق غيرالمحكومة .ولذلك فإن وزارة الدفاع الأمريكية تعتبر برنامج عمليات الطوارىء الإفريقية المساعدة و .التدريب،

1- Benedikt Franke ,op.cit.p16

2 -Nina M.Serafino , " the Global Peace Operations Initiative : Back - grounder and Issue for Congress " , CRS Report , RL32773 , March 19,2009,p 03.

3- Lauren Ploch , Africa Command : "U.S Strategic Interest and the Role of theU.S Military in Africa",op.cit,p 88.

كبرنامج داعم في الحرب ضد الإرهاب حتى ولم تصرح بذلك علنيا1

كما قامت الإدارة الأمريكية بتوسيع المجال الجغرافي لمبادرة عمليات السلام العالمية ليشمل دول في أمريكا الوسطى، أوروبا، آسيا .حيث في عامي 2006 و2007 وسع إلى دول في آسيا، جنوب آسيا والمحيط الهادي بعدها تضمنت المبادرة 51 دولة شريكة ومنظمات في كافة أنحاء العالم، بالرغم من أن التأكيد بقي على القارة الإفريقية2.

وبالتحول إلى برامج مكافحة الإرهاب الصريحة والتي تركزعلى المساعدة العسكرية، توجد مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (TSCTI) ، قوة المهام المشتركة Joint Task Force Azitec Silence، ومبادرة مكافحة الإرهاب شرق إفريقيا East Africa Counter-Terrorism Initiative(EACTI).

*في شرق إفريقيا/ 1 : في جوان 2003 تم إنشاء مبادرة مكافحة الإرهاب في شرق إفريقيا كبرنامج لوزارة الخارجية حيث، East Africa - Counter Terrorism Initiative(EACTI) خصصت 100 مليون دولار لإنفاقها على دول رئيسية في القرن الإفريقي مع تدريب عسكري وذلك لتقوية أمن السواحل والحدود والجمارك والمطارات والموانئ والأمن البحري .بالإضافة لذلك، فإن هذا البرنامج يتضمن تقديم المساعدة للجهود الإقليمية لمكافحة تمويل الإرهاب وتدريب الشرطة، فضلا عن برنامج تعليمي لمكافحة نفوذ المتطرفين3.

2/ : قوة العمل المشتركة للقرن الإفريقي Combined Joint Task Force Horn of Africa(CJTF-HOA):

في أكتوبر 2002 أنشأت القيادة المركزية للولايات المتحدة(USCentcom) قوة العمل المشتركة للقرن الإفريقي تركز على كشف وتعطيل وبالتالي هزيمة الجماعات الإرهابية التي تعمل عبر الحدود الوطنية في المنطقة. 4 حيث أنشأت في معسكر ليمونير في جيبوتي الذي يعتبر بمثابة نقطة الوصل لجهود وزارة الدفاع الأمريكية في المنطقة، إذ أن العاملين في قوة العمل المشتركة حوالي 250 عامل.أما تكليف القوات فهو بين 1,200 إلى 1,800. كما أن البحرية غالبا ما تجري بعثات المراقبة في البحر الأحمر، كما تقوم هذه القوة بمهمات المشاركة في العمليات والتدريبات المشتركة لتمكين الدول الإقليمية من هزيمة تنظيم القاعدة والحركات المرتبطة بها، والحصول على دعم قوات التحالف من أجل التقليل من الظروف التي يسعى الإرهابيون إلى إستغلالها.

1- Jessica R.Piombo, "Terrorism and U.S Counter-Terrorism Program in Africa" : An Overview, Strategic Insights, Volume VI , Issue 1,Januray 2007, p18.

2- Nina M.Serafino ,op.cit,p 01

3- Jessica R.Piombo, op.cit , p20.

4- Lauren Ploch , op.cit, p73.

على إثر هذه المهمة، فإن جهود قوة العمل المشتركة للقرن الإفريقي تجري سلسلة من العمليات قصيرة الأجل والتي صممت من أجل تسهيل عمليات المعلومات، وزيادة الأمن على الحدود وتوفير التدريب لمكافحة الإرهاب، زيادة أمن السواحل وتعزيز تبادل المعلومات الإستخبارية. بالإضافة لذلك،يشارك في العمليات المدنية والعسكرية، كما تجري تمارين النوايا الحسنة التي تشمل جلب الأطباء العسكريين والبياطرة المختصين لعدة مواقع في القارة وأيضا إستخدام القدرات الهندسية لمهندسي الجيش والبحرية وذلك لحفر الآبار1.

إن قوة العمل المشتركة للقرن الإفريقي تغطي الأراضي و الفضاءات الجوية في كينيا ، الصومال، السودان، سيشل، وأثيوبيا، إريتيريا، وجيبوتي واليمن ، فضلا عن المياه الساحلية للبحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي ولقد قدم مساعدات عسكرية وتدريبية للقوات العسكرية الأوغندية لدعم بعثات حفظ السلام للإتحاد الإفريقي في الصومال.

وكجزء من هذه الجهود، فإن قوة العمل المشتركة عملت مع المنظمات غير الحكومية وذلك لتوفير الإمدادات الطبية للقوات الأوغندية لتقديم المساعدة لسكان مقديشو.كما دعمت العديد من البعثات الإنسانية،بما في ذلك النقل الجوي لإمدادات المساعدة الإنسانية لإثيوبيا وشمال كينيا، أيضا ، فإن هذه المبادرة تقود العمليات العسكرية والمدنية في جميع أنحاء شرق إفريقيا كجزء من جهد يرمي إلى كسب القلوب والعقول . 2 وفي جانفي 2007 أعلن الجيش بأن معسكر ليمونير سوف يوسع مساحته من 97 آر إلى 500 آر3 وهكذا فإن مبادرة مكافحة الإرهاب في شرق إفريقيا وقوة العمل المشتركة للقرن الإفريقي يوفران قاعدة لبرامج الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة الإرهاب.حيث أن الأهداف الرئيسية لسياسة الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب في شرق إفريقيا هي إحتواء الصومال ومكافحة الإرهاب و تعزيز السلام و الاستقرار في السودان و إقامة شراكات وهو من قدامى المحاربين David Shinin – أمنية مع كينيا وإثيوبيا . ولذا قام دافيد شينين وضابط يتمتع بخبرة واسعة عن منطقة القرن الإفريقي – بوصف كلا المبادرتين . حيث لاحظ نجاح الأنشطة في بناء القدرات وتعزيز فعالية المشاركة مع الشركاء الأفارقة في شرق إفريقيا .

1- Jessica R.Piombo ,op.cit, p24.

2- Lauren Ploch,op.cit,p74.

3- Gerald Le Melle, op.cit.

ومع ذلك لاحظ بأنه لا يوجد برنامج كان له تأثير كبير على الصومال حيث أكد بأن " : دولة الصومال لا تزال دولة فاشلة حيث العناصر الإرهابية يمكنها التحرك بحصانة" ، حيث أن فشل المبادرتان في التأثير في البيئة الصومالية – على الرغم

من وجود أدلة مستمرة على وجود تنظيم القاعدة بها – يوضح عدم قدرة هذا النهج

.للتصدي للخلايا الإرهابية في الدول الفاشلة على نحو فعال2

* Pan-Sahel Initiative (PSI)غرب إفريقيا :البرنامج الرئيسي هو مبادرة دول الساحل

-Trans Sahara Counterوخليفتها الشراكة لمكافحة الإرهاب عبر الصحراء

حيث أن مبادرة دول الساحل بدأت العمل بين نوفمبرTerrorisme Partnership.

2002و مارس 2004 بميزانية قدرت ب 7,75 مليون دولار حيث توفر المساعدة لتشاد

النيجر، مالي وموريتانيا للتدريب والتجهيز وذلك لتحسين حدودهم الأمنية ومنع استعمال

أراضيها الخاضعة لسيادتها للمجرمين و الإرهابيين.

إن مبادرة دول الساحل هي مبادرة عسكرية في المقام الأول تديرها القيادة

الأوروبية، تركز على زيادة قدرات الرقابة على الحدود في كل دولة، وخلق قوة للرد

2005، انتقلت هذه المبادرة إلى - السريع لمتابعة الإرهابيين، وفي الفترة الممتدة من2004

حيث أن هذا الإنتقال، لم يوسع فقط TSCTI . الشراكة لمكافحة الإرهاب عبر الصحراء

النطاق الجغرافي للبرنامج ليشمل شمال إفريقيا)على طول غانا، والسنغال ونيجيريا(

ولكن زاد من حجم التمويل لهذا البرنامج وجعل هذا البرنامج لمكافحة الإرهاب مسعى

مشترك بين الوكالات، بدلا من كونه مجرد برنامج لوزارة الدفاع.

إن هذه المبادرة –على حد تعبير أحد المسؤولين الأمريكيين في اجتماع له في

تسعى إلى ربط جهودنا لمكافحة الإرهاب عبر المنطقة ... من خلال - « الجزائر

المساعدة على تعزيز قدرات مكافحة الإرهاب الإقليمية، من خلال تقوية ومأسسة التعاون

بين قواتنا الأمنية وقواتكم، ومن خلال تعزيز التنمية الاقتصادية والحكم الجيد، التعليم

«3.المؤسسات الليبرالية والديمقراطية

---

1 - J.Stephen Morrison ," Somalia and Soudan'Race to the Fore in Africa" , the Washington Quarterly 25 , N°2 Spring 2002 ,pp 191-205.

2 - Thomas Dempsey , Counter Terrorism in African Failed States : Challenges and Potential Solutions, (Strategic Studies Institute , US Army War College) , April 2006 , p 22 .

3 - Christopher Hemmer ," U.S Policy Towards North Africa :Three Overarching themes" , Middle East Policy , Vol XIV, No 4 , Winter 2007,p15.

وحسب وزارة الخارجية الأمريكية، فإن مبادرة الشراكة لمكافحة الإرهاب عبر الصحراء تهدف إلى:

- ❖ .الإقليمية الإرهاب مكافحة قدرات تعزيز طريق عن الإرهابية المنظمات مقاومة
- ❖ .القارة أمن قوات بين التعاون وترسيخ تعزيز
- ❖ .الديمقراطي الحكم تعزيز
- ❖ . الإرهابية الأيديولوجية تشويه
- ❖ 1 الأمريكية المتحدة الولايات مع العسكرية الثنائية العلاقات تعزيز .

إن الجزء العسكري ل الشراكة لمكافحة الإرهاب عبر الصحراء سمي بعملية الحرية حيث Operation Enduring Freedom : Trans Sahara (OEF-Ts) الدائمة عبر الصحراء يوفر هذا الأخير التدريب الأساسي لمشاة الرد السريع في كل دولة مع التركيز على الرماية، تخطيط العمليات، الاتصالات، الإسعافات الأولية والقيام بدوريات2 .

وفي إطار هذه العملية، فإن القوات الأمريكية تعمل مع نظرائها الأفارقة من الجزائر وتشاد ومالي، وموريتانيا، والمغرب، والنيجر، نيجيريا، السنغال، تونس، وذلك لتحسين الاستخبارات والمراقبة اللوجستية . كما قامت القوات الإفريقية والأمريكية بإجراء وذلك لتحسين الأمن المشترك الذي بدأ في إطار Flintlock. تمارين مشتركة، مثل :تمارين .مبادرتي دول الساحل والشراكة لمكافحة الإرهاب عبرالصحراء3

وبشكل عام، كثفت أمريكا من الزيارات العسكرية والمناورات المشتركة مع بلدان كان تأثيرها فيها ضعيفا أو منعدما كالجزائر التي صرح بوش عام 2004 أنها " حليف استراتيجي " بمناسبة إجراء مناورات بحرية مشتركة، قبل زيارة وفد عسكري جزائري إلى واشنطن وتوقيع اتفاق حول التكوين والتدريب والتجهيز العسكري ، صادف تعزيز العلاقات العسكرية الجزائرية الأمريكية و مصادقة البرلمان الجزائري على قانون يمكن الشركات الأجنبية منها الأمريكية من دخول السوق المحلية في مجال استغلال وتجارة وصناعة المحروقات.4 إن حجم التمويل لمبادرة الشراكة لمكافحة الإرهاب عبر الصحراء بلغ 16 مليون دولار في عام 2005 ، ويتوقع أن يبلغ 100 مليون دولار سنويا حتى عام 2011 .5

---

1 -Lauren ploch , op.cit,p83.

2 - Jessica R.Piombo, op.cit, p25.

3 - Lauren Ploch , op.cit, p84.

4 الطاهرالمعز، " أفريكوم مخطط امبريالي أمريكي في إفريقيا "نقلا عن موقع : http://www.anfase.org -
/portail/index.php?option= com.content&task=viewαid=3042&Itemid=316

5- Jessica R.Piombo, op.cit, p26.

ولقد تم انعقاد اجتماع في واشنطن من 8 إلى 20 فيفري 2004 ، ضم كبار الضباط ومسؤولي الدفاع المدني من جميع الدول الإفريقية تقريبا 42) في المجموع(، وأيضا الأمريكيين والأوروبيين وممثلين عن المنظمات الإقليمية والدولية والمجتمع المدني وذلك لمناقشة القضايا الأمنية، مكافحة الإرهاب، العلاقات المدنية والعسكرية والديمقراطية .في إن مبادرة دول Paul Wolfowitz كلمته الترحيبية، قال نائب وزير الدفاع بول والفويتز الساحل ومبادرة مكافحة الإرهاب في شرق إفريقيا تشكل العناصر الرئيسية للسياسة الأمنية الأمريكية في إفريقيا و مما قال " نحن نرى قدرتنا العسكرية الحقيقية في إطار تعاوننا مع العديد من الأصدقاء والحلفاء في شتى أنحاء العالم ، عندما تتفاعل الولايات المتحدة مع العالم، لا نفعل ذلك وحدنا ، بل كجزء من المجتمع الدولي .وبالتالي، فإن قوة الولايات المتحدة تتزايد من خلال مساهمة الآخرين، حيث لا نحقق مصالحنا إلا بتحقيق مصالح الآخرين1 ".

أما بالانتقال إلى المجال البحري فقد قامت الولايات المتحدة بالتعاون مع النظراء الأفارقة، و خاصة في خليج غينيا لما له من أهمية جيواستراتيجية للمصالح الأمريكية. ولذلك لابد أولا من التطرق إلى طبيعة التهديدات الأمنية في هذه المنطقة قبل معرفة ما حظيت به من مبادرات أمنية.

/طبيعة التهديدات الأمنية في خليج غينيا:

يعرف خليج غينيا كإحدى عشر دولة ساحلية على طول غرب و وسط دول إفريقيا الذي يربط بين غانا و أنغولا) 2

هذه المنطقة لها شريط ساحلي يقدر بحوالي 5,500 كلم .ولقد صنف المكتب البحري الدولي خليج غينيا كأحد أكبر الممرات المائية العالمية اضطرابا، حيث أنه منذ التسعينيات صنفت هذه المنطقة كأعلى بقع العالم عرضة للقرصنة حيث أنه بين عامي 2002و 2004 تجاوزت هجمات القرصنة في هذه المنطقة الحوادث المسجلة في بقية أنحاء

1- Yahia H.Zoubir , "La Politique Etrangère Américaine au Maghreb", Journal d'Etude des Relations Internationales au Moyent-Orient , Vol 1 , N1 , Juillet 2006, p126.

2- Raymond Gilpin," Enhancing Maritime Security in the Gulf of Guinea" , Strategic Insights ,Volume VI,Issue 1 , January 2007,pp01-08

بقية قارة افريقيا خليج غينيا

أضف إلى ذلك، أن تزايد الجريمة يعقد المناخ الأمني الضعيف في المجال البحري لهذه المنطقة، حيث أن الحكم البحري السيئ يسهل سرقة النفط بشكل ملحوظ . حيث يكلف هذا النشاط المنظم حوالي 1,2 مليار دولار في السنة كدخل مفقود . بالإضافة إلى ذلك يتجمع المجرمون المسؤولين عن سرقة النفط ويساهمون في انتشار الأسلحة في المنطقة .أما الاتجاه الإجرامي الآخر الذي يمكن ملاحظته هو تهريب المخدرات .حيث أصبح خليج غينيا محور تهريب رئيسي للمخدرات ولقد تم حيازة كمية هامة من المخدرات من طرف السلطات الاسبانية التي تم تهريبها عن طريق المنطقة .أضف إلى ذلك، هناك عدد من النزاعات البحرية في خليج غينيا تتضمن1:

- جزيرة شبه على الكامرون و نيجيريا Bakassi peninsula .
- نهر في جزيرة على والكامرون الاستوائية غينيا بين وما Ntem .
- جزيرة على الاستوائية وغينيا الغابون بين وما Mbane خليج وحدود Corisco.

المبادرات الأمنية في خليج غينيا:

لعبت الولايات المتحدة دورا مهما في خليج غينيا ليس بواسطة إستضافة إجتماعات الخبراء وصانعي القرار فقط ولكن بتزويد الدعم التقني والمادي أيضا .حيث أكدت الإستراتيجية القومية الأمريكية للأمن البحري) سبتمبر (2005 التزام الولايات المتحدة بمساعدة الدول الإفريقية لتعزيز سيادتها البحرية .2 حيث أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة حرس خليج غينيا في فيفري 2005 حيث تهدف هذه المبادرة إلى مساعدة الحكومات الإقليمية من خلال تحسين الأمن البحري لسواحلها في غرب إفريقيا.

US-NAVEURفي إطار هذه المبادرة، تعمل القوات البحرية الأمريكية الأوروبية على مساعدة دول من غرب إفريقيا) أنغولا، البنين، الكامرون، غينيا الاستوائية، الغابون غانا ونيجيريا، جمهورية الكونغو، سان تومي وبرنسيب والطوغو (لمدة 10 سنوات وذلك لتحسين أمنها البحري، والهدف هو مكافحة المخدرات،تهريب الأسلحة، تهريب الأشخاص والصيد غير المشروع، والقرصنة.و أكد مسؤولون أمريكيون بأن المهمة الأساسية للقوات الأمريكية يجب أن تكون تأمين حقول النفط في نيجيريا3. أما في ديسمبر 2006 تم الكشف عن مبادرة الحكم البحري الإفريقي .وهي نهج متعدد الوكالات و ذلك لتحسين الحكم البحري.

1- Ibid

2- Idem

3- Donovan C.Chau, U.S Counter-Terrorism in Sub-Saharan Africa : Understanding Coasts ; Cultures , and Conflicts, (Strategic Studies Institute ; U.S.Army War College), Septembre 2008, p42.

هذه المبادرة تساعد الدول الإفريقية على تحسين الوعي بالمجال البحري ومنع استغلال وسوء استعمال المصادر وتحسين جهود تطبيق القانون و تأمين الممرات البحرية1

وفي أكتوبر 2007 أنشأت القوات البحرية الأمريكية الأوروبية مبادرة جديدة هي محطة

وفي إطار هذه المبادرة تم نشر African Partnership Station(APS) ، الشراكة الإفريقية

في خليج غينيا من خريف 2007 إلى ربيع 2008 the uss fort mc Henry سفينة بحرية

والتي تقدم » المدرسة العائمة « لتكون بمثابة استمرار لقاعدة العمليات البحرية و المساعدة والتدريب لدول الخليج.

ولقد ركز التدريب على الوعي بالمجال البحري، تنفيذ القانون، إدارة وأمن الموانئ

الملاحة البحرية / التصفح والبحث والإنقاذ، القيادة، اللوجيستيات، الهندسة المدنية

المساعدة الإنسانية ، والاستجابة للكوارث . كما أن العديد من الشركاء الأوروبيين

والمنظمات غير الحكومية والوكالات الحكومية الأمريكية بما في ذلك حرس السواحل

National Ocean Graphic andوبيانات المحيطات الوطنية وإدارة الغلاف الجوي

تشاركوا مع القوات البحرية لاستخدام المحطةAtmospheric Administration (NOAA)

لتكون أداة اتصال بين الوكالات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية لمساعدة

.غرب ووسط إفريقيا لبرامج التدريب الخاصة بها2

ج -شمال افريقيا : في ديسمبر 2003 ، تم إنشاء قوة المهام المشتركة :JointTask Force

تحت قيادة الأسطول السادس الأمريكي وتعمل Cjtf-Aztek Silence أيAztek Silence

في شمال إفريقيا مثل برامج أخرى في إفريقيا، تركز على محاربة الإرهاب عبر الحدود

الوطنية في المناطق غير المحكومة وإلى بناء تحالفات وثيقة بين الولايات المتحدة

وحكومات القارة .إن هذا البرنامج يركز على جمع المعلومات والمراقبة والإستطلاع

ويستخدم الاستخبارات البحرية لتوفير جمع وتبادل المعلومات مع الدول الشريكة وجيوشها.

د – جنوب ووسط إفريقيا : وهي أدنى رتبة بالنسبة لأولويات الولايات المتحدة الأمريكية

في مجال مكافحة الإرهاب، حيث أن البرنامج الأساسي هو وكالة تنفيذ القانون الدولي

والتي تقع في غابورون، بتسوانا،International Law Enforcement Agency(ILEA)

والتي يديرها مكتب التحقيقات الفيدرالي، تقوم بتدريب مسؤولي تنفيذ القانون المحلي من

---

1 - Raymand Gilpin , op.cit.

2 - Lauren Ploch,op.cit , pp80-81.

بينها الإستخبارات وعملية التعقب وإلقاء القبض على الجماعات الإرهابية والأنشطة غير المشروعة[1].

بعد تسليط الضوء على المساعدات والبرامج العسكرية الأمريكية في إفريقيا والتي تندرج في إطار التعاون الأمني مع دول القارة ، من الجدير بالذكر التساؤل حول الأهداف الكامنة وراء هذه البرامج علما بأن الولايات المتحدة الأمريكية في علاقاتها الدولية تسعى إلى تحقيق أهدافها القومية ومصالحها الإستراتيجية في إطار سياستها التي تهدف إلى الاستمرار بالإستفراد بالعالم واحتلال مركز القيادة.

إن هذه البرامج ومستوى التمويل الذي كرسته الولايات المتحدة لبرامج إفريقيا لم يسبق له مثيل في سياستها الخارجية اتجاه القارة. فبعد انتهاء الحرب الباردة ، بدت إفريقيا مهمشة حيث كان هناك تشاؤم حول إفريقيا نظرا لانتشار العنف والصراعات المستعصية على الحل .كما ظهرت قضايا أكثر إلحاحا في سياستها الخارجية مثل العراق، وأفغانستان والصراعات في الشرق الأوسط.

وبحلول أواخر 1990 ، تطورت المخاوف الأمنية القومية للولايات المتحدة و زادت التحديات الإنسانية التي تشكلها إفريقيا[2].

لذلك بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في تكثيف جهودها لتنمية وبناء القدرات العسكرية وتقديم الدعم للقارة . حيث أن زيادة الإلتزام بقدرات إدارة النزاعات الإفريقية ينبع من إدراك أن إستمرار النزاعات الإفريقية يمثل تهديدا مباشرا لعدد من المصالح القومية الأمريكية الحيوية . نظرا للتراجع في الإنتاج المحلي وعدم الاستقرار المزمن في العديد من الموردين التقليديين في الشرق الأوسط. إن الحاجة للتسريع في تنويع مصادرها النفطية دفعت الولايات المتحدة الأمريكية لمزيد من الاهتمام بالموارد النفطية غير المستغلة إلى حد كبير نسبيا، والتي يمكن الوصول إليها في غرب إفريقيا 3[3] . ووفقا لمجلس المخابرات القومي National Intelligence Concile من ¼ فإن من المرجح أن تحصل الولايات المتحدة الأمريكية على احتياجاتها النفطية من هذه المنطقة بحلول 2015 متجاوزة الحجم المستورد من الخليج الفارسي.ومع ذلك، فإن إستمرار النزاع في غرب إفريقيا يشكل مخاطر كبيرة على الإستثمار الأمريكي في مناطق الإنتاج .ولذلك، فإن الاستثمار في برامج بناء القدرات

1- Jessica R.Piombo,op.cit , p27.

2 - Benedikt Franke , "Enabling a Continent to Help It Self : US Militay Capacity Building and Africa ‘s Emerging Security Architecture", Strategic Insights , Volume VI, Issue1, Janary 2007, p 17.

3- Michael Klare and Daniel Volman ," The Africa Oil Rush and US National Security" , Third World Quarterly 27 , N°4 ,2006 , p18.

سيزيد من حصيلة الإستقرار الإقليمي على المدى الطويل، مما سيساعد على الوصول الآمن إلى احتياطات النفط في غرب إفريقيا1.

إن الحكومة الأمريكية أصبحت تؤمن بأن عدم الإستقرار المزمن يعيق تطور الكفاح العالمي ضد الإرهاب .حسب هذه النظرة، فإن انتشار النزاعات وعدم الإستقرار في الدول المتخلفة من المحتمل أن يغذي الإرهاب من خلال تهيأة الأسباب الدافعة والملاذات الآمنة للجماعات المتطرفة .وبالتالي فإن استمرار النزاعات في شرق ووسط إفريقيا يزيد من المخاوف حول ظهور الجماعات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة أو حركة الجهاد العالمية2.

ولكن في معظم الحالات نجد أن الولايات المتحدة مترددة في نشر قواتها إلى هذه المناطق المضطربة .ولذلك، فإن التوسع في برامج المساعدات العسكرية بما في ذلك توفير الأسلحة الأمريكية والمعدات العسكرية والمساعدة التقنية لتعزيز قدرات إدارة النزاعات في إفريقيا على نحو متزايد ينظر إليها على أنها الوسيلة الأكثر فعالية للحفاظ على المصالح الأمريكية القومية المتزايدة في القارة) تأمين إمدادات النفط ومنع إنتشار الإرهاب(، بالإضافة إلى تعزيز الإستقراروالقضاء على الأسباب الكامنة والقوة المضاعفة للإرهاب دون الاضطرار إلى التواجد العسكري الأمريكي . كما أن تمكين القارة على مساعدة نفسها، فيه العديد من المزايا الإضافية للولايات المتحدة ،على سبيل المثال :منح إفريقيا في عملية التحرر الذاتي جهودا لإستكمالها بدلا من أن تحل محلها المبادرات المحلية.وهذا لا يساعد فقط في تجنب الانطباع عن إمبريالية الولايات المتحدة الإستعمارية الجديدة، ولكن قد تكون مهمة لمساعدة الولايات المتحدة على المنافسة مع الصين ودول أخرى للحصول على الموارد الإفريقية والنفوذ في القارة .وفي ضوء هذه الإعتبارات الإستراتيجية فإنه ليس من الصعب الإستغراب بأن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى دعم بناء القدرات في إفريقيا3.

المطلب الثاني : إنشاء قيادة الأفريكوم والإستمرار في عسكرة القارة الإفريقية

قبل البدء في التعرض إلى القيادة الجديدة " أفريكوم " لا بد من التطرق أولا إلى القيادات العسكرية التي كانت مسؤولة عن إفريقيا ،على النحو التالي:

1 -Benedikt Franke ,op.cit, p19

2-Ibid.

3 -Benedikt Franke,a" Pan-African Army :The Evolution of an Idea and its Eventual Realisation in the African Standby force",African Security Review 15, N°4,2006,p20.

1- (US European Command(US EUCOM قيادة أوروبا

يمتد النطاق الجغرافي لتلك القيادة من السواحل الشرقية للولايات المتحدة وعبر الأطلنطي مرورا بالجزيرة البريطانية وحتى شرق أوروبا) الحدود الروسية (وحوض البحر الأبيض المتوسط، وهي مدعومة بالأسطول السادس .ويقع في نطاقها 90 دولة منها41 دولة إفريقية بالإضافة لإسرائيل .وتتحدد مهام تلك القيادة في الآتي:

▪العمل بالتعاون مع حكومات الدول الواقعة في النطاق الجغرافي لتلك القيادة على دعم الأمن الأوروبي عبر الأطلنطي وحلف الناتو.

تطوير نظام الأمن الإقليمي بما في ذلك دولة إسرائيل▪ .

▪الحماية المسبقة لمصالح الولايات المتحدة ، وذلك بالوجود العسكري الفعال) البري والبحري والجوي (في قطاع المسؤولية والملاحظ أن هذه المهام كانت مصممة أساسا في زمن الحرب الباردة ، وأن جهود هذه القيادة كانت مركزة أساسا اتجاه الاتحاد السوفياتي)سابقا (ودول الكتلة الشرقية.

فضلا عن ذلك، لم تكن هناك قواعد جوية وبحرية وبرية في جنوب ووسط أفريقيا فكان التركيز على شمال وغرب إفريقيا فقط . ومع بروز أهمية إفريقيا،تقلصت فاعلية تلك القيادة في أداء الدور المطلوب في هذه القارة.

2- : (US Pacific (US PACOM قيادة الباسفييك

تعتبر أكبر وأهم قيادة موحدة أمريكية على الإطلاق.إذ يمتد قطاع مسؤوليتها الجغرافي من السواحل الغربية للولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا الجنوبية حتى السواحل الشرقية لقارة إفريقيا ، أي ما يعادل نصف سطح الكرة الأرضية تقريبا. ويقع في نطاق المسؤولية الجغرافية لتلك القيادة 46 دولة منها الصين واليابان والكوريتان وروسيا وأستراليا ومعظم دول شمال شرق وجنوب آسيا، بالإضافة لكافة الجزر البحرية في هذا النطاق الهائل.

وتضطلع تلك القيادة بمهمة الوجود البحري والجوي والبري الدائم للحماية المسبقة للمصالح الأمريكية ، بالإضافة للسيطرة التامة على كافة الممرات البحرية العالمية في تلك المناطق وذلك بالتعاون والتنسيق مع حكومات دول المنطقة. 1 كما تدعم تلك القيادة بالأسطول السابع بما يحتويه من أعداد متنوعة من حاملات الطائرات.

- [1]محمود خلف ،" الإستراتيجية الأمريكية لقيادة إفريقيا العسكرية" ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 168 :، أفريل 2007 ، ص ص190-.191

والجدير بالذكر أن قائد هذه القيادة ، الأدميرال ويليام فالون ، قد عين قائدا للقوات المركزية، مما يعد أمرا لافتا للنظر وقد طرحت تساؤلات كثيرة في أثناء إستجوابه أمام لجنة القوات المسلحة بالكونجرس حول تعيين قائد بحري لقيادة قوت بحرية مما دفعه لطلب الإجابة عليها في جلسة سرية. وقد استجيب لطلبه.

وقد كلفت قيادة الباسفيك بإرسال حاملي طائرات للخليج ، وبمهام في إفريقيا، مثل الوجود البحري في ميناء جيبوتي والسيطرة على منطقة القرن الإفريقي .وقد شكل ذلك عبئا جديدا عليها، مما دعم الإتجاه لإنشاء قيادة لإفريقيا في ضوء المعطيات الإستراتيجية المستجدة على الساحة الإفريقية.

3- (US Central Command(US Centcom القيادة) الوسطى (المركزية

تقع حدود قطاع المسؤولية الجغرافية لتلك القيادة في المسطح الجغرافي الممتد بين كل من القيادتين السابقتين بحيث يمكنها تحقيق الاتصال الجغرافي بينهما.

وقد تبلورت فكرة إنشائها في عهد الرئيس الأمريكي)ريغان (بإنشاء قوات الانتشار السريع لتأمين منابع النفط في الخليج ثم تطورت بعد ذلك إلى تكوينها كقيادة موحدة، وقد ظهر دورها واضحا في حرب تحرير الكويت عام1991.

وتمتد الحدود الجغرافية لهذه القيادة من شرق إفريقيا وحتى الحدود الغربية للصين.

وتشمل هذه المنطقة دولا في إفريقيا، وهي :مصر، السودان، إثيوبيا، اريتريا الصومال، جيبوتي، وليبيا كما تشمل الدول العربية في آسيا :لبنان،سوريا، الأردن العراق، السعودية، اليمن، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، عمان وقطر.بالإضافة إلى عدد من الدول الآسيوية :باكستان، أفغانستان، إيران ، كازاخستان، أوزبكستان طاجيكستان، تركمنستان، قيرغيزستان، وأندونسيا.

والملاحظ أنه بذلك أصبحت القارة الإفريقية موزعة بين ثلاث قيادات عسكرية بما يخلق صعوبات متعددة خاصة مع تركيز بؤر الصراع في الشرق الأوسط وإفريقيا في نطاق مسؤولية قيادة واحدة .1 و الشكل التالي يبين نطاق مسؤوليات القيادات الثلاث قبل ثم بعد إنشاء قيادة الأفريكوم.

- [1]. نفس المرجع ص191

كانت هناك شائعات عن ظهور قيادة أمريكية لإفريقيا في جانفي 2006 ، والتي أصبحت حقيقية في ديسمبر من نفس العام، حيث أن وزير الدفاع السابق رونالد رامسفيلد ترك منصبه وعرض على الرئيس بوش خطة لإنشاء قيادة قتالية جغرافية مكرسة لإفريقيا[1]

ومع أن فكرة إنشاء قيادة عسكرية مستقلة لإفريقيا كانت مطروحة منذ عهد إدارة بيل كلنتون ثم طرحت مجددا في بداية القرن الحادي والعشرين، فإن الخطوات العملية لإنشاء هذه القيادة لم تبدأ إلا في منتصف عام 2006 ، وذلك ضمن عملية إعادة تقويم نظام العمل في المؤسسة العسكرية الأمريكية.

ويعتبر قرار إنشاء قيادة عسكرية مستقلة لإفريقيا ضمن هيكلية وزارة الدفاع الأمريكية تتويجا لاهتمام متدرج من جانب إدارة جورج بوش بالقارة الإفريقية كانت إرهاصاته قد بدأت عقب هجمات 11 سبتمبر. 2001[2] حيث أن البيانات والوثائق السياسية وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ،أكدت بأن إفريقيا تتطلب مزيدا من الإهتمام في السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، وذلك بسبب تزايد أهميتها بالنسبة للمصالح القومية قبل بعد للولايات المتحدة الأمريكية وأمنها الإقتصادي وأيضا بسبب الأزمات الإنسانية التي تنبع من القارة. حيث أن هذه الوثائق تصورت قوس من عدم الإستقرار يمتد من غرب نصف الكرة الغربي مرورا بإفريقيا والشرق الأوسط ويمتد إلى آسيا .وفي إطار هذا القوس، فإن الأراضي الإفريقية لا تأوي فقط المنظمات الإرهابية، ولكنها أيضا تشجع على تجنيد الإرهابيين .وبالتالي ينظر إلى إفريقيا بأنها داعمة للتهديدات الإرهابية داخل أراضيها حيث أن العديد من الدول الإفريقية تعاني من ، Under-gouvernedالشاسعة غير المحكومة

1 -CDROTTO Sieber ," Africa Command , Forecast for the Future" , Strategic Insights , Vol VI, Issue1 , January 2007,p 01.

2 -محمد عزت محمد علي ،" القيادة العسكرية الأمريكية وعسكرة إفريقيا"، نقلا عن:

http://www.khma.gov.sa/detail.asp?inNewsitem ID=241783.

عدم الاستقرار وانعدام الأمن، ويتضح ذلك جليا في النزاعات المستمرة[1]

فالأفريكوم تعكس استجابة للتهديدات الأمنية المنبثقة عن القارة، حيث يعتبر العديد من الأمريكيين أن إفريقيا ملاذا آمنا للمنظمات الإرهابية الدولية، فالفقر المدقع، الإنقسام الديني والإثني، الفساد وضعف الحكم والدول الفاشلة، تشكل مجتمعة ما يعتقد الخبراء بأنها أرض خصبة للإرهاب العابر للحدود[2]. وقال ميلفن فوت الرئيس التنفيذي لمنظمة) مناصرون من أجل إفريقيا (وهي منظمة أمريكية تهدف إلى دعم العلاقات الأمريكية - الإفريقية،" إن تشكيل القيادة العسكرية الأمريكية الجديدة ستكون دلالة واضحة على أن إفريقيا أصبحت مهمة بالنسبة للولايات . المتحدة بصورة لم تحدث من قبل[3] "

ويستطرد فوت قائلا : إن فكرة إقامة قيادة عسكرية أمريكية خاصة بالقارة السمراء ظهرت على السطح منذ سنوات، ولكنها لم تكن ملحة بالصورة التي أصبحت الآن بالنسبة للمصالح الإستراتيجية الأمريكية في ضوء مجموعة من الأحداث، ومنها نجاح الإسلاميين في السيطرة على الصومال وحكمه تحت راية إتحاد المحاكم الإسلامية قبل أن تتدخل القوات الإثيوبية للإطاحة بهم لصالح الحكومة الإنتقالية ،واستضافة الصين لرؤساء الدول الإفريقية في مؤتمر قمة إفريقية صينية والإعلان عن تقديم مساعدات بقيمة خمسة مليارات دولار لتطوير البنية التحتية في إفريقيا مقابل حصول الصين على حق استيراد .النفط[4] ولقد قدم المسؤولون في البنتاغون تفسيرات مثالية لكنها غامضة حول ما يفترض أن تقوم به القيادة الجديدة، وقالت تيريزا ويلان نائبة مساعد وزيرالدفاع للشؤون الإفريقية . "

1- Greg Mills , "Africa’s New Strategic Significance" , the Washington Quarterly 27 , N° 4 , Autumn 2004 ,p p 158-162.

2- Robert G.Berschinski ,Africom’s Dilemma:the Global War on Terrorism “Capacity Building”, Humanitarianism , and the Future of U.S .Security Policy in Africa ,(Strategic Studies Institute , US Army War College), November 2007, p16.

3- أشرف البربري ،" إفريقيا تدخل اهتمام المؤسسة العسكرية الأمريكية المارد الصيني يدفع الأمريكيين إلى تشكيل قيادة عسكرية خاصة بالقارة السمراء"، نقلا عن http://search .suchuf.netsa/magasine/16012007almlfsais4.htm :

4- نفس المرجع.

نريد منع تحول المشكلات إلى أزمات ومنع تحول الأزمات إلى كوارث1 "

وقد أعلن الرئيس الأمريكي بوش المهام الرسمية المحددة في أوامره التنفيذية لإنشاء قيادة إفريقيا في خطابه يوم 7 فيفري 2007 ، وهي:

-بناء إمكانيات الشراكة مع الدول الإفريقية.

-مساعدة الوكالات الحكومية الأمريكية في تنفيذ سياسات الأمن.

-إدارة أنشطة الأمن والتعاون في المسرح الإفريقي.

-زيادة مهارات الشركاء في الحرب ضد الإرهاب.

-دعم المساعدات الإنسانية والتخفيف من آثار الكوارث.

-إحترام حقوق الإنسان.

-دعم المنظمات الإفريقية.

-إدارة العمليات العسكرية في المسرح الإفريقي.

وبطبيعة الحال، فلم يتم الإعلان عن الأهداف أو المهام الحقيقية من وراء إنشاء تلك القيادة ولا حجم ونوعيات القوات التي توجد بها ولا أماكن تمركزها،ولم يعلن آنذاك سوى أن إثيوبيا هي الدولة المرشحة ليكون بها مقر القيادة الرئيسي2.

ومن بين ما جاء في نص الخطاب: « اليوم، يسرني أن أعلن قراري لخلق قيادة موحدة قتالية لأفريقيا تابعة لوزارة الدفاع، ولقد أمرت وزير الدفاع لكي تبدأ القيادة الأمريكية لإفريقيا مهامها عند نهاية السنة المالية. 2008 سوف نتشاور مع القادة الأفارقة لطلب رأيهم حول كيف يمكن لقيادة أفريقيا أن تستجيب للتحديات الأمنية و الفرص في أفريقيا ، كما سوف نعمل مباشرة مع الشركاء الأفارقة و ذلك لتقرير الموقع الملائم للقيادة الجديدة في إفريقيا» .

«Today , I am pleased to announce my decision to create a department of defence unified combatant command for Africa . I have directed the secretary of defence to stand up us Africa command by the end of the fiscal year 2008 .We will be consulting with African leaders to seek their thoughts on how Africa command can respond to security challenges and opportunities in Africa . we will also work closely with African partners to determine an opproriate location for the new command in Africa»[1].

-[1]خيري عبد الرازق جاسم ،" قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا فرصة أمريكية ومحنة إفريقية" ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، بيروت .مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 21 ، شتاء 2009 ، ص94

-[2]محمود خلف، المرجع السابق الذكر، ص191

بالتالي، فقد كان هناك غموض كبير حول واجباتها ومهامها رغم أنها عرفت على أنها ابتكار مؤسساتي مدني-عسكري يساعد في تنسيق مساهمات الحكومة الأمريكية في القارة، وتصبح نقطة المرور الإجبارية للعلاقة بين إفريقيا والولايات المتحدة مع .إختصاص عسكري هائل 1

ولقد تزامن هذا الإعلان مع الندوة التي أقيمت في داكار 07)فيفري (2007 لمكافحة الإرهاب عبر الصحراء، بمشاركة رؤساء أركان كل من المغرب والجزائر وتونس وموريتانيا والنيجر ومالي والتشاد ونيجيريا و السنغال، وأشرف عليها الجنرال وليام وارد.*

ورصدت آنذاك موازنة سنوية لأفريكوم بحوالي 90 مليون دولار و 392 مليون دولار لمركز القيادة المكونة من حوالي 500 خبير في الاستخبارات والاتصالات والتحاليل والتقارير الإستشرافية، وخبراء من وزارة الخارجية والمالية والأمن والتجارة .والطاقة والزراعة ومن مكتب التحقيقات الفيدرالي أف بي أي ولقد كثفت البنتاغون المشاورات مع عدة دول إفريقية بشأن قيادتها العسكرية

الإقليمية، في محاولة لاختيار الدولة الإفريقية التي تقيم فيها المقر العام للقيادة وقال مساعد وزير الدفاع للشؤون السياسية راين هنري في مؤتمر صحفي " :لم يجراتخاذ أي قرار بشأن المكان الذي سيكون فيه المقر العام "وأوضح أن البنتاغون ترغب في أن تصبح .القيادة العسكرية الإقليمية لإفريقيا قابلة للعمل اعتبارا من أيلول/سبتمبر2008

وزار هنري والوفد المرافق له من 15 إلى 21 نيسان /أبريل 2007 ست دول إفريقية هي نيجيريا وجنوب إفريقيا وكينيا وإثيوبيا،وغانا والسنغال، والتقى مسؤولين في الإتحاد الإفريقي لدرس مسألة إنشاء هذه القيادة الإقليمية، وأوضح أن مقر القيادة العسكرية الإقليمية لن يكون بالضرورة في واحدة من هذه الدول الست وأضاف المسؤول في البنتاغون أن " قرار تشكيل هذه القيادة الإقليمية يعود تحديدا إلى أن إفريقيا أصبح لها دور استراتيجي على الساحة الدولية "وخلال زيارته المذكورة اضطر إلى تصحيح سوء الفهم الذي أحاط بعدد من القضايا .وأوضح أن القيادة الإقليمية الإفريقية لا تعني نشر مزيد من القوات الأمريكية في إفريقيا وقال هنري "إن المهمة الأساسية التي ستناط بهذه القيادة ستكون" إقامة شراكات " مع الدول الإفريقية وليس" شن الحروب"

---

*ضابط في سلاح المشاة خلال التدخل الأمريكي في الصومال في عام 1993 ، ثم تولى قيادة قوة حفظ الاستقرار في البوسنة، كما كان المنسق للشؤون الأمنية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية من أيار/مايو إلى كانون الأول/ديسمبر2005.

3-الطاهر المعز، المرجع السابق الذكر.

وفي تموز/ يوليو 2007 أعلن البنتاغون أن الرئيس الأمريكي بوش، عين قائدا أعلى للقيادة العسكرية لمنطقة إفريقيا"أفريكوم"، وأوضح في بيان له أن وليام وارد أختير للإشراف على العمليات العسكرية الأمريكية في أفريقيا.

1 وفي جويلية 2008 ، تمت أضخم مناورة عسكرية بمشاركة 21 دولة إفريقية، كما زار الجنرال "وليام وارد "قائد الأفريكوم 30 دولة إفريقية ، ضمن جولة واحدة في فيفري 2008، وقام خبراء عسكريون بمهام تدريب و إغاثة ووقاية معظم الدول الإفريقية إلى جانب المنظمات غيرالحكومية،في ميادين عديدة كالصحة والمياه الصالحة للشرب والتموين الغذائي، وذلك لتلطيف الحضور العسكري .لكن دول إفريقية كالجزائر وليبيا وجمهورية جنوب إفريقيا ونيجيريا رفضت قطعيا نصب قواعد عسكرية على أرضها أو على أي أرض إفريقية، أما الدول الإفريقية الراغبة في استقبال هذه القواعد على أراضيها)جيبوتي والصومال وإثيوبيا وليبيريا، وبتسوانا (، فإنها لا تقع في المنطقة التي ترغب

أمريكا في السيطرة المباشرة عليها. كما قامت وزيرة الخارجية كندوليسا رايس بزيارة إلى المغرب العربي قبل لقاء عدد من مسؤولي البيت الأبيض مع وزراء خارجية المغرب العربي ودول الساحل، لإقناعهم بقبول تركيز قاعدة تكون مقرا للأفريكوم قبل تاريخ بدء عملها الرسمي . لكن هذه المساعي فشلت، فبقي مقر الأفريكوم في شتوتغارت بألمانيا، مع تحويرات في تمركز الجيوش في قواعد إيطالية، مثل :نابولي وسيغونيلا وأفيانو لوضع عدد أكبر من الجنود والمعدات قريبا من إفريقيا .كما ركزت الحكومة الأمريكية مكتبا للأفريكوم، في كل سفاراتها بإفريقيا يضم مزيدا من الملحقين العسكريين وضباط المخابرات من سي أي أي وضباط شرطة من مكتب التحقيقات الفيدرالي أف بي أي2.

أما التصورات الإفريقية للقيادة الجديدة، فكانت مختلطة . فبعض الدول الإفريقية شعرت بالقلق من أن هذا التحرك يمثل جهد استعماري جديد للهيمنة على القارة عسكريا حيث أن العديد من الأفارقة نظروا إلى الجهود الأمريكية لمكافحة الإرهاب بنوع من الشك .3 بالنظر إلى العراق، فإن الأفارقة تخوفوا من إمكانية أن تكون الأفريكوم محاولة لتصدير السياسة الخارجية العسكرية الأمريكية وعودة بيع الأسلحة كما كانت خلال فترة

- .خيري عبد الرزاق جاسم، المرجع السابق الذكر، ص96
- 2الطاهر المعز ، المرجع السابق الذكر.

3 -Lauren Ploch ,"Us Africa – Command : A More »Active« American Approach to Addressing African Security"

الحرب الباردة والدعم الأمريكي للأنظمة القمعية، وبعيدا عن التخفيف من حدة إنعدام الأمن في القارة، فإنهم تخوفوا من أن القيادة الجديدة،سوف تحرض وليس تمنع الهجمات الإرهابية1.

كما تساءل البعض عما إذا كانت الأفريكوم جزءا من المسابقة الجديدة بين الولايات المتحدة والصين لفرض النفوذ في القارة . ومع ذلك ، فإن بعض الحكومات الإفريقية كان رد فعلها بتفاؤل حذر، ونصحت الولايات المتحدة للنظر في كيفية جعل الأفريكوم تكمل مهام الإتحاد الإفريقي في توليد السلام والأمن2.

من المؤكد، أن إنشاء الأفريكوم كقيادة مسؤولة عن إفريقيا لوحدها، هو أكبر دليل على استمرار الولايات المتحدة في عسكرة علاقاتها مع القارة الإفريقية خاصة بعد أحداث 11سبتمبر . 2001 ومهما تعددت الشروحات الأمريكية حول طبيعة هذه القيادة و أهدافها إلا أن هناك العديد من الأهداف الكامنة وراء إنشاء هذه القيادة و عليه، فهناك العديد من الأسباب التي تجعل الولايات المتحدة تريد إنشاء الأفريكوم:

الأولى :أصبحت الولايات المتحدة تعتمد على نحو متزايد على إفريقيا لتلبية إحتياجاتها النفطية، حيث أن إفريقيا هي أكبر ممول بالنفط الخام للولايات المتحدة مع نيجيريا التي تحتل المرتبة الخامسة كأكبر مصدر و أكبر منتج للنفط الإفريقي، حيث تجاوزت العربية السعودية ثالث أكبر مصدر للنفط للولايات المتحدة.

إن أهمية النفط الإفريقي يمكن أن تقتطع من حقيقة أنه في عام 2006 ، استوردت الولايات المتحدة % 22 من احتياجاتها من النفط الخام من إفريقيا مقارنة ب % 15 في عام 2004ولقد وضع الرئيس الأمريكي السابق بوش إمدادات النفط الإفريقي بعين الإعتبار عندما أعلن نيته استبدال أكثر من % 75 من الواردات النفطية الأمريكية من الشرق الأوسط وذلك بحلول عام . 2025 و عليه، فإن الاضطرابات المستمرة في الشرق الأوسط زادت حاجة الولايات المتحدة لبناء تحالف أمني مع إفريقيا.

الثانية : إن إفريقيا منطقة غير مستقرة مع دول تعاني من الحكم السيئ و التي يمكن أن تدير شؤونها لاسيما المتصلة بالأمن مع مساعدة خارجية إن الأفريكوم يجري ترتيبها لوقف الإرهاب المتوقع في الدول الإفريقية الضعيفة و الفاشلة ، حيث يعتقد على نطاق واسع في الغرب أن الدول الفاشلة في إفريقيا تخلق الفرص التي يستغلها الإرهابيين وضمن أهداف هؤلاء الإرهابيين ألا وهي المصالح

الغربية، مثل :مصادر النفط وطرق الإمداد، حيث أن تعزيز الأمن الإفريقي سوف يعزز المصالح القومية الأمريكية .

الثالثة :واحدة من التحديات الخطيرة التي تواجه إفريقيا والأمم المتحدة هي تدريب وتجهيز وتدعيم القوات في بعثات السلام حيث أن الجيوش الإفريقية بحاجة إلى تدريب في مجال حفظ السلام، وأقترح أنه من خلال الأفريكوم، سيتم تدريب ومساعدة القوات الإفريقية لحفظ السلام في مناطق النزاعات الإفريقية، و ذلك في ظل عدم فعالية عمليات حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الإفريقي،مثل :بعثة الاتحاد الإفريقي إلى الصومال والتي عانت من نقص الموارد المادية والدعم اللوجيستي .أضف إلى ذلك(AMISOM) المساعدات الطبية المقدمة من الأفريكوم يمكن أن تحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية المرتفعة لدى الجيوش الإفريقية، إذن تعتبر الأفريكوم أفضل وسيلة لتعزيز المصالح الأمريكية في إفريقيا من حيث تأمين إمدادات النفط ، و مواجهة المنافسة الصينية ومكافحة الإرهاب2

المطلب الثالث : دور الدبلوماسية الأمريكية في حل النزاعات الإفريقية

تراوحت النزاعات السائدة في إفريقيا بين نوعين:

النوع الأول :وهو النوع السائد ويتمثل في النزاعات الداخلية القائمة على النزاعات العرقية والكراهية المتفشية بين القبائل والجماعات المختلفة، وقد استغلت القوى السياسية هذه النزاعات، بفعل ظروف ما بعد الحرب الباردة، وخاضت نزاعات مريرة ضد بعضها البعض، غير أن هذا النمط من النزاعات قد خفت حدته نسبيا، وتقلصت الموجات العنيفة التي اجتاحت إفريقيا في بداية التسعينيات.

أما النمط الثاني :فيتمثل في اتجاه بعض الدول الإفريقية لاستخدام القوة ضد بعضها البعض، أو تقديم دعم مباشر وغير مباشر لجماعات متصارعة على أراضي الدول المجاورة، كالدور الرواندي في الكونغو الديمقراطية، زائير) سابقا(، والدور الأنجولي في كل من الكونغو الديمقراطية و الكونغو برازافيل ، و أوغندا التي ساندت حملات عديدة في منطقة البحيرات العظمى، وإثيوبيا التي تدعم بعض القوى في الصومال، و دور كل من أوغندا وإثيوبيا واريتريا في السودان، والدور النيجيري في ليبيريا وسيراليون، وأخيرا الحرب الاريترية الإثيوبية .3 والخريطة الآتية توضح مناطق النزاعات في إفريقيا.

---

1 -Wafula Okumu, "Africa Command : Opportunity for Enhanced Engagement or the Militarization of U.S – Africa Relations ?"in : http://www.iss.co.za/uplads/africomwokumu.pdf

2 - Ibid.

3- - 332 السيد فليفل، التقرير الإستراتيجي الإفريقي ، مصر : معهد البحوث و الدراسات الأفريقية2001 ، ص 2002 .

إن مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في النزاعات الإفريقية يمكن أن تتخذ أشكالا عديدة بدءا من المساعدة الإنسانية إلى الدبلوماسية إلى العمل العسكري . و بالنظر إلى محدودية الموارد و القدرات ، فإن الولايات المتحدة غالبا ما تتخذ خيارات صعبة حول عدد الدبلوماسيين الذين يمكن توظيفهم في الأزمات و حالات النزاع ، حيث لا يتم توظيفهم في الأزمات بصفة متساوية .و للتدخل في هذه الحالات، فإن صناع القرار الأمريكين يتوخون الحذر و الحساسية في وضع القواعد الأساسية للمشاركة ، و في نفس الوقت وضع قوانين حول أين ومتى يتم التدخل والتي أصبحت مهمة صعبة بعد نهاية الحرب الباردة.

لقد ركزت الولايات المتحدة نشاطها الدبلوماسي في منطقة القرن الإفريقي و السودان على وجه الخصوص على حساب أزمات أخرى مثل تلك الموجودة في منطقة البحيرات أن صناع القرار chester crocker العظمى أو دلتا النيجر .فحسب تعبير تشيستر كروكر بحاجة إلى الأخذ بعين الاعتبار القضايا التي تكون فيها المصالح الأمنية الأمريكية على المحك ،أين تكون مخاطر الأزمات لديها نتائج إقليمية واسعة ; حيث يتوقع من الولايات المتحدة أخذ زمام المبادرة و حيث القيم الإنسانية أصبحت على المحك، و عندما يطالب الرأي العام المحلي الولايات المتحدة بتوفير قيادة سياسية . 1 و بالتالي هناك ثلاث مناطق ساخنة في أجندة السياسة الأمريكية اتجاه إفريقيا، حيث أن السفير السابق في نيجيريا و ناقش القوة القارية لنيجيريا التي تمتلك Princeton Lyman جنوب إفريقيا برانكتون ليمان فيها نيجيريا حصصا طاقوية كبيرة ، في حين وصف السفير السابق دافيد شينين في إثيوبيا وبوركينافاسو، القرن الإفريقي أين شبكة من النزاعات الوطنية و غير Shinn الوطنية لديها تأثيرات إنسانية مدمرة و نتائج أمنية على الولايات المتحدة من خلال التطرف العنيف، القرصنة، عدم الإستقرار الإقليمي، في حين ناقش مساعد وزير النزاع في الكونغو Herman Cohen الخارجية السابق للشؤون الإفريقية هيرمان كيوهن .الديمقراطية الذي تسبب في مقتل نحو خمسة ملايين شخص منذ عام 1998 بأنها * Johnnie Carson نيجيريا : وصفت من قبل مساعد الوزير جوني كارسون الدولة الأكثر أهمية في إفريقيا، و كرابع ممول بالنفط المستورد من قبل الولايات المتحدة ولكن إنتاج النفط أصبح غير منتظم وغالبا ما يتوقف لانعدام الأمن في دلتا النيجر المنتجة للنفط .وبغض النظر عن أثرها في سوق الطاقة العالمي، فإن الأزمة في منطقة دلتا النيجر لديها القدرة على زعزعة استقرار نيجيريا على المستوى الوطني ، بالإضافة إلى بروز مجموعة من الأعمال الإجرامية في منطقة خليج غينيا. كما تعتبر نيجيريا شريكا في حفظ

1 - Jennifer G.Cooke & Richard Downie, "African Conflicts and U.S Diplomacy Roles and Choices", a Report of the

الأمن الإقليمي من خلال مشاركتها بقوات في عمليات حفظ السلام، والقيام بمبادرات تهدف لإنهاء النزاعات في كل من ليبيريا وسيراليون .ولكن الدور الإقليمي لنيجيريا تقلص مع ضعف الحكومة الفيدرالية النيجيرية التي أصبحت منشغلة بالمشاكل الداخلية المتعددة، في حين تم ترك الأزمات السياسية في غينيا ونيجيريا تتفاقم نظرا للافتقار إلى القيادة الإقليمية .وبالنظر إلى الأهمية الواضحة لنيجيريا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فإنه من المفاجئ بأن العلاقات بين الدولتين حرفت، و يرجع ذلك لعدة أسباب أهمها:

حيث تم توجيه الموارد Policy triage : أن نيجيريا أصبحت تخضع لسياسة الفرز الدبلوماسية الشحيحة إلى أماكن أخرى في إفريقيا ، في المقام الأول إلى القرن الأفريقي والسودان، حيث أن الولايات المتحدة لا تملك تمثيل دبلوماسي في أي من دلتا النيجر ولا حتى في شمال البلاد، وذلك بسبب المخاوف الأمنية التي منعت من السفر إلى الدلتا.

*القرن الإفريقي :أصبح القرن الإفريقي من أكثر المناطق التي تعج بالنزاعات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أبرزها السودان التي دمرتها أطول حرب أهلية في إفريقيا بين الشمال و الجنوب ، فضلا عن النزاع في دارفور و العديد من النزاعات الداخلية الأخرى كما تورطت في اشتباكات دورية مع دول الجوار لاسيما تشاد.أما في إثيوبيا، فهناك نزاع على الحدود مع اريتريا الذي لم يحل،كما تزداد الانشقاقات و النزاعات في الصومال بين الحكومة و المتمردين الإسلاميين و بين الصومال و إثيوبيا .أما جيبوتي، فهي تعاني من اشتباكات دورية بين الحكومة و جبهة المعارضة من أجل استعادة الوحدة و الديمقراطية كما تورطت في نزاع حدودي مع Restauration Of Unity & Democracy .اريتريا وفي مواجهة هذه النزاعات المتعددة، اختارت الولايات المتحدة الأمريكية تركيز جهودها في السودان ، حيث أن إدارة بوش بحثت لوضع حد للحرب الأهلية بين الشمال و الجنوب، حيث أن جهودها انتهت بتوقيع إتفاقية السلام الشامل في عام 2005 ،واعتبر أهم تحقيق دبلوماسي أمريكي في إفريقيا لسنوات عديدة في إطار حل النزاعات. أما على صعيد النزاع في دارفور ، فإن التدخل في دارفور قاد إليه الرأي العام الأمريكي. كما أن الرأي العام و وسائل الإعلام لعبت دورا في الحث على التدخل في الصومال خاصة فيما يتعلق بقضية القرصنة في خليج عدن و المحيط الهندي.و لكن لم يحظ التدخل في الصومال بما تضمنه من دعم لأمراء الحرب في مواجهة المحاكم الإسلامية و تقديم الدعم الكامل للقوات الإثيوبية في عام 2006 بالنجاح كما حظي في السودان ، حيث سبب ضرر أكثر من المنفعة ، و خفض من عدد الخيارات الممكنة للمشاركة الايجابية.

*منطقة البحيرات العظمى:

يرجع إهتمام الولايات المتحدة بالانخراط و القيام بدور فعال في منطقة البحيرات العظمى إلى عام 1963عندما تدخلت في الكونغو الديمقراطية مع بزوغ الإرهاصات الأولى للفوضى .و على الرغم من القناعة الأمريكية الراسخة بضرورة دعم الكونغو الديمقراطية التي تتجاوز أزماتها، إلا أن التدخل كان غير مكتمل الأركان و فشل بصورة أو بأخرى في وضع حلول جذرية لمشكلات الدولة حتى تقوية و تدعيم الجيش الوطني ليكون عنصرا لتحقيق الاستقرار و حفظ الأوضاع الأمنية و حماية السكان و حل الانقسامات بين الكونغو الديمقراطية و رواندا لم تنجح الولايات المتحدة في تحقيقها ، كما أعطت الولايات المتحدة القيادة و الريادة لدول و منظمات للمشاركة في الكونغو لاسيما .

الأمم المتحدة و الاتحاد الأوروبي1

مما سبق يمكن القول بأن الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على نهج إنتقائي في تعاملها مع النزاعات الأفريقية و هذا ما سيتم التأكيد عليه من خلال فحص الدور الأمريكي في اثنين من النزاعات الإفريقية النزاع في دارفور و النزاع في الصحراء الغربية و محاولة الوقوف عند خلفيات كل نزاع و علاقته بالمصالح الأمريكية المتنامية في القارة.

-/1جذور النزاع في دار فور:

أسهمت عدة أسباب و عوامل في تأجيج الصراع بين القبائل و المجموعات السكانية المختلفة التي تقطن إقليم دارفور بولاياته الثلاث ، ويمكن تصنيف الأسباب الجذرية للصراع لصنفين أسباب مباشرة و أخرى غير مباشرة.

أما الأسباب المباشرة ،فهي:

1-المشاكل الناجمة عن المراعي والمراحيل والتنافس على الموارد الضئيلة حيث أن هذا الإقليم عرف طوال تاريخه الصراعات القبلية على المرعى والأرض ومصادر المياه.

2-فترات القحط و الجفاف التي يعاني منها الإقليم نتيجة عدم تهاطل الأمطار، مما يسبب ذلك مشاكل وسط الرعاة و المزارعين و يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار والتوتر بينهم و بروز مشكلات ملكية الأراضي و ديار القبائل.

1-Ibid,pp09-10

3-النهب المسلح الذي أسهم بصورة أساسية بتأجيج نيران الفتنة بالإقليم وتحول إلى صراع وحرب بين القبائل[1] .

4-انتشار السلاح، حيث أن دارفور أصبحت و نتيجة لظروف خارجية و داخلية سوقا رائجة للسلاح ، وأصبحت تمتلكه كل القبائل و تستخدمه في الاحتكاكات التي تحدث بينها و تأتي سهولة الحصول على السلاح نتيجة لتواجده بكميات ضخمة. حيث توجه أصابع الإتهام إلى دور كل من ليبيا وتشاد في توزيع السلاح على القبائل،ودفع هذا الأمر الحكومة لتسليح بعض الميليشيات العربية كي تدافع عن نفسها.في حين تقوم الكيان بإذكاء روح التمرد بشحنات أسلحة يتم تهريبها عبر تشاد و اريتريا لتوصيلها لدارفور لتسليح المتمردين و إشعال الفتنة و حصد أكبر عدد من الأرواح البشرية . الجدير بالذكر أن من يقوم بالإشراف على عمليات تهريب السلاح لدارفور هو داني ياتوب نجل مدير المخابرات الإسرائيلية.

5-التعصب القبلي، حيث أصبح الانتماء إلى القبيلة في كثير من الأحيان على حساب الانتماء إلى الوطن الكبير أو حتى لدارفور الكبرى.

6-البعد الدولي الأجنبي ،فكل من بريطانيا وأمريكا عينهما على ثروات باطن الأرض التي أثبتت الدراسات البحثية توافرها بكميات مهولة و كبيرة، و عين فرنسا على بترول تشاد و التي بدأت بوادر الصراع حوله بينها و بين الولايات المتحدة الأمريكية.

7-الحدود،فالدول التي تحيط بالإقليم من الناحية الغربية،وهي تشاد و إفريقيا الوسطىتعرضت لموجة من عدم الإستقرار الأمني لفترات طويلة،مما أثر على استقرار الإقليم الذي أصبح مسرحا يعكس ما يدور من قلاقل، بالإضافة إلى الحدود الجنوبية للإقليم نفسها كانت ميدانا لحرب إستمرت لأكثر من عشرين عاما.

8-الحرب بين التمرد وقبائل التماس، حيث أن حرب الجنوب السوداني والمناطق الأخرى التي امتدت إليها الحرب ألقت بظلالها على دارفور، وأدت إلى تدفقات السلاح إليها من الجنوب.

أما الأسباب الغير مباشرة ،فيمكن إجمالها في النقاط التالية:

1-غياب التنمية المتوازنة،حيث أن دارفور منذ سنوات الحكم الوطني لم يحظ بأي مشروعات تنموية، فهذا الغياب جاء نتيجة للحرب الأهلية الدامية التي استمرت لسنوات عديدة بين الشمال والجنوب.وما إن تم إعلان وقف إطلاق النار، تمهيدا لتوقيع إتفاق

- 1جولي فؤاد هركل ، دور التدخل الخارجي في تأزيم مشكلة دارفور ، بحث مقدم لنيل شهادة الدبلوم في الشؤون الدولية و الدبلوماسية ، الأكاديمية السورية الدولية ، 2010 ، ص08.

السلام وبداية الحكومة الالتفاف للداخل لتنفيذ مشاريع تنموية داخل السودان بشكل عام ودارفور بشكل خاص حتى بدأت مشكلة دارفور تتفاقم بسرعة تم تحويلها من مشكلة إلى أزمة كبيرة.

2-غياب هيبة الدولة نتيجة أراضيها الشاسعة المترامية الأطراف الوعرة الطرقات.

3-القصور الإداري ، بسبب التدهور الذي لحق بالخدمة المدنية حيث لم تتمكن من تلبية حاجة الإقليم من الكوادر البشرية التي يناط لها تسير دفة الحكم والإدارة فيه فضلا عن حل نظام الإدارة الأهلية دورا كبيرا في القصور الإداري، حيث كانت لها سلطات إدارية وقضائية، تمكنها من بسط هيبة الدولة وتقصير ظلها الإداري في كل ما يتعلق بفض النزاعات الأهلية والشؤون المحلية الخاصة بأهالي الإقليم في مناطقهم المختلفة.

4-إفرازات تجربتي الحكم الإقليمي والفيدرالي ،من مزايا التجربة أنها قصرت الظل الإداري وأعطت كل ولاية حق اختيار ممثليهم في الأجهزة التشريعية على المستوى الاتحادي والولائي والمحلي،ولكن من سلبياتها أن التقسيم الجديد للولايات قد حرك بعض المشاكل الكامنة الخاصة بالديار والأراضي حيث أن إعادة تقسيم كل إقليم لعدد من الولايات والولاية لعدد من المحافظات أو المعتمديات أفقد الكثير من الإثنيات بعض مناطقها الجغرافية والإدارية التي تنتمي إليها، وهذا ما أحيا الحسابات العنصرية والجهوية والقبلية على حساب الانتماء للكيان الوطني السوداني.

5-موجات النزوح، أثارت موجات النزوح بسبب الجفاف والكثير من المشاكل والتي تمظهرت في بعد خفي لمقاومة الهجرات والنزوح، وقد تجلى ذلك بعد الهجرات التي قامت بها القبائل من شمال الإقليم إلى جنوبه وغربه، حيث بدأ الصراع بينها في البداية على الموارد الزراعية و الحيوانية و مصادر المياه الشحيحة.

6-استخفاف الحكومة بالمشكلة، على أنها مجرد هجمات مختلفة لجماعة من قطاع الطرق والمجرمين وانعكس ذلك على الإقليم1 .

ونتيجة لهذه الأسباب مجتمعة، فقد شهد إقليم دارفور إضطرابات وصراعات مستمرة، بحيث قامت الكثير من محاولات التمرد على النظام من قبل مجموعات سياسية و قبلية متعددة كانت تقمع بعنف من قبل النظام التي كانت وسائل إعلامه تصورها بأنها عصابات للنهب المسلح أو جزءا من الصراعات القبلية. أما بخصوص الأزمة الأخيرة التي مازالت مستمرة ، فقد بدأ الإعلان عن الصراع في دارفور في أوائل شهر فيفري 2003 حينما بدأت مجموعة متمردة بمهاجمة أهداف

- -11 1نفس المرجع، ص ص09

حكومية زاعمة أن حكومة الخرطوم قد أهملت المنطقة . و قد برز بين المتمردين حركتان

تنسقان فيما بينهما ، هما جيش التحرير السوداني و حركة العدل و المساواة.

2/الموقف الأمريكي من النزاع في دارفور:

تأتي الولايات المتحدة على رأس القوى الدولية المهتمة بمشكلة دارفور .وقد جاء هذا الإهتمام متأخرا بعض الشيء، حيث ركزت الولايات المتحدة جهودها قبل حصول الأزمة عام 2003 للتوصل إلى حل لمشكلة السودان، وكانت مدفوعة في ذلك بضغوط الأمريكيين السود، إضافة إلى نوع من التنافس مع الصين التي بدأت تحركاتها في السودان عبر اتفاقيات متعددة لاستخراج النفط السوداني .وقد اعتبرت الولايات المتحدة ذلك بمثابة استيلاء على ما كشفت عنه شركات أمريكية منذ عقود) شركة شيفرون للنفط(وتخلت عنه بسبب تداعيات القتال في الجنوب. بيد أن إستقرار الأوضاع في السودان أصبح أمرا ملحا بالنسبة للولايات المتحدة، ذلك أن الإضطرابات في الغرب تعوق إستقرار التسوية مع جنوب السودان، اكتشفت ثروات نفطية في إقليم دارفور وفي تشاد الواقعة على الحدود الغربية للسودان. كما أن النزاع في غرب السودان من شأنه أن يثير القلاقل في مناطق أخرى .وهو ما حدث بالفعل في منطقة قبائل البجا في الشرق ويؤدي إلى زعزعة الاستقرار في البلدان الواقعة قبالة السواحل السعودية على البحر الأحمر، في الوقت الذي تسعى فيه واشنطن إلى تعزيز الحكومات المتحالفة معها في تلك المنطقة في إطار ما تسميه بالحرب على الإرهاب.لقد اعتقدت حكومة السودان أن توقيع إتفاقيات نيفاشا الخاصة بمشكلة الجنوب ستشكل نهاية الضغوط الأمريكية عليها، بل وبدء صفحة جديدة من التعاون مع واشنطن ورفع إسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، ولكن سرعان ما استحوذت مشكلة دارفور، والبعد الإنساني لها على إهتمام المنظمات الإنسانية الأمريكية المهتمة بحقوق الإنسان، إضافة إلى اللوبي القوي لأعضاء

الكونغرس من السود الأمريكيين الذين تحالف معهم لأغراض انتهازية، أعضاء اللوبي اليهودي وكانت الولايات المتحدة قد شاركت بقوة في كل مراحل مفاوضات دارفور، سواء في أبوجا أو تلك التي عقدت في نيروبي أو تشاد،وأنشأت علاقات قوية مع حركات التمرد وقد حصلت تلك الحركات على دعم مادي بل وعسكري من واشنطن، وسمحت لقادة هذه الحركات بزيارات متعددة لواشنطن للدعاية لمطالبهم .وعين الرئيس السابق جورج بوش السفير زوليك وكيلا للخارجية الأمريكية ممثلا له في مفاوضات دارفور.وقد استخدم كل الأساليب التهديد والوعيد والإغراء، حتى تم توقيع إتفاق سلام دارفور .وكان الوفد الأمريكي يضم خبراء عسكريين لبحث الجوانب الأمنية في المفاوضات إلى جانب خبراء في موضوعات تقاسم الثروة والسلطة.

بعد توقيع اتفاق أبوجا، إستقال ممثل التجارة الأمريكي زوليك من منصبه وعين الرئيس بوش أندرو ناسيوس، وهو سفير أمريكي سابق .وقد استخدم هذا الأخير أسلوب الترغيب والتهديد من خلال فرض عقوبات سياسية واقتصادية على السودان وكبار المسؤولين فيه إذ لم يقبلوا بوجود القوات الدولية في دارفور.وقد قادت الولايات المتحدة في مجلس الأمن الدولي المناقشات والقرارات التي صدرت منتقدة حكومة السودان خاصة القرار الشهير رقم (1706) الذي يدعو إلى وجود قوات دولية كبيرة في دارفور. للضغط على حكومة السودان .التي تشمل B وتركز واشنطن على ما تسميه الخطة فرض عقوبات اقتصادية وسياسية، وقد نشر في واشنطن أن هذه الخطة التي أعدتها وزارة المالية الأمريكية ترتكز على تجميد التعاملات التجارية المصرفية الأمريكية مع السودان، خاصة بالنسبة للعوائد النفطية التي تمثل المورد الرئيسي للسودان، وتشمل

الخطة أيضا حظرا على الشركات والدول التي تتعامل مع السودان، وإرسال مراقبين عسكريين أمريكيين إلى حدود تشاد مع السودان، حيث أن هناك تعاطفا أمريكيا مع .الحكومة التشادية1

وفي بداية عام 2007 صرح مساعد وزير الخارجية الأمريكي أمام إجتماع لجنة العلاقات الخارجية لمجلس النواب الأمريكي بأن الولايات المتحدة جعلت من حل مشكلة دارفور في طريق التفاوض أولوية لها .وأوضح أنه لا يوجد تأثير كبير في الولايات المتحدة لإتباع حلول عسكرية مثل فرض حظر جوي فوق دارفور أو حصار بحري على بورسودان .وهو أمر تدركه الحكومة السودانية التي تحاول عدم قطع الاتصالات مع الإدارة الأمريكية واستقبال مبعوثيها، مع تمسك الخرطوم بموقفها الرافض لقبول القوات الدولية.

ويمكن فهم الموقف الأمريكي المتردد الذي إتصف بالتذبذب و الارتباك في بداية الأمر من السودان على وجه العموم بسبب غياب رؤية متماسكة للإدارة الأمريكية حول السياسة الواجب إتباعها اتجاه السودان مع وجود بعض الأصوات

- 1صداح حباشنة ومخلد مبيضين،"أزمة دارفور والموقف الدولية المتبادلة إزاءها :دراسة مقارنة"، الجامعة الأردنية ،المجلة الأردنية للعلوم الإجتماعية، المجلد2 ، العدد1 ، 2009 ،ص ص 72-73

الأمريكية التي ترى أن تعاون السودان وإسهامه في الحملة الأمريكية ضد الإرهاب ليس إلا محاولة لتجميل الوجود، وأنه من غير المتصور أن تتم إعادة النظر في الموقف الأمريكي منه لمجرد تعاونه في هذه الجزئية وترى هذه الأصوات كذلك بأنه مازال هناك ملفات وقضايا كثيرة عالقة يجب على النظام السوداني أن يحرز تقدما فيها، لذلك تتهم الخرطوم الولايات المتحدة بالوقوف خلف القرارات الدولية التي تستهدفها في ما لم تنف واشنطن التي تجمعها علاقات سيئة مع الخرطوم سعيها إلى التدخل في نزاع دارفور، وفق ما تعتبره إبادة عرقية بحق المواطنين ذوي الأصول الإفريقية. وكان الموقف الأمريكي قد شهد تصعيدا كبير مع إصرار واشنطن على ضرورة التدخل العسكري في دارفور، رغم معارضة الحكومة السودانية، إلا أن الكثير من المراقبين يشيرون إلى تعديلات على الموقف الأمريكي في ما يتعلق بشأن مبادرة جديدة لواشنطن في الإقليم، وقد أوحت الخارجية السودانية في تصريحات الناطقين باسمها إلى أن هذه المبادرة ستضمن تراجع واشنطن عن ممارسة الضغوط على الخرطوم ومع ذلك مازالت الولايات المتحدة تحاول فرض أجندتها الدولية بخصوص تدويل أزمة دارفور وفرض قرارات مجلس الأمن ونظرتها الدولية على السودان، وذلك من خلال ثقلها في مجلس الأمن ودورها العالمي .

2/جذور النزاع في الصحراء الغربية:

تقع الصحراء الغربية المستعمرة الإسبانية السابقة بين المغرب شمالا والجزائر وموريتانيا شرقا وموريتانيا جنوبا والمحيط الأطلسي غربا، تقدر مساحة الصحراء ب 284كم مربع ويبلغ شاطئها 1400كم، أما حدودها البرية فتبلغ 2045 كم منها 475 كم مشتركة مع المغرب و 1570 كم مشتركة مع موريتانيا، وتتكون جغرافيا من منطقتين هما الساقية الحمراء في الشمال وتمتد من مدينة العيون)العاصمة (باتجاه مدينة سمارة، حتى الحدود مع الجزائر،وإقليم واد الذهب جنوبا يمتد من مدينة بوجدور، حتى الحدود الموريتانية جنوبا وتضم الصحراء ثروات معدنية كبيرة، حيث يوجد أكبر منجم للفوسفات منفرد في العالم تم إكتشافه عام 1947 في منطقة بوجدور، وحسب إتفاقية مدريد بين المغرب وإسبانيا تتمتع هذه الأخيرة بمزايا إستغلال المنجم بنسبة . % 51 هناك أيضا عشر خزانات من الملح يبلغ إنتاجها 20000 طن سنويا، وهناك دراسات واعدة في مجال التنقيب عن النفط. وقد سبق لإسبانيا أن نقبت عنه .غير أن أعمال المقاومة حالت دون

.ذلك، أما مناجم الحديد، فيبلغ إحتياطها 700 مليون طن في منطقة أزملية وأغراشة وقد أعلنت إسبانيا المنطقة حامية تابعة لها في عام . 1884 وفي عام 1974 ،تحت ضغوط من الأمم المتحدة لوقف الإستعمار، وافقت إسبانيا على إجراء إستفتاء يعرض على سكان المنطقة خيارالإستقلال،

وهدد الحسن الثاني ملك المغرب برفض نتائج الإستفتاء وأكد على أن حقبة الإستعمار الإسباني قاطعت السيادة المغربية التي كانت قائمة سابقا على المنطقة، وقبل إجراء إسبانيا الإستفتاء طلب المغرب من الجمعية العامة للأمم المتحدة إحالة المسألة على محكمة العدل الدولية. في عام 1976 ، دخل المغرب المنطقة وقام بتجزئتها رسميا مع موريتانيا والتي أكدت -بدورها -على وجود صلات تاريخية تربطها بالمنطقة .وفي 14 نوفمبر1975 وقعت إسبانيا إتفاقية ثلاثية الأطراف نقلت بموجبها بعض سلطاتها ومسؤوليتها عن الصحراء الغربية إلى كل من المغرب وموريتانيا وانسحبت رسميا من الإقليم في26 فيفري . 1976 ومع وصول القوات المغاربية من الشمال والقوات الموريتانية من الجنوب واجهت مقاومة من حركة الاستقلال الصحراوية المعروفة بالجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب) البوليزاريو .(أعلن زعماء البوليزاريو بتأسيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في 27 فيفري . 1976 كما أقرت منظمة الوحدة الإفريقية بها عضوا واعترفت بها عشرات الدول الأخرى، إلا أنه في عام 1975 ، أقرت الأمم المتحدة بالدعم الجماهيري، ل " الصحراويين في الإقليم " لجبهة البوليزاريو وخاطبت البوليزاريو .بصفة منتظمة باعتبارها طرف في النزاع وأدخلت الجبهة في المفاوضات 2 وفي عام 1991 ، نص إتفاق لوقف إطلاق النار برعاية الأمم المتحدة على تشكيل بعثة الأمم المتحدة المعنية بالاستفتاء في الصحراء الغربية المعروفة اختصارا باسم والمنشئة بموجب قرار مجلس الأمن رقم 690 الصادر في 29 أفريلMANURSO 1991 وكان من المقرر أن تراقب البعثة وقف إطلاق النار وتنظم الأعداد للإستفتاء الذي يمنح الصحراويين حرية الإختيار بين الإستقلال أو الإندماج مع المغرب، وفي سبتمبر من نفس العام ، أوقفت كل من البوليزاريو و القوات المغربية الأعمال القتالية . وفي مواجهة عدد من العقبات تراجعت الأمم المتحدة في هدوء عن فكرة الإستفتاء بتنظيم بعثة الأمم المتحدة ولم يتم عقد الإستفتاء .أما المغرب الذي رأى أن إعداد

- 1المرجع نفسه.

- 2سليمان ولد محمد سدينا، "مشكل الصحراء الغربية الأبعاد والمستقبل"،نقلا عن:

http://www.rayah.info/browse.php?ecomp=viewarticles&file=article&=1887

قائمة بالمصوتين هو أمر غير عملي، فقد رفض منذ ذلك الحين قبول أي إستفتاء على الإستقلال، فيما سعى دوليا لقبول حل التصديق على السيادة المغربية على الصحراء الغربية. وقد أرسل أمناء الأمم المتحدة المتعاقبون بمبعوثين خاصين و منهم وزير الخارجية الأمريكي السابق جيمس بيكر، للتوصل إلى حل سياسي لنزاع الصحراء الغربية

الدور الأمريكي في نزاع الصحراء الغربية:

على الرغم من أن المغرب كان حليفا إستراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية أثناء فترة الحرب الباردة وبعدها، إلا أن نزاع الصحراء الغربية لا يشغل بال العديد من صناع القرار الأمريكيين، كما تشغلهم بعض النزاعات الأخرى، ويثير مسار السلوك الأمريكي اتجاه موضوع النزاع في الصحراء الغربية عدة ملاحظات:

بعد نهاية الحرب الباردة، تراجعت الأهمية الإستراتيجية للمغرب في السياسة الأمريكية ومعها التحالفات القديمة .وهذا التحول كان له تأثير على مجرى الإهتمام الأمريكي بقضية الصحراء، لكن أهم ما ميز موقف إدارة جورج بوش الأب في بداية التسعينيات هو احتفاظها بموقف الحياد في النزاع ودعوتها علنا إلى إيجاد حل سلمي له. ويلاحظ هنا أنه على الرغم من الدور الذي لعبه المغرب في حرب الخليج بعد تدخل العراق في الكويت وهو دور مؤيد للتحالف الدولي، واستعداده خلال هذه المرحلة للعب دور الوسيط بين العرب وإسرائيل لإنجاح عملية السلام)وهي خطوات مغربية تهدف في المقابل إلى التأثير على حياد الولايات المتحدة في قضية الصحراء(، فإن الولايات المتحدة أصرت على أن يظل موضوع الصحراويين بين أيدي الأمم المتحدة و خلال عهدتي كلينتون الأولى والثانية، استمر الموقف الأمريكي المحايد الذي لا يعترف بمغربية الصحراء الغربية لكن الذي يدافع في المقابل عن إيجاد حل سلمي للنزاع ترعاه الأمم المتحدة ليبدأ تحول طفيف في السلوك الأمريكي في نهاية ولاية كلينتون، ذلك في ضوء إحتمال إنهيار المساعي الرامية إلى إيجاد حل سلمي في الصحراء وإمكانية بروز مخاطر تهدد بتجدد العنف على نحو يعرض مصالح الولايات المتحدة في المنطقة إلى الخطر. أما في فترة حكم جورج والكر بوش ،فقد ظل الموقف السياسي الأمريكي المبني على الحياد مستقرا، وإن كانت الولايات المتحدة قد تدخلت في ملفات أخرى مرتبطة بالمغرب، مثل محاولات الوساطة في قضية ليلى في الصراع مع اسبانيا ظل موقف الحياد ثابتا رغم التطور المفاجئ في موقف الولايات المتحدة من النزاع

مجهولة الترسيم الحدودي أو القبول بقرار تقسيم الصحراء .(وهو موقف أمريكي

- [1]عبد الرحيم المنار سليمي ،" الولايات المتحدة و قضية الصحراء :

في الأمم المتحدة في 9 يوليو 2003 عبر تمرير الإدارة الأمريكية لبيان يقضي بدعم خطة بيكر لحل النزاع في الصحراء) إما استقلالية المحافظات الصحراوية ضمن إطار مملكة فيدرالية

عابر عاد بعده الرئيس بوش مجددا إلى التأكيد على أن حل قضية الصحراء لن يفرض على المغرب بسبب حساسية الملف في سياسته الداخلية .موقف بوش هذا يعود في جوهره إلى إستراتيجية شن الحرب على الإرهاب الدولي .إذ أن السلوك الأمريكي إزاء نزاع الصحراء، ارتبط في فترة حكم جورج والكر بوش بمسألة التعاون المغربي في محاربة الإرهاب.

وكان موقف الكونغرس غير موحد اتجاه قضية الصحراء، إذ أن هناك مؤيدون للمغرب بنوا حججهم على العلاقات التاريخية وعلى الحرب على الإرهاب وقضية الشرق الأوسط والتطور الديمقراطي داخل المغرب.مقابل هذا التأييد، هناك مواقف معارضة للمغرب على قاعدة مبدأ تقرير المصير للشعب الصحراوي، وانتهاكات المغرب لحقوق الإنسان في الصحراء.

أما المؤسسة الثانية التي هي الإدارة الأمريكية ،فقد إنتقلت في عهد جورج والكر بوش في عهدتها الأولى إلى الضغط حين هدد جون بولتون السفير الأمريكي السابق لدى الأمم المتحدة بسحب البعثة الدولية من الصحراء ،لا بل وصلت إلى حد تداول مسألة نقل الملف من الفصل السادس للميثاق إلى الفصل السابع الذي تترتب عليه مسؤوليات جزائية خطيرة في حالة رفض مقتضياته، لتعود الإدارة الأمريكية في مرحلة ثانية إلى لغة الحياد المدعوم بخطاب الشرعية الدولية متجاوزة بذلك مرحلة الضغط، ويفسر هذا التناقض والغموض في الموقف الأمريكي باختيار اللعب على مسافة لا تقلق ولا ترضي الشريكين الجزائر والمغرب. وعليه، فمن الواضح أن لعبة التوازن بين الجزائر والمغرب ليست سهلة .وعلى الرغم من إتباع نهج متوازن، فإن الولايات المتحدة تدعم الطريق الثالث للمغرب لحكم ذاتي واسع .إن هذا الموقف معارض للأمم المتحدة وللجزائر، والتي تشدد على الطبيعة الإستعمارية للنزاع وضمان حق الشعب الصحراوي في ممارسة حق تقرير المصير. إن الولايات المتحدة تنظر إلى المغرب كحليف تقليدي قوي، والذي يحافظ على علاقات مميزة مع الكيان الاسرائيلي، ويلعب دور في عمليات السلام وفي الخطط الإقليمية للولايات المتحدة والمساهمة في النهاية في الحرب على الإرهاب .أما فيما يتعلق بالجزائر فإن دورها رئيسي بالنسبة للولايات المتحدة نظرا للأسباب التالية:

1-الجزائر لديها إمكانيات اقتصادية هائلة ، تتيح إمكانيات متعددة للتعاون.

2-الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على الدبلوماسية الجزائرية على المستوى الإفريقي

3-خبرة الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب وبصفة خاصة في الحرب على الإرهاب 1

1-فس المرجع.

المبحث الثاني :العلاقات الأمريكية -الإفريقية في المجال الإقتصادي

تمثل المصالح الإقتصادية الأمريكية في إفريقيا محددا هاما لسياستها اتجاه القارة، وتأتي أهمية هذه المصالح إذا ما تصورنا أن الولايات المتحدة التي تمثل أكبر دولة صناعية وأكبر إقتصاد في العالم وتحتاج آلتها الصناعية إلى قدر كبير من المعادن، وجزء يعتد به من الطاقة لا تتوافر كلها على الأراضي الأمريكية، مما يجعلها تنظر إلى استيراد ما ينقصها من الخارج .كما تسعى الولايات المتحدة للبحث عن أسواق لتصدير منتجاتها في ظل المنافسة الدولية المشتعلة وإلى تطوير قطاع أعمالها واستثماراتها في الخارج ولا شك أن إفريقيا تمثل أرضا واعدة إذا ما استقرت الظروف السياسية والأمنية. ويلاحظ أن البعض من المسؤولين الأمريكيين قد كتب منذ الستينات عن أهمية إفريقيا الاقتصادية للولايات المتحدة ، مثل كيسنجر، والذي كتب في أوت 1976 يقول" : أن الموارد الطبيعية الهائلة لإفريقيا تعد عناصر أساسية للإقتصاد العالمي"، وكتب راي أحد مسؤولي وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في أواخر " Ray Cline" كلين السبعينات يقول أن": منطقة وسط وجنوب القارة الإفريقية تعد منطقة إستراتيجية تحوي كنزا غنيا بالمصادر المعدنية اللازمة للصناعة.وهي بذلك تمثل هدفا أساسيا للإتحاد السوفياتي، خاصة بسبب ضعفها السياسي وأهميتها البالغة لأوروبا الغربية واليابان .والولايات المتحدة "

وبعد نهاية الحرب الباردة وتغير البيئة الإستراتيجية الدولية وظهور العولمة بمضامينها الجديدة، التي فتحت الباب أمام حركة رؤوس الأموال والسلع والأشخاص تزايدت أهمية المرتكزات الإقتصادية، وباتت إفريقيا تشكل أهمية اقتصادية وضرورة ملحة للمصالح القومية الأمريكية .ففي منتصف عام 1997 ، صدر تقريرا عن مجلس العلاقات الخارجية، بعنوان" تعزيز العلاقات الإقتصادية للولايات المتحدة مع والذي أوصى بأن تكون الولايات المتحدة في مقدمة الدول الصناعية الكبرى التي تستفيد من الفرص الجديدة في إفريقيا.

واستنادا إلى ذلك، عملت إدارة كلينتون على تطويرالتجارة الإفريقية وبرامج التنمية، حيث رفع شعار "التجارة بدل من المساعدات . "كما طرح فكرة إنشاء قانون النمو والفرص الإفريقي، الذي يهدف إلى إندماج الاقتصاد الإفريقي في الاقتصاد العالمي. وكلها خطوات تؤسس لشراكة أمريكية إفريقية .وفي هذا المبحث، سيتم التعرض إلى واقع العلاقات الإقتصادية الأمريكية - الإفريقية من خلال دراسة التعامل الاقتصادي الأمريكي مع منطقتين والتي تحتل الصدارة في قائمة أولويات الولايات المتحدة الأمريكية، وهي منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و منطقة المغرب العربي.

المطلب الأول : العلاقات الاقتصادية الأمريكية مع دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

قبل التطرق إلى وصف العلاقات الاقتصادية الأمريكية مع دول المنطقة ، أرتأينا في بحثنا هذا إلى ضرورة معرفة أولا خطوات إنشاء وتشريع قانون النمو والفرص الإفريقي الذي اختصت به دول المنطقة دون غيرها، والذي يعتبر أهم حلقة في هذه العلاقات قبل التطرق إلى استعراض الواقع الاقتصادي للمبادلات التجارية بين الطرفين من خلال الأرقام والبيانات.

*تشريع قانون النمو والفرص الإفريقي وأحكامه:

من الجدير بالذكر أنه في النصف الأول من شهر مارس – 1998 أي قبيل بدء زيارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون لإفريقيا بعشرة أيام –ناقش مجلس النواب الأمريكي مشروع قانون خاص بالتجارة وفرصها في إفريقيا، وذلك بناءا على طلب تقدم به الرئيس

الأمريكي كلينتون إلى الكونغرس الأمريكي من أجل دعم وتطويرالعلاقات التجارية

أن للولايات المتحدة آمالا حيوية في رؤية « الأمريكية الإفريقية، وقال الرئيس في خطابه إفريقيا مستقرة ومزدهرة : وفي زيارتي المرتقبة لبعض الدول الإفريقية في نهاية مارس الجاري، سوف أحمل رسالة مهمة إلى إفريقيا فأبلغها بأن الولايات المتحدة مستعدة للدخول وأعطى كلينتون بعض الأسباب المعلنة لما ، » في شراكة مع إفريقيا لإحداث الإزدهار بها يحدث من تحول إستراتيجي في السياسة الأمريكية اتجاه إفريقيا كان من أبرزها قوله ":أن هناك 48 دولة في إفريقيا تتجه نحو إقتصاد السوق ونحو الإصلاحات السياسية منذ نهاية الحرب الباردة، الأمر الذي يزيد من الإقناع بأن إفريقيا المزدهرة المستقلة هي خير شريك للولايات المتحدة في المجالات الإقتصادية .وفي مجال مكافحة المخاطر التي تنتقل عبر الحدود الدولية مثل المخدرات والجريمة والإرهاب وانتشار الأوبئة والتدهور البيئي."

وفي سياق إغراء الدول الإفريقية، أبرز كلينتون الصورة الوردية لرؤيته المستقبلية التي سيوفرها القانون لإفريقيا، تعبيرا عن أنه سيدفع بالنمو في إفريقيا ويساعد الدول الأكثر فقرا على تصفية ديونها وبناء حياة شعوبها، ثم دعا إلى نهضة جديدة لإفريقيا تبنى بالجهود المشتركة وحمل كلينتون القانون معه في زيارته المرتقبة لإفريقيا التي امتدت حتى أوائل شهر أفريل1998.[1]

---

[1] - Abdenour Benantar, "Nato, Maghreb & Europe", Méditerranean Politics, Vol 11 ,N°02, 167-188 July 2006,p175

[2] - السيد فليفل ، المرجع السابق الذكر، ص333

(AGOA)في ماي 2000 وافق الكونغرس على تشريع قانون النمو الفرص الإفريقي

وذلك لمساعدة إقتصاديات إفريقيا جنوب ،The African Growth and Opportunity

الصحراء الكبرى وتحسين العلاقات بين الولايات المتحدة ودول المنطقة.

إن البند "أ " من أغوا، يسمح للرئيس الأمريكي باختيار دول إفريقيا جنوب الصحراء كدول مستفيدة ومؤهلة بتلقي معاملة الإعفاء من الرسوم الجمركية للمواد التي تعرف نموا سواء المنتجة أو المصنعة لهذه الدول.

ولاختيار الدولة المستفيدة، يتعين على الرئيس الأخذ في عين الاعتبار:

1-أن هذه الدول تحرز تقدما مستمر في سبيل إنشاء سوق اقتصادي.

2-لا تشارك في الأنشطة التي تقوض أمن الولايات المتحدة القومي ومصالح سياستها الخارجية.

3-لا تنخرط في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المعترف بها دوليا أو تقدم الدعم للإرهاب الدولي.

أما البند "ب"من أغوا،فيصف الفوائد المتعلقة بالتجارة المتاحة للدول المؤهلة بهذا القانون. من بين هذه الفوائد هي معاملة تفضيلية للإعفاء من الرسوم الجمركية لمواد معينة، وذلك (GSP) U.S Generalezed System Ofفي إطارنظام الأفضليات المعمم للولايات المتحدة حيث أن هذا البرنامج هو نظام الأفضليات التجارية من جانب واحد والذي يسمح لبعض منتجات الدول المختارة بدخول الولايات المتحدة معفاة من الرسوم الجمركية2 .

بموجب قانون أغوا كان مطلوب من الرئيس خلال عام من تاريخ سن القانون بعد التشاور مع الكونغرس وغيرها من الحكومات المعنية بعقد منتدى للتعاون التجاري والإقتصادي بين دول إفريقيا جنوب الصحراء والولايات المتحدة ، حيث يتعين على الرئيس إرسال بعض من كبار المسؤولين لعقد إجتماع المنتدى الأول مع نظرائهم من الدول المؤهلة والدول الأخرى التي تحاول الحصول على الأهلية، حيث كان الغرض من المنتدى مناقشة توسيع التجارة وعلاقات الإستثمار بين الولايات المتحدة ودول إفريقيا جنوب الصحراء وتشجيع المشاريع المشتركة بين الشركات الصغيرة والكبيرة.

وبعد عام من سن القانون أغوا في 16 ماي 2001 ، أنشأ الرئيس بوش المنتدى وأعلن عن خططه لعقد إجتماعه الأول في واشنطن في أكتوبر . 2001 إن المنتدى الأول عقد في

-30أكتوبر 2001 في واشنطن ،حيث أعلن الرئيس خلاله عن العديد من المبادرات29 :

لدعم - (OPIC) منح 200 مليون دولار لمؤسسة الإستثمار الخاص فيما وراء البحار تسهيلات منح الولايات المتحدة الشركات إمكانية الحصول على القروض والضمانات والتأمين من المخاطر السياسية للمشاريع الإستثمارية.

في جوهانسبورغ للمساعدة في اجتذاب 2- (TDA) مكتب إقليمي لوكالة التنمية والتجارة الإستثمارات الجديدة.

3-التجارة من أجل تنمية الأفارقة وبرنامج المشاريع وهي مبادرة تم تمويلها مبدئيا ب 15مليون دولار، وذلك لإنشاء مراكز إقليمية لمساعدة الشركات الإفريقية في السوق العالمية1 .

في أوت 2002 ، وقع الرئيس بوش على قانون التحسينات الهامة لأغوا كجزء من قانون التجارة لعام . 2002 إن أغوا 2 هو تنقيحات موسعة للرسوم وللحصص - والمعاملة الحرة لخياطة وتشكيل الملابس ، ومضاعفة حد الكمية السنوية للملابس المنتجة في المنطقة من النسيج الإقليمي، ومنح الدول الأقل نموا مزايا على الملابس لكل من بتسوانا وناميبيا2 .

- 1المرجع نفسه.

2 -Danielle Langton ,"U.S Trade and Investment Relationship with Sub-Saharan Africa : theAfrican Growth and Opportunity Act and Beyond" ,CRS Report RL 31772 ,January 25,2008 , p35.

الكونغرس عن Zoellick وفي نوفمبر 2002 ، أبلغ ممثل التجارة الأمريكي آنذاك مع خمس دول (FTA) نية الرئيس للشروع في مفاوضات تؤدي إلى إتفاقية تجارة حرة من الإتحاد الجمركي لجنوب إفريقيا the Southern African Customs Union (SACU) وهي بتسوانا ، ليسوتو ، ناميبيا ، جنوب إفريقيا وسوازيلاندا ، وهذا يتماشى مع الهدف المنصوص عليه في قانون أغوا لمتابعة إتفاقيات التجارة الحرة مع دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[1] .

إن الدول المؤهلة بأغوا تم تعيينها بعد مشاورات بين الحكومة الأمريكية والحكومات الإفريقية من طرف الرئيس الأمريكي في 31 ديسمبر . 2002 حيث أن36 دولة تم تحديدها مؤهلة بالأفضليات الجمركية بموجب قانون أغوا، وهي : بنين ، بتسوانا كاميرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية إفريقيا الوسطى، التشاد، الكونغو، كوديفوار جيبوتي اريتريا، إثيوبيا ، الغابون، غانا ، غينيا ، غينيا بيساو ، كينيا ، ليسوتو مدغشقر مالاوي، مالي، موريتانيا، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، روندا ساوتوم وبرنسيب، السنغال، سيشل، سيراليون، جنوب إفريقيا، سوازيلاند وتنزانيا، أوغندا، وزامبيا، وتم إضافة غامبيا وجمهورية كونغو الديمقراطية لهذه القائمة في عام 2003بسبب ما حققته من تقدم في مجال الإصلاحات الاقتصادية والديمقراطية وفي جانب آخر، تلقت اريتريا تحذيرا لأن انجازاتها فيما يتعلق باقتصاد السوق والإصلاح السياسي وحقوق الإنسان وحقوق العمل لم تكن كافية بالنسبة لواشنطن[2] .

---

[1] - Ibid, pp38 -39.

[2] - "2003 Comprehensive Report on U.S Trade and Investment Policy Toward Sub.Saharan Africa and Implementation of the African Growth and Opportunity Act ",the Third of Eight Annual Reports, Prepared by the Office of the United States Trade Representative, May 2003, p 01.

إذن يمكن لدول أن تضاف إلى قائمة الدول المستفيدة أو حذفها ويؤخذ في الإعتبار إلغاء ، (OIT)

ما يلي :اقتصاد السوق، معايير العمل المحددة من قبل منظمة العمل الدولية عمالة الأطفال، احترام حقوق الإنسان، الفساد السياسي، تدابير لحماية الملكية الفكرية مكافحة التجارة غير المشروعة، وغسيل الأموال والإرهاب .حيث أن أنغولا، بوركينافاسو، بوروندي، غينيا الاستوائية ، ليبيريا و الطوغو، زيمبابوي، آنذاك لم تأخذ بعين الإعتبار معايير الأهلي وعليه ،فإن الرئيس الأمريكي ملزم بتقديم تقرير سنوي عن التقدم الذي تحرزه كل دولة في سبيل إحترام شروط الأهلية لهذا القانون .

وفي هذا الإطار، كان الرئيس السابق بوش يقدم في نهاية كل سنة أسماء الدول المؤهلة للحصول على مزايا أغوا Robوعلى حد تعبير الممثل الأمريكي للتجارة الدولية آنذاك روب بورتمان يدعم جهود الدول الإفريقية التي تقوم بإصلاحات اقتصادية وسياسية AGOA أنPortman .صعبة

ويساعد الأفارقة على إستخدام القوة التجارية لتنمية اقتصادياتها والحد من فقرها[1] 17جانفي 2003 في بورت لويس بموريشيوس - أما منتدى أغوا الثاني، عقد في13 قاد الوفد الأمريكي والذي ضم ممثلين عن Zoellick 13 حيث أن ممثل التجارة الأمريكي وكالة حكومية و 5 أعضاء من الكونغرس، إضافة إلى مشاركة كبار المسؤولين والوزراء من جميع الدول المستفيدة من أغوا تقريبا[2] . وخلال المنتدى، شدد المسؤولون الأمريكيون على التزام الولايات المتحدة القوي باتجاه إفريقيا والتنفيذ الكامل لقانون أغوا كما رحب مسؤولون أفارقة بتمريرقانون أغوا 2 ودعوا إلى مزيد من التنقيحات لأغوا لزيادة فعاليته. وكان التنديد الأساسي من قبل ممثل القطاع الخاص حول توسيع شرط خاص يسمح للدول الأقل نموا ضمن أغوا لاستخدام أقمشة دول العالم الثالث في صادرات الملابس إلى الولايات المتحدة، حيث صرح عدد من المسؤولين الأفارقة ورجال الأعمال بأن انعدام هذا الشرط سوف يؤثر تأثيرا كبيرا على قدرتها التنافسية في قطاع الملابس،

لاسيما وأن صناعة النسيج الإفريقي ليست قادرة على توفير طلبات الأقمشة ومعايير الجودة لصادرات إنتاج الملابس الإفريقية في إطار أغوا . أشار الرئيس بوش خلال المنتدى لدعم آخر من الولايات المتحدة إلى إفريقيا تضمن إحالة مسؤولين زراعيين أمريكيين إلى المراكز الإقليمية التي أنشئت بعد المنتدى الأول. 10ديسمبر 2003

1 -TaoufikBen Abdallah et Christophe Bellmann,Passerelles Synthèse Bulletin électronique,International Centre for Trade Sustainable Development ,Vol 5,n°5,Mai 2005, p 16.

2 -Danielle Langton ,op.cit ,p39

3- "2003 Comprehensive Report on U.S Trade and Investment Policy Toward Sub.Saharan Africa and Implementation of the African Growth and Opportunity Act" ,op.cit,p64.

وبعد التطرق إلى قانون أغوا وأحكامه التي تضمنت الدول المستفيدة منه ومعايير الأهلية وأخيرا منتديات أغوا، يمكن التعرض إلى المبادلات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وذلك في إطار هذا القانون.

*حجم التجارة الأمريكية مع دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى:

إن حجم التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى انخفض إلى حد كبير عام 2002 مع إنخفاض في الواردات والصادرات على حد سواء.

حيث أن حجم التجارة بلغ 24 مليار دولار، أي % 15 انخفض عن السنوات السابقة .فمن الواضح، أن إفريقيا تأثرت بالتباطؤ في الاقتصاد العالمي وبحرب العراق1 .

أما في عام 2004 ،عرفت الصادرات الأمريكية إلى إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إرتفاع % 25 زيادة عن عام 2003 ، وبلغت 8.6 مليار دولار .في حين بلغت واردات إفريقيا جنوب الصحراء 26.6مليار دولار في عام 2004 ومثلت هي أيضا 2.ارتفاع قدر ب % 88 مقارنة بعام2003

أما عام 2008 ، عرف إرتفاع في حجم إجمالي تجارة الولايات المتحدة مع إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، حيث نمت بنسبة % 28.5 إذ ارتفعت صادرات الولايات المتحدة بنسبة % 29.2 إلى 18.5 مليار دولار بفعل النمو في عدد من القطاعات بما في ذلك الآلات ووسائل النقل ، قطاع الغيار ، القمح و النفط غير الخام و المعدات الكهربائية) بما في ذلك أجهزة الإتصالات السلكية واللاسلكية .(أما واردات أمريكا، فقد زادت ب % 27.8 إلى 86.1 مليار دولار، حيث أن النمو يرجع إلى الزيادة في واردات النفط الخام) قدر ب % 79.5 من إجمالي الواردات من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى(. ومن بين الوجهات الإفريقية الخمسة الأوائل للمنتجات الأمريكية ارتفعت الصادرات إلى جنوب إفريقيا بنسبة % 17.6 ونيجيريا بنسبة% 47.7 ، أنغولا بنسبة62.6 %، بنين بنسبة % 192.4 وغانا بنسبة .% 46.1 كما عرفت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من الدول المنتجة للنفط نموا .من نيجيريا ارتفعت بنسبة % 16.2 ، و أنغولا ب % 51.2 ، ومن جمهورية الكونغو ب % 65.2 ، ومن غينيا الاستوائية ب % 89.5 ومن التشاد ب % 55.4 ومن الغابون ب .% 4.4 أما واردات الولايات المتحدة من جنوب إفريقيا، فقد ارتفعت ب .% 9.9 وعليه، فإن المنتجات النفطية شكلت الجزء الأكبر من واردات أغوا بنسبة % 92.3 من واردات أغوا الشاملة. بالإضافة إلى لذلك، فإن واردات الولايات المتحدة بموجب قانون أغوا أصبحت تزداد تنوعا وشملت المجوهرات وقطع المجوهرات، منتجات الفاكهة، الجوز، العصائر، منتجات الجلود ومنتجات البلاستيك

... .الخ

إذن من الواضح أن حجم التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول إفريقيا جنوب الصحراء في عام 2008 شهدت نموا ملحوظا مقارنة مع السنوات السابقة .وهذا ما

*حصص إفريقيا جنوب الصحراء من أسواق التصدير والاستيراد:

إن إفريقيا جنوب الصحراء مثلت أكثر قليلا من 1% من صادرات السلع الأمريكية وأكثر قليلا من 3% من واردات الولايات المتحدة من السلع، وبالمثل مثلت إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ما يزيد قليلا عن 1% من صادرات وواردات السلع للاتحاد الأوروبي

%وتمثل الولايات المتحدة بالنسبة لإفريقيا جنوب الصحراء أكبر سوق وذلك بشراء28.4 من صادرات المنطقة في عام 2007 ، ثم تأتي الصين في المرتبة الثانية بنسبة .% 13.4 أما المملكة المتحدة فاحتلت المرتبة الثالثة ب .% 5.6 والشكل التالي يوضح كيف تمثل الولايات المتحدة الأمريكية أكبر شريك تجاري بالنسبة لإفريقيا جنوب الصحراء1 .

شكل رقم: 06 شركاء إفريقيا التجاريين الرئيسيين

الصين في كونها أكبر مصدر للمنطقة بزيادة في حصة السوق ب % 9.8 و 26.5 مليار دولار كصادرات المنطقة .أما حصة جنوب إفريقيا من السوق الإفريقي انخفضت قليلا

.إلى % 3.3 عن % 3.4 في عام2006

من خلال ما سبق يمكن القول بوجود منافسة حادة بين الولايات المتحدة والصين في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث باتت الصين تشكل تهديدا للمصالح الأمريكية في المنطقة وهذا ما تؤكده البيانات التالية في الجدول التالي1 .

جدول رقم: 09 شركاء إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التجاريين الرئيسيين

حصة السوق) بالمليون دولار(

*الصادرات الأمريكية إلى إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى:

ظلت صادرات الولايات المتحدة إلى المنطقة تتركز بشكل كبير بين عدد قليل من الدول حيث أن أعلى ثلاثة أسواق – جنوب إفريقيا ، نيجيريا ، و أنغولا – هي نفسها منذ عام 2007 ومثلت % 68.3 من مبيعات الولايات المتحدة في عام 2008 ، حيث مثلت جنوب إفريقيا نسبة قدرها % 35.1 ،نيجيريا% 22.2 ، و أنغولا % 10.9 ، إن حصة جنوب إفريقيا انخفضت قليلا مقارنة مع حصص نيجيريا و أنغولا التي زادت عن عام 2007 ، حيث أن الإنخفاض الذي شهدته جنوب إفريقيا يرجع إلى النمو المرتفع في صادرات السيارات

والنفط غير الخام إلى نيجيريا ومعدات حقول النفط وقطع الغيار والطائرات والمركبات إلى أنغولا.كما تجدر الإشارة أيضا إلى حصة بنين تضاعفت عن عام 2007 وذلك من جراء الزيادات الكبيرة في تصدير السيارات وقطع الغيار والنفط غير الخام والشكل التالي يوضح صادرات الولايات المتحدة إلى إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[1] .

حيث أن أعلى ثلاث منتجات كصادرات الولايات المتحدة في عام 2008 هي محركات السيارات وقدرت ب % 11.9 من قيمة الصادرات والبذور الزيتية والحبوب في الغالب القمح مثلت % 8.7 أما النفط ومنتجات الفحم فمثلت% 7.6 ، أما فئات الصادرات الأخرى فشملت الطائرات ،معدات حقول النفط والغاز، آلات البناء ،آلات الغرض العام الكيمياء الصناعية، أدوات التحكم و القياس والملاحة والأدوات الكهروطبية ومعدات

*واردات إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى الولايات المتحدة:

إن واردات الولايات المتحدة من المنطقة تركزت بشكل كبير بين عدد من الموردين وهي أربعة دول وهي نيجيريا ، أنغولا ، جنوب إفريقيا ، جمهورية الكونغو الديمقراطية ، حيث مثلت % 83.7 من مشتريات الولايات المتحدة في عام 2008[2] ، حيث أن حصة الواردات من أنغولا وجمهورية الكونغو شهدت ارتفاعا ،في حين حصة نيجيريا وجنوب إفريقيا شهدت قليل من الانخفاض كما أن واردات النفط من أنغولا وجمهورية الكونغو تجاوزت واردات النفط من نيجيريا، أما واردات البلاتين والألماس من جنوب إفريقيا انخفضت وعرفت ارتفاعا عن واردات السيارات ومنتجات الحديد والصلب، أما حصة غينيا الاستوائية والتشاد ارتفعت مع ارتفاع واردات النفط من كلا الدولتين في حين أن حصة الغابون انخفضت، والشكل التالي يوضح واردات الولايات المتحدة من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وكيف تستأثر الدول الأربعة على النصيب الأكبر من هذه الواردات.

---

1 - Idem, 17.

2 - US.Trade and Development Agency,2006 Annual Report,p20

أما فيما يتعلق بنوعية الواردات التي تعرف طلبا متزايد، فقد هيمنت الواردات النفطية الخام وغير الخام على واردات الولايات المتحدة من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ب 71.2 مليار دولار في 2008 وهو ما يمثل % 82.8 من إجمالي مشتريات الولايات المتحدة، حيث البلاتين احتل المرتبة الثانية ضمن هذه الواردات بنسبة % 3.5 أما محركات السيارات وقطع الغيار فحلت محل الألماس واحتلت المرتبة الثالثة و مثلت 2,3%من مشترياتها أما باقي الواردات فشملت الألماس والحديد والصلب، الملابس المنسوجة والمصنعة ، المعادن الخام ، الكاكاو والكيمياء العضوية الغازات النفطية وغير *الإستثمارات الأمريكية المباشرة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: إن حجم الإستثمار الأمريكي المباشر في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام 2007واصل درب دول أخرى، ولكن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرفي 2007 أظهرت
نموا قويا، وتبعا لتقرير الاستثمار العالمي للأمم المتحدة لعام 2008 فإن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من جميع الجهات في 2007 مثلت 33,0مليار دولار وهذا ما يمثل % 26,3 كزيادة عن تدفقات 2006 والتي قدرت ب26,1 مليار دولار1 .
ووفقا لهذا التقرير غالبية التدفقات تستمر في الحدوث في قطاعي النفط و الغاز وفي مجال التعدين ، كما أن هناك بعض الإستثمارات في أنشطة المصب مثل مصافي التكرير في كوديفوار ونيجيريا وقطع الألماس وصقله في بتسوانا، كما أن الإستثمار في قطاع الخدمات في الدول الإفريقية عرف نموا قويا ، وخاصة في مجال الخدمات المالية مع بنك الإستثمار الصيني للتجارة والصناعة ، وأن الشركات المتعددة الجنسيات وخاصة من جنوب إفريقيا والاتحاد الأوروبي والصين ، استمرت في الإستثمار في مشاريع البنية التحتية في مجال الكهرباء ، الاتصالات وإدارة المياه ومحطات الطاقة الكهرومائية . كما أكد التقرير أن زيادة تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إفريقيا في عام 2007 ترجع إلى ازدهار سوق السلع العالمية، وصعود الشركات الربحية للإستثمار كما ذكر التقرير بأن الدول الإفريقية واصلت تنفيذ تدابير سياسية في عام 2007 ، وذلك لتحسين مناخ الإستثمار، تهدف إلى الحد من التعقيدات البيروقراطية وخصخصة شركات الدولة المملوكة ، وزيادة الإستثمار الأجنبي المباشر في المشاريع المحلية. إن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الأقل نموا في إفريقيا عرف زيادة ب % 5 في 2007 ، حيث أن التقرير أكد بأن معظم الدول الإفريقية الأقل نموا سجلت نموا ايجابيا في الإستثمار الأجنبي المباشر، خاصة في توسيع مشاريع استكشاف احتياطات المعادن الأساسية والنفط فضلا عن الإستثمار في تطوير البنية التحتية. ولقد مثلت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر لإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 1,8%من تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة للعالم بأسره في 2007 ويمثل % 6,6 من تدفقات الدول النامية2 .

إن أكبر المستفيدين من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر العالمي هي نيجيريا ب
12,5مليار دولار، وجنوب إفريقيا ب 5,7 مليار دولار، والسودان ب 2,4 مليار دولار
وغينيا الاستوائية ب 1,7 مليار دولار ومدغشقر ب 997 مليون دولار، وزامبيا ب984
مليون دولار، حيث أن هذه الدول تتقاسم بعض الخصائص :احتياطات كبيرة من الموارد
الطبيعية وبرامج خصخصة نشطة وتحرير سياسات الإستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع
الإستثمار .وحسب التقرير، فإن الشركات المتعددة الجنسيات من الدول المتقدمة خاصة
أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية يليها المستثمرين الأفارقة، وخاصة من جنوب إفريقيا،
هي أهم مصادر الإستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا.

في نهاية عام 2007 ، فإن وضع الاستثمارات الأمريكية المباشرة في إفريقيا جنوب
الصحراء الكبرى مثلت 13,3 مليار دولار أي بزيادة قدرها% 4,9 منذ نهاية عام2006.
حيث قدرت في جنوب إفريقيا ب 4,8 مليار دولار و مورشيوس ب 2,9 مليار
دولار وغنينا الاستوائية ب 2,2 مليار دولار، أنغولا ب 876 مليون دولار، وليبيريا ب
456مليون دولار و الغابون ب 421 مليون دولار وتمثل كلها مجتمعة % 87,8 من
الإستثمار الأمريكي المباشر في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وهذا ما يوضحه الشكل
التالي.

1 - World Investment Report 2008, "Translational Corporations and the Infrastructure Challenge", (new York and Geneva ,Switzerland : UNCTAD 2008) ,pp 14

2 - Ibid, pp 14-15

في الأخير يمكن القول أنه على الرغم من مزايا قانون النمو والفرص الإفريقي إلا أنه هناك بعض
التحفظات على هذا القانون(AGOA) :

*إن الدول المؤهلة بأغوا تخضع لقرار سنوي من قبل السلطات الأمريكية وتبقي مؤقتة، حيث أن قائمة الدول المؤهلة يتم تجديدها كل سنة، وقد يعلق بيت الحرية بأن دولة ما غير مؤهلة إذا لم تحرز تقدم في مجال ما، إذن معايير الأهلية لديها تعريف واسع بحيث أن القرار النهائي يخضع دائما لتأثير الضغوطات السياسية أو ضغط اللوبي حيث أن حذف دولة ما من قائمة الأهلية يؤدي إلى خلق بيئة غير مستقرة لا تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية في قطاعات حيث الميزة النسبية تفسر من خلال الأفضليات التجارية.

إن قائمة المنتجات المؤهلة يمكن أن تعدل حيث أن وزارة التجارة لديها القدرة على تعديل قوانين الجمارك إذا ما عثرت على ارتفاع واردات تهدد الصناعة الأمريكية. وعليه فقد تأسف إستراتيجيو التنمية الأفارقة لحقيقة أن هذا القانون يمثل نسبة هزيلة % 1 من حجم التجارة العالمية الأمريكية، في حين أن النمو في المجالات التي تخدم المصالح النفطية الأمريكية هي لافتة للنظر كمثال تم تكثيف التجارة مع نيجيريا،

الغابون، وأنغولا وكل الدول المنتجة للنفط1 . *إن هذا القانون مثله مثل مبادرات السياسة الأمريكية السابقة، يستخدم النتائج والتحليل

لحالة إفريقيا بناءا على تحليلات خاطئة، والقائمة على معلومات خاطئة. *إن أغوا يمثل مجرد استخدام للتشريع لتأمين وصول الولايات المتحدة للأسواق الإفريقية للسيطرة عليها، كما سيطرت عليها لفترة طويلة أوروبا.

*أشار النقاد أن هذا القانون يلزم على الحكومات الإفريقية للعب دور صغير في الشؤون الاقتصادية لدولهم ولكن في نفس الوقت، يضغط لمزيد من المشاركة للقطاع العام واقترحوا بأن التنمية في القطاع العام يجب أن تكون مصاحبة للتنمية في القطاع الخاص حتى يتسنى للقطاعين التوازن وتكملة بعضهما البعض.

*إن أغوا يتناقض مع التجارب الإقليمية التكاملية، ففي هذا السياق هناك تخوف من أن التحرك لإنشاء منطقة تبادل حر مع دول إفريقيا جنوب الصحراء يمكن أن يكون انتقائي ومدمر للمبادرات الإقليمية الإفريقية، وهذا ما يعكس الحقبة الاستعمارية لنهج التقسيم2 .

---

1 - IK Ponwsa Ero, "US Policies Toward Africa: Strategic Interes and Divise Strategies", op.cit, pp13-14

2 - Adewale Banjo, "U.S Development Diplomacy in Africa: From Bill Clinton to George W. Bush", African Journal of Political Science and International Relations, Vol4, April 2010,p145.

المطلب الثاني : العلاقات الاقتصادية الأمريكية مع دول المغرب العربي

في المجال الاقتصادي يمكن حقا الحديث عن منافسة عبر المحيط الأطلسي في المغرب العربي، وبحصة % 26 من إجمالي الناتج المحلي العالمي بالنسبة للاتحاد الأوروبي ، مقابل % 31 بالنسبة للولايات المتحدة ثاني قوة زراعية عالمية وبقاعدة صناعية ومالية قوية، وعليه فالإتحاد الأوروبي لديه الإمكانيات لتحقيق طموحاته وإدراكا منها لتنامي قدرة الإتحاد الأوروبي في منطقة المغرب العربي،سعت الولايات المتحدة لتأكيد هيمنتها على اقتصاد النفط في هذه المنطقة انطلاقا من الجزائرومن ثم لبناء علاقات شراكة مع دول المغرب العربي وخاصة من خلال إتفاقية التبادل الحر مع المغرب وتونس وعلى الرغم من قوة التواجد الاقتصادي الأوروبي، فإن التواجد الأمريكي في المغرب العربي هو على نحو رديء ، ونظرا لكونهم غير راضين عن عدم انضمامهم ضمن عملية برشلونة اقترح الأمريكيون على المغاربة مبادرة ايزنستات. *

إن إنشاء منطقة للتبادل الحر بين أمريكا و دول المغرب العربي تنافس تلك التي صممت بين الإتحاد الأوروبي والدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط، والتي بدأت مع بدء تنفيذ إتفاقية المغرب/ الولايات المتحدة وذلك في 1 جانفي 2006 ، حيث أن إتفاقية التبادل الحر المقترحة من طرف واشنطن على الدول المغاربية تواجه المصالح الأوروبية في المنطقة.

لقد مثلت الإستثمارات الأمريكية المباشرة في المغرب العربي في الفترة الممتدة من 2003-2008نسبة % 40 حيث أن أغلبيتها تتصل بالمشاريع الصناعية)باستثناء النفط(وذلك مقابل % 20 بالنسبة لأوروبا في الولايات المتحدة تمثل % 12,5 من مجموع المشاريع الإستثمارية للإستثمارالأجنبي المباشر خاصة في مجال الطاقة) الجزائر وتونس1 .(

إن السوق الأمريكية لا يمثل فرص حقيقية بالنسبة لدول المنطقة بإستثناء الجزائر التي استحوذت على نسبة % 30 من هذا السوق، حيث أن صادرات الجزائر للسوق الأمريكي عرفت زيادة كبيرة في عام 2004 ، على أساس أنها مثلت فقط 9% من حجم الصادرات العالمية في عام 1990 ،*

-أطلقت أميركا في عام 1998 مشروع الشراكة الأميركية المغاربية المعروف بمبادرة" أيزنستات"، نسبة إلى وكيل وزير التجارة الأميركي ستيوارت أيزنستات في عهد الرئيس بيل كلينتون، الذي يدعو لإنشاء سوق مغاربية موحّدة تُقيم مع الولايات المتحدة منطقة تبادل تجاري حر مغاربية-أميركية .وهذا المشروع يختلف في بعض جوانبه عن مشروع الشراكة المغاربية مع الاتحاد الأوروبي، فهو يفصل الشأن الاقتصادي عن السياسي، ولا يعتبر" الإصلاح "السياسي شرطاً من شروط الشراكة، وهو ما زاد في إغراء حكام دول المغرب العربي في السير قدما نحو الشراكة

1 - Kassim Bouhou, "Stratégie et Présence Economiques des Etats-Unis au Maghreb", Etude Présenté par le Centre des Etudes Economiques, Bruxelles , 2010, pp12-13.

في حين أن حصة صادرات المغرب التي وقعت %.إتفاقية تبادل حر مع الولايات المتحدة إلى السوق الأمريكي لا تتجاوز5

ويرجع ضعف انفتاح الدول على المغرب العربي في جزء كبير منه إلى الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات المستوردة، والتي تعتبر من بين أعلى الرسوم في العالم، على سبيل المثال معدل قوانين الجمارك وفقا للدولة الأكثر تفضيلا ورعاية في المنطقة هي % 21 مقابل % 10,8 بالنسبة لآسيا و % 9,5 بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية.1

❖ العلاقات الاقتصادية مع الجزائر: احتلت الجزائر في عام 2008 المرتبة 72 في ترتيب الأسواق المربحة بالنسبة للمنتجات والخدمات الأمريكية، حيث تمثل الجزائر مصلحة اقتصادية متجددة للولايات المتحدة ليس فقط في مجال الغاز والنفط.

لقد مثل تنويع الأسواق الجزائرية،وتفكيك الحواجز الجمركية وزيادة الاستثمارات الأمريكية في الجزائر آفاقا جديدة، حيث من هذا المنظور واشنطن تشارك مباشرة في إصلاحات قوانين الضرائب، القضاء، والتجارة ،التي تكبدتها الجزائر وذلك من أجل الإنضمام المستقبلي إلى منظمة التجارة العالمية، حيث أسست غرفة تجارة أمريكية في الجزائر، ومجلس تجاري أمريكي-جزائري في واشنطن.

وتعتبر الولايات المتحدة من أكبر المستثمرين الأجانب في الجزائر، حيث أنه بين 1990-2001قدرت بأكثر من 900 مليون دولار كإستثمارات أجنبية مباشرة ، والتي مثلت 3أضعاف إستثمارات مصر التي قدرت ب 360 مليون في نفس السنة، ثاني مستثمر أجنبي ويهتم المستثمرين الأمريكيين أساسا بالقطاع النفطي.

حيث أنه في عام 2006 حصلت شركة شل على عقدين للتنقيب عن 7 آبار للنفط تبلغ قيمتها نحو 60 مليون دولار، وتعتبر الجزائر سادس مورد بالنفط للسوق الأمريكي2 .

أما بالنسبة للغاز الطبيعي ، فإن فرع الغاز الطبيعي المميع للشركة الوطنية الجزائرية سونا طراك حتى عام 2005 ، اقتصر على سوق جنوب أوروبا، هذه الشركة استفادت بعد ذلك بعدة عقود منها عقد مع شركة sempra للطاقة ، حيث تسمح هذه الاتفاقية بتزويد السوق الأمريكي بحوالي من 250 إلى 500 مليون متر مكعب سنويا من الغاز الطبيعي على مدى عشرين سنة.

أما في قطاع الكهرباء، حصلت شركة General Electric في جوان 2008 على عقد لتجهيز محطة لتوليد الكهرباء تقع على بعد 700 كلم في شرق العاصمة، يتعلق الأمر

1- Ibid

2 – Idem, pp 13-17

بثالث موقع خص به الأمريكيين الذي يوفر ضاغطات غاز بأعلى تكنولوجيا حيث قدر مبلغ العقد ب 635 مليون أورو.

في الفترة الممتدة من 2005 إلى 2008 عرفت العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأمريكية تزايد ملحوظ ، حيث أنه في عام 2007 سجلت زيادة قدرها 2 مليار دولار حيث أن الصادرات الجزائرية قدرت ب 17,5 مليار دولار ، أما صادرات الولايات المتحدة إلى الجزائر قدرت ب 1,5 مليار دولار وهذا ما يمثل نسبة % 20 كزيادة ، وعلى سبيل المقارنة في عام 2004 كانت فرنسا أول مورد إلى الجزائر بمبلغ 4,12 مليار دولار وهذا ما يمثل % 22,67 من إجمالي الواردات الجزائرية ، في حين كانت ثالث زبون بما يقدر ب 3,61 مليار دولار بعد الولايات المتحدة الأمريكية التي استوعبت % 23,15 من الصادرات الجزائرية في عام . 2004 والشكل التالي يمثل حجم التبادل التجاري بين الطرفين1 .

الإستيرادات الأمريكية من الجزائر

وصول المنتجات المغربية إلى الأسواق الأمريكية في حين أن النقاد أوضحوا بأن هذه الحجج ليست مقنعة حيث أن التجارة مع الولايات المتحدة لا تمثل سوى 3% من مجموع

-المبادلات المغربية) الواردات + الصادرات (وذلك في الفترة الممتدة من عام2002 2008في حين مثلت المبادلات مع الاتحاد الأوروبي % 61 في نفس الفترة[1] .

2008، حوالي - 135 ولقد منحت الولايات المتحدة إلى الحكومة المغربية من الفترة2004 وذلك لتعزيز (USAID) مليون دولار وذلك من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التعاون من خلال التركيز على أربع مجالات رئيسية:

-النمو الاقتصادي) الزراعة والصناعة الزراعية(

-تقديم الدعم للمؤسسات الصناعية الصغيرة) المنشآت الصغيرة والمتوسطة(

-التعليم وتكوين الكفاءات.

-تعزيز الحكم والديمقراطية.

ولكن بالرغم من توقيع إتفاقية التبادل الحر بين الطرفين فإن المبادلات بقيت ضعيفة ما بين الدولتين، ففي عام 2004 اعتبرت الولايات المتحدة سابع مورد و ثامن زبون للمملكة المغربية حيث أن الشركات المغربية ليست قوية بما فيه الكفاية ولا تمتلك إستراتيجية تمكنها من التصدير إلى السوق الأمريكي كما أنه منذ توقيع هذه الإتفاقية تضاعف ثلاث مرات حجم العجز في الميزان التجاري للمغرب

[1]– Ibid,p15.

وتتعلق الصعوبات أساسا بالمنافسة على الأسعار وعدم معرفة طبيعة السوق الأمريكي عدم المقدرة على تلبية حجم الطلبات، الإفتقار إلى معايير الرقابة، الضعف اللوجيستي و الفروق الثقافية .[1]

وبعيدا عن وعودها الاقتصادية شكلت هذه الإتفاقية ورقة ضغط سياسي لكلا الطرفين حيث تسمح للولايات المتحدة بتنفيذ استراتيجياتها العالمية من خلال فتح أول منطقة تبادل حر، وفقا لمخططها، والتي تمتد من المغرب إلى أفغانستان،من جانب آخر تعتمد المغرب على الورقة الأمريكية وذلك لإرسال إشارة إلى الاتحاد الأوروبي والتي من خلالها تفاوض بشأن اتفاق الإنضمام، وكان وزير التجارة الفرنسي قد حذر المغرب بلهجة قاسية حيث قال " : لا يمكنكم القول أنكم تريدون شراكة مع الإتحاد الأوروبي ، وفي نفس الوقت توقعون إتفاقية تبادل حر مع الولايات المتحدة ، يجب عليكم الإختيار. "

وبالحديث عن الإستثمارات الأمريكية المباشرة في المغرب ، فليست ذات قيمة عالية فبالرغم من النشاط المكثف لغرفة التجارة الأمريكية في الرباط ، والتي تلعب دورا محوريا في الترويج للسوق المغربية فقد اقتصر الإستثمار في مجال الخدمات، قطع الغيار مكونات الكومبيوتر حيث ليست هناك إستثمارات ضخمة أمريكية في النظام الإنتاجي المغربي.

أما في المجال الطاقوي وقع المكتب الوطني للمحروقات والمناجم في 19 أفريل 2005 إتفاق من أجل اكتشاف وتقييم النفط في منطقة asilah-tissa بمساحة قدرها 12836 كلم2 ،وذلك مع الشركات الأمريكية مثل شركة Direct petroleum وanschutz Moroco ولقد قدمت وكالة التنمية الأمريكية والتجارة (USTDA) وخاصة مع شركة shell Moroco، منح مساعدة تقنية قيمتها 115000 دولار إلى المكتب الوطني للمحروقات والمناجم (ONHYM) وذلك لتحسين قدرات الاستكشاف في قطاع المحروقات والمناجم .[1] ويمثل الشكل التالي حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب من2004- 2008.

---

[1] – Idem, p 17

العلاقات الاقتصادية مع تونس:

تعتبر تونس من بين البلدان المغاربية الثلاث الأقل تعامل إقتصاديا مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك يرجع بشكل كبير إلى حجمها الصغير .ورغم ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول جاهدة من خلال المفاوضات الوصول إلى إتفاقيات ثنائية تسهل العمليات التجارية بينهما . [1] وبالرغم من زيادة حجم التبادلات التجارية بين الطرفين منذ نهاية التسعينات، فإنها ما زالت بعيدة بشكل كبير عن تلك الأرقام التي تحققها فرنسا مع تونس .والجدول التالي يوضح حجم التبادلات التجارية بين أمريكا وتونس كالتالي:

ومن ناحية الإستثمارات فهي الأخرى ضعيفة مقارنة مع تلك في الجزائر والمغرب، نظرا لإعتمادها بشكل كبير على قطاع المنسوجات والملابس، هذا القطاع الذي تهتم به فرنسا بشكل أكبر، ومع هذا فقد بلغت الإستثمارات الأمريكية في تونس103 مليون دولار في 1994 حيث توجد 50 شركة أمريكية في تونس، 34 منهم مختصة في مجال التصدير والاستيراد، وهناك عدد قليل من هذه الشركات في مجال الطاقة مثل شركة الخ ولكن استثمار اتها ضعيفة مقارنة معWalter .. ، samed، international marathonالجزائر[1] .

إذن بعدما كانت منطقة المغرب العربي منطقة هامشية بالنسبة للشركات الأمريكية فإنها حظيت بمكانة متزايدة منذ منتصف التسعينيات، كما أوضحنا ذلك سلفا، وعرفت إزدياد مستمر منذ ذلك الوقت، رغم أن الزيادة ليست بدرجة عالية، ولكنها موجودة .لذلك أصبحت تشكل قطبا منافسا لمصالح فرنسا في المنطقة، والذي تزداد أهميته مع التصريحات التي يدلي بها رجال السياسة الأمريكيين، بأنهم لن يتخلوا عن هذه المنطقة التي أصبحت حيوية بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية . مما يدل على أن التنافس ما زال يشتد مع مرور الوقت[2] .

المبحث الثالث :العلاقات الأمريكية -الإفريقية في المجالات الأخرى:

المطلب الأول :في المجال السياسي.

لقد أصبحت الديمقراطية شرطا لعلاقات أوثق مع الولايات المتحدة، حيث رفع شعار التعددية الديمقراطية على أعلى المستويات في الإدارة الأمريكية و أصبح مسؤلوا وزارة الخارجية و أجهزة الأمن القومي يعملون بوضوح لتشجيع التحول الديمقراطي ودعم حقوق الإنسان في القارة.

- -202.[1]نفس المرجع، ص ص200
- [2]المرجع نفسه.

في عام 1989 ، عارضت إدارة بوش الأب تخفيض المساعدات إلى بعض القادة الأفارقة الديكتاتوريين مثل موي) كينيا(، وباري) الصومال (وموبوتو) زائير سابقا(ولكن نفس هؤلاء أصبحوا يواجهون شروط سياسية في 1990 ، المفروضة من قبل الولايات المتحدة والدول المانحة الأخرى .ففي كينيا على سبيل المثال، بدأت علاقاتها مع الولايات المتحدة و الدول المانحة الأخرى في التدهور عموما في عام 1989 حيث شهدت 1991ضغط داخلي ودولي عظيم على الحكومة الكينية من أجل تطبيق - سنوات1989 ذكر SMITH HEMSTONE التعددية، حيث أن السفير الأمريكي إلى كينيا سميث همستون علنيا بأن المساعدة الأمريكية سوف توجه إلى الدول التي نمت المؤسسات الديمقراطية ودافعت عن حقوق الإنسان وطبقت التعددية السياسية .وطبقا للفصل 116 من قانون المساعدة الخارجية لعام 1961 ، والتشريعات الأخرى للديمقراطية وحقوق الإنسان، رضخ الرئيس بوش لتجميد الكونغرس ل 25 مليون دولار كمساعدات عسكرية إلى كينيا، حيث أن المساعدات الخارجية إلى كينيا حجبت بعد ذلك من قبل الولايات المتحدة والمتبرعين بقبول التعددية أما باقي الدول الإفريقية MOI الآخرين في 1991 وذلك لإجبار نظام
الأخرى، التي كانت ضحايا تشريعات الكونغرس في أواخر 1980 إلى 1990 هي الكاميرون، ملاوي، السودان، الطوغو والزائير[1] .

إن جهود إدارة بوش في قضايا حقوق الإنسان و الديمقراطية واصلها الرئيس بيل كلينتون حيث أكد وزير الخارجية وارن كريستوفر في إحدى خطبه " بأن تعزيز الديمقراطية و حقوق الإنسان هو أحد أعمدة السياسة الخارجية الأمريكية"، ويتركز إهتمام خطاب إدارة كلينتون، في هذه القضايا على الحاجة لإقامة استقرار داخلي و دولي مستمر في مجالي الديمقراطية وحقوق الإنسان، حيث هذه القيم تم ربطها بشكل متزايد بالمساعدات الخارجية، و يستند إطار هذه السياسة الخارجية على النظرية القائلة بأن الديمقراطية اللبرالية والأسواق الحرة هي أفضل ضمانة للسلام العالمي والإستقرار والتنمية.إن أكثر مثال على إلتزام كلينتون بحقوق الإنسان هي إستجابة الإدارة إلى إلغاء الانتخابات و قتل الأبرياء من قبل نظام أباشا في نيجيريا ، حيث أن إدارة كلينتون خفضت 450,000 مليون دولار كمساعدات للتدريب العسكري و 11 مليون دولار من المنح لنيجيريا ، فكل من الولايات المتحدة و الإتحاد الأوروبي و دول الكومنولث و أعضاء الأمم المتحدة فرضت أيضا عقوبات ضد نظام أباشا.

---

1 - Kourwa G. Adar ," the Wilsonian Conception of Democracy and Human Right : A Restropective and Prospective" , Centre

وفي خطابها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 28 نوفمبر 1995 ، سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة ، مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية ، خصت نيجيريا والسودان كدول في إفريقيا حيث حكوماتها ارتبطت بالديكتاتورية و القهر، والإنتهاك لمبادئ حقوق الإنسان الدولية .و مع ذلك فإن الإهتمام بالديمقراطية و حقوق الإنسان لا يمكن أن تحل محل المصالح الجوهرية الأمريكية ، فباعتبارها واحدة من بين المستوردين الرئيسيين للنفط الخام في نيجيريا، لم تفرض الولايات المتحدة عقوبات إقتصادية صارمة ضد نيجيريا، وهذا مؤشر واضح على أنه بغض النظر عن السياسة المعلنة للرئيس، فإن المصالح الإقتصادية الأمريكية دائما تأخذ الأسبقية على غيرها من القضايا[1] .

كما أنه في ظل إدارة كلينتون، فإن مفهوم المساعدة الأمنية تم تغييره إلى المساعدة من أجل تعزيز السلام وبناء الديمقراطية، فعلى سبيل المثال، شحنات الأسلحة الأمريكية إلى القارة بصفة خاصة إلى إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أظهرت انخفاضا مطردا من 1985إلى 1994 ، وهذا يدل على تحول واضح في سياسة الإدارة بشأن المسائل الأمنية فيما يتعلق بإفريقيا، حيث أن التركيز من قبل إدارته كان على بناء السلام للتدريب العسكري بالتعاون مع منظمة الوحدة الإفريقية، والدول الإفريقية كل على حدا وهذا ما تم و التي سبق التعرض إليها ACRI .تجسيده في مبادرة إدارة الأزمات الإفريقية وأكد الرئيس بيل كلينتون أثناء تواجده في أوغندا قائلا " :إذا عملنا معا لتعزيز الديمقراطية و حقوق الإنسان فإننا يمكننا أن نساعد هذه القارة في الوصول إلى كامل إمكانياتها في القرن الواحد والعشرين – العظمة الحقيقية -التي حرمت منها طويلا ."هذه كانت رسالته التي ركز عليها خلال طيلة فترة زيارته الرسمية إلى إفريقيا كما أن الرئيس كلينتون شدد على عدد من الأمور :

1-أهمية الحكم الرشيد والمساءلة والحكومات المنتخبة بحرية، وعلى الحاجة لقيام الحكومات الإفريقية بتوفير مساحة للديمقراطية.

2-أن الاستقرار الإفريقي، الأمن والرخاء تتماشى مع مصالح الولايات المتحدة.

شدد على أن احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان تحتل الصدارة في مصالح .الولايات المتحدة في إفريقيا1

---

1 - Ibid ,pp 37 -38

وعلى نفس خطى أسلافه قامت إدارة الرئيس بوش برعاية تنمية الديمقراطية في إفريقيا من خلال دعم المؤسسات الضرورية للديمقراطية كالحرية الإعلامية، المجتمعات المدنية القوية، السلطات القضائية المتنقلة، الأحزاب السياسية الحيوية. 1

ففي السنة المالية لعام 2007 ، منحت الولايات المتحدة أكثر من 186 مليون دولار لبرامج تعزيز الديمقراطية في الدول الإفريقية2 .

منذ عام 2000 ، أكثر من ثلثي دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أجرت انتخابات ديمقراطية ومعظمها أدت إلى انتقالات سلمية.كما أنه في عام 2007 ، صنف بيت الحرية 45,8%من دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بأنها حرة، وبحلول عام 2008 ارتفع العدد إلى . % 71 وبينما كان هناك تقدم ملحوظ إلا أنه كانت هناك عدد من التحديات حيث أن انعدام المصداقية في الإنتخابات الإحتيال في فرز الأصوات، شكلت مصادر رئيسية لعدم الإستقرار والعنف مثلما حدث في الإنتخابات النيجيرية لعام 2007 ، وعنف ما بعد الانتخابات في جانفي . 2008 حيث أن هناك عدد متزايد من الرؤساء الأفارقة الذين حاولوا البقاء في الحكم وهذا ما أضعف الثقة العامة بشكل حرج في الحكم وساهم في تصعيد التوترات الإجتماعية، و لتفادي النزاعات التي تحيط بالإنتخابات الإفريقية، قامت الولايات المتحدة بزيادة الموارد والدعم للجان الانتخابات الوطنية، جماعات المجتمع المدني، المراقبون الإقليميون والدوليين3 .

ولكن بالرغم من رفع الولايات المتحدة الأمريكية لشعار دعم الديمقراطية و حقوق الإنسان في إفريقيا إلا أنه يلاحظ وجود نوع من الإزدواجية في النهج الأمريكي.

فالمعونة المالية الأمريكية لجيبوتي بلغت حوالي 3 ملايين دولار في السنة قبل 11 سبتمبر 2001، قد تجاوزت 10 ملايين دولار في 2002 أما في عام 2003 ، تلقى الرئيس الديكتاتوري الجيبوتي إسماعيل عمر جيلة 31 مليون دولار على شكل مساعدات من طرف إدارة الرئيس جورج بوش، ولكن من المعروف أن الرئيس الجيبوتي عرف باسم" جلاد جيبوتي "والمسؤول عن العديد من التجاوزات التي ارتكبت ضد السكان المدنيين، حيث أن هذا الأخير أدين بشدة من قبل البرلمان الأوروبي و اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان، ولكن هذه الحقائق لم تمنع واشنطن من التعاون مع جيبوتي تحت مسمى مكافحة الإرهاب .

1- Idem, pp 38-39.

2- Jendayi E. FRAZER, "Reflections on U.S. Policy in Africa 2001 -2009",the Fletcher Forum of World Affairs,Vol 34, I Winter 2010,pp 104- 105.

3- Ibid.

يعتبر رجل غير MILES ZENAOUI وبالرغم من أن رئيس الوزراء الأثيوبي ديمقراطي ويحد من الحرية السياسية وعلى اعتبار أن الحكومة الأثيوبية مفيدة بالنسبة للولايات المتحدة كشريك في المجال الأمني، خصوصا فيما يتعلق بالكفاح الأمريكي ضد الإسلاميين في الصومال، فإن الإدارة قللت من قضية الديمقراطية من أجل الروابط بخطوة جريئة في عام 2005 ، حيث ZENAOUI التعاونية .وعليه ثقة في هذه العلاقة قام قام بطرد عدد من المنظمات الأمريكية لترقية الديمقراطية أثناء قيادة الإنتخابات الوطنية حيث أسفت إدارة بوش لمثل هذا التصرف ولكن استمرت في علاقاتها الوثيقة مع اثيوبيا[2] .

كما اعتبرت غينيا في عام 2006 مؤهلة بقانون نمو و الفرص الإفريقي على الرغم كما صنفت بأنها FREEDOM HOUSEمن تصنيفها بأنها غير حرة من قبل بيت الحرية الدولة الأكثر فسادا في إفريقيا في منظمة الشفافية الدولية لمؤشرات الفساد في العالم[3] .

المطلب الثاني : في المجال الوقائي.

إن إدارة بيل كلينتون لعبت دورا هاما في وضع الإيدز والأمراض المعدية الأخرى في صلب الأجندة العالمية ،ففي جانفي 2000 و لأول مرة شكل الإيدز وقضية الصحة في إفريقيا أهمية بالغة بالنسبة للولايات المتحدة حيث أن نائب الرئيس سابقا آل جور في أن الإيدز ليس مجرد أزمة إنسانية، وإنما أزمة أمنية – لأنه لا يهدد « كلمته الافتتاحية أكد ».المواطنين فحسب وإنما المؤسسات التي تعرفه، وتدافع عن خصائص المجتمع في the national intelligence concile(NIC)وفي تقرير مجلس الاستخبارات القومي جانفي 2000 ، ذكر بأن الإيدز سوف يعرض المواطنين الأمريكيين للخطر في الداخل و في الخارج، ويهدد القوات المسلحة الأمريكية المنتشرة في الخارج، ويزيد من عدم الإستقرار السياسي والإجتماعي في بعض الدول والمناطق التي لها أهمية بالنسبة للمصالح الأمريكية.إن التقرير أكد بأن العديد من الأشخاص توفوا جراء الإيدز على مدى عشرين سنة أكثر من أي مرض آخر في تاريخ البشرية، ولهذا شكل تحديا واضحا ومباشرا على المدى الطويل للمصالح الإقتصادية والأمنية الأمريكية.

---

1 - Mamadou ka,"La Politique Africaine des Etats- Unis de 1945 A 2005 de L'engagement Sélectif à la Politique de « Legacy »",op.cit,pp 43 – 44.

2 -Thomas Carothers ,U.S.Democracy Promotion During and After Bush,Washington,Carnegie Endowment for International Peace ,2007,p08

3 -Letitia Lowson ,"U.S Africa Policy Since the Cold War", op.cit ,p 38.

إن الايدز يدمر مجتمعات واقتصاديات بأكملها،ويحرم الدول من التعليم و من بناء حكومات ديمقراطية،و كفاءات عسكرية وأسواقا اقتصادية حرة، ولمواجهة هذا التحدي احتاجت الولايات المتحدة الأمريكية لتطبيق إستراتجية طويلة المدى لمكافحة الإيدز.

حيث أن قادة الولايات المتحدة لزيادة التمويل ، سرعوا في البحث عن لقاح ، ووسعوا من نطاق الوصول إلى الأدوية ، و من الشراكة مع الحكومات المتضررة1

كما أوضح التقرير بأن أكثر من 22 مليون شخص الذين لقوا حتفهم من الإيدز) فيروس نقص المناعة البشرية (منذ بداية انتشار الوباء ، أربعة أخماس هؤلاء هم في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، حيث أن أكثر من % 70 من الأشخاص الذين يعيشون مع المرض هم في إفريقيا. بضغط من كولن باول فإن إدارة بوش أوضحت أهمية الايدز بالنسبة للمصالح القومية الأمريكية و بدأت في تسخير الموارد لمكافحة الوباء على المدى الطويل و في سبتمبر 2003، أعلن الرئيس عن منح 500 مليون دولار لحملة الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز و .التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بدور فعال في مكافحة المرض2

PEPFARو في نفس السنة ، أطلق الرئيس بوش خطة الرئيس الطارئة للإغاثة من الإيدز وهو برنامج خصص له 15 مليار(the president emergency plan for aids Relief) دولار على مدى خمس سنوات، بني على أساس دعم من الحزبين الديمقراطي و الجمهوري في الكونغرس ، تم تحريكه في ظل إدارة كلينتون.حيث عجلت الإدارة بمنح 3.قيادة واستثمار في محاربة الايدز في عام 100 (life) 2000 مليون دولار لمبادرة الحياة إن خطة الإغاثة من الإيدز هي أكبر مبادرة صحية عالمية حيث تشارك الولايات المتحدة عن طريق هذا البرنامج مع المجتمعات والمنظمات الإفريقية المحلية، بما في ذلك المنظمات الدينية والأهلية، لدعم نشاطات علاج ورعاية المصابين بنقص المناعة المكتسبة الإيدز والوقاية من الإصابة 4 .وبالإضافة إلى المبلغ المخصص لهذا البرنامج تم إضافة09 مليار دولار، تركز على 12 دولة إفريقية جنبا مع جنب مع غيانا، هاييتي والفيتنام.

وهناك العديد من العوامل التي دفعت الإدارة الأمريكية إلى اتخاذ قرار إطلاق بيبفار:

---

1 -Fraser Cameron , US Foreign Policy After the Cold War , Global Hégémon or Reluctant Sheriff ? , USA and Canada , Rouledge , Second Edition ,2005,p p176-177.

2 - Ibid

3 - Anthony Lake & Christine Todd Whitman, "More than Humanitarianism: a Strategic U.S Approach Toward Africa", Independent Task Force Report N°56 ,United States of America, Concil on Foreign Relations, 2006, p p62-65

1 هو وجود دلائل على ارتفاع حجم وخطورة الوباء في إفريقيا من خلال العديد من البيانات التي جمعتها برامج الأمم المتحدة للإيدز ، ومكتب الإحصاء الأمريكي ومجلس الإستخبارات القومية الأمريكية، حيث أكدوا بأن الإرتفاع الهائل لحالات العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية في عام 1990سيتطور بسرعة إلى وباء الإيدز العالمي.

2-إعادة التفكير حول النهج الأمريكي حول الأمن بعد أحداث 11 سبتمبر، حيث تم التركيز الشديد على الصحة العالمية وحتمية التحقق من القوة التدميرية للأمراض العالمية المعدية خاصة فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز، وتتمثل الدول الإفريقية التي ركز عليها هذا البرنامج) بتسوانا، موزامبيق، ناميبيا، جنوب إفريقيا، زامبيا إثيوبيا، كينيا، رواندا، تنزانيا ،أوغندا، ساحل العاج، ونيجيريا (أين الوباء يهدد الغالبية العظمى من الأشخاص1 .ولقد تم في إطار هذه الخطة توفير عقاقير مضادة للأوبئة لما يقارب1.4 مليون مصاب كما قدمت المشورة لأكثر من 3.3 مليون شخص، كما تم وقاية157.000 طفل مولود من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية علاوة على تدريب أكثر من 100.000عامل في المجال الطبي2 .

يواجه الوجود الأمريكي في القارة الإفريقية عدد من التحديات ،تحديات داخلية ترتبط بواقع الدول الإفريقية وأخرى خارجية نجمت عن تغير موازيين القوى،فبعد تغير اللاعبون الدوليين على مستوى العالم ،تغير المتنافسون على القارة الإفريقية،حيث المتنافسون التقليديون فقدوا مراكزهم لصالح قوى جديدة،وعليه وجدت الولايات المتحدة الأمريكية أمام منافسة حادة من جانبين ،الجانب الآسيوي والآخر أوروبي وهذا ما فرض عليها إتباع سياسات معينة للدفاع عن مصالحها في القارة.وسيتم في هذا الفصل إيضاح هذه التحديات بنوع من التفصيل.

الفصل الثالث: التحديات التي تواجه العلاقات الأمريكية الأفريقية.

المبحث الأول:التحديات الداخلية

المطلب الأول :معضلة الدولة الإفريقية.

بينما كانت الحرب الباردة تشارف على الإنتهاء، بدأت تلوح في الأفق بوادر تغيرات في نوعية وطبيعة الوحدات السياسية أو الدول التي تكون القارة الإفريقية، وسرعان ما تعمقت هذه البوادر وانتشرت في مناطق مختلفة من إفريقيا.

إن أبرز ما صاحب انهيار الدولة أو ضعفها في إفريقيا هو انعدام الأمن وعدم قدرة الدولة، في حال وجودها على بسط نفوذها على كامل أراضيها، وإن الأسباب التي أدت إلى انهيار وتفكك الدولة أو ضعفها في بعض مناطق القارة الإفريقية متعددة ومتنوعة لا يمكن اختزالها في عامل واحد أو عاملين ويمكننا أن نجمل الدوافع والأسباب على النحو التالي:

العامل الهيكلي : ويركز هذا العامل على هيكل النظام العالمي والتغيرات التي طالته بعد انتهاء الحرب الباردة،ويهتم بقضايا السياسة العليا، فبعد انتهاء الحرب الباردة تم وقف الدعم العسكري والسياسي الخارجي مما أدى إلى ارتخاء القبضة المركزية لبعض الدول الإفريقية أو اختفاؤها، كما أفضى زوال الهواجس التي كانت تنتاب الدول الكبرى، في فترة الحرب الباردة، من تعديل الحدود السياسية القائمة أو انفصال إقليم من الأقاليم

إن انتهاء الحرب الباردة انعكس على توازن القوى في عدد من مناطق العالم الثالث من بينها إفريقيا، نجم عن هذا الوضع قبول الدول الكبرى ودول القارة الإفريقية فكرة تغيير الحدود السياسية فانفصلت إريتريا عن إثيوبيا وقبل السودان مبدأ تقرير المصير لجنوبه، أتى هذا التحول في الموقف الإفريقي بعد أن ظل القادة الأفارقة يعتمدون طول فترة ما بعد الاستقلال وحتى انتهاء الحرب الباردة في مشروعيتهم على المحافظة على الحدود القائمة والإبقاء عليها وكان أي تعديل في الحدود القائمة لدولة إفريقية سيؤدي إلى مطالب مماثلة في دول أخرى، مما يفضي إلى تغيير الخريطة السياسية في كثير من مناطق القارة.

عامل الإقتصاد السياسي:

كان للتطورات الإقتصادية التي صاحبت التغيرات السياسية أثرها الواضح في إضعاف قدرات عدد من الدول الإفريقية فبعد تجارب فاشلة في التخطيط الإقتصادي المركزي وتدني أسعار المواد الخام، وسوء الإدارة، تراكمت الديون وتدهورت الأوضاع الإقتصادية لعدد من الدول الإفريقية، ووضعت الدول المانحة والمؤسسات المالية العالمية شروط لمساعدة هذه الدول شملت ما عرف بإعادة الهيكلة والإصلاح الإقتصادي، وتطلب برنامج الإصلاح خصخصة المؤسسات العامة المملوكة للدولة

ورفع الدعم عن السلع والخدمات وتخفيض العملة وكان هذا يعني إضعاف أو إنهاء السيطرة الحكومية على الإقتصاد المحلي.

إن سيطرة حركات التمرد التي تقوم في الغالب على التخوم والأطراف تعني سيطرتها على الفائض الاقتصادي وذلك عبر تحكمها في الإقتصاد غير الرسمي الموجود في تلك المناطق الريفية ونجد أن حركات التمرد في أنغولا وليبيريا وسيراليون تحكمت في تجارة المجوهرات عبر شبكات إقليمية وعالمية.1

ما أن بروز الشبكات غير الرسمية والإقليمية العالمية وتمددها في بعض مناطق إفريقيا يشير إلى أن هذه الشبكات قد حلت محل الدولة اقتصاديا نسبة لغيابها وأصبحت الشبكات تقدم الدعم والحوافز المادية للوكلاء داخليا وخارجيا ونجم عن هذا الوضع بروز الشبكات غير الرسمية كممارس أساسي للأبوية التي كان يقوم بها في السابق الزعيم أو القائد.

عامل الهوية والإثنية والثقافة :في بداية التسعينيات جرت إعادة ترتيب الهويات في إفريقيا، بمعنى طغيان هوية جديدة وضعف أو زوال هوية أو هويات أخرى، ونجد أن الهوية الجديدة كانت مستترة تنتظر الفرصة المناسبة مثلما جرى في الصومال وساحل العاج أو أنها كانت جلية واضحة ترسخت وتمكنت بسبب الحرب والصراع مثل حالة إريتريا .2

ومن الأسباب التي أدت إلى بروز الإثنيات والهويات وطغيانها في بعض مناطق إفريقيا الخوف من تأثيرات العولمة الإقتصادية والثقافية التي ربما أدت إلى تناقص الموارد المتاحة للمجموعة الإثنية فيجيء تحركها من أجل حماية هذه الموارد، كما أن الإستعمار حتى يتمكن من بسط سيطرته قد عمد إلى إنتهاج سياسة فرق تسد بين الوحدات الإثنية في البلد الواحد كما وضح ذلك في التمييز بين شمال وجنوب كل من تشاد والسودان ونيجيريا، مما أسفر عن تنامي النعرات الإثنية والعداوات التاريخية داخل هذه البلدان وعندما خرج المستعمر، تفجرت هذه النزاعات في شكل اضطرابات وحروب اهلية .

-1حسن الحاج علي أحمد ، "الدولة الإفريقية ونظريات العلاقات الدولية" ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات

-22.الإستراتيجية العدد 160 ، أفريل 2005 ، ص ص18

المطلب الثاني : تعقيدات البيئة الأمنية الإفريقية

تتسم البيئة الإفريقية بانعدام للأمن والإستقرار، وهذا يعود إلى تكاثف مجموعة من العوامل التي باتت تشكل من خلال التفاعل فيما بينها الخصائص المميزة لواقع القارة الإفريقية الحرج وتتمثل في:

***الحروب والنزاعات:**

إن الحروب الأهلية في القارة يتم شنها على نحو أكثر شيوعا من قبل الميليشيات القائمة على أساس قبلي، حيث أن العديد من الحكومات استجابت من خلال إيفاد ميليشياتها القبلية الخاصة كوكلاء) كما هو الحال مع الجنجويد في دارفور (ونشر قواتها العسكرية التي لا تقل قبلية أوافتراسا،أو قيادة عمليات وحشية لمكافحة التمرد وذلك لقمع المتمردين.

كما أن الحروب الأهلية في إفريقيا أصبحت تعرف بوحشيتها، وتنظيمها المعقد حول الخطوط الدينية والإقليمية والإثنية المتداخلة وعلى أساس الإنشقاقات الحزبية، وبالنظر إلى الأسس الإثنية لتعبئة الميليشيا،فإن استهداف المدنيين وبشكل محزن يأتي لإعطاء معنى للنزاعات الإفريقية، حيث أن المدنيين هم مصدر للإثراء من خلال تجريد الممتلكات،حيث يقوم المتمردين باستهداف المدنيين الموالين للحكومة كوسيلة لطلب الثروة)على شكل ملكية، أرض، ماشية،... الخ(،فالمتمردين بإمكانهم تحقيق مكاسب غير مشروعة من النظام الفاسد، في حين في المقابل،القوات الموالية للحكومة تستهدف المدنيين في استرتيجية العقاب الجماعي من خلال اعتبار كل المجموعات العرقية مسؤولة عن .الفظائع التي ارتكبها قادة المتمردين الذين يدعون بأنهم يمثلون هذه المجموعات إن التطهير العرقي يستخدم للاستيلاء على الأراضي المحتلة من قبل المجموعات الأخرى، ولتأمين الوصول إلى الموارد القيمة الموجودة في تلك الأراضي،أو لمنع المدنيين في تلك المجموعة من الإدلاء بأصواتهم في الإنتخابات ويمكن لإنعدام الأمن والإجرام أن يتباطأ عندما التسويات السلمية يتم تحقيقها،وفي المستويات العليا لحكومات ما بعد الحرب، المسؤوليين والقادة الذين كانوا ضالعين في الشبكات الإجرامية وذلك لدعم مليشياتهم لإثراء أنفسهم يستخدمون نفس الممارسات في زمن السلم.

كما ترتبط النزاعات بالجرائم البيئية في إفريقيا، مثل نهب قطاع الغابات من خلال قطع الأشجار غير القانوني والتعدي غير المشروع على الأراضي العامة، بينما هذه النشاطات يمكن أن تدعم المنظمات الإجرامية أو الميليشيات فإنها يمكن أن تؤدي إلى التشرد الداخلي والعداوات الطائفية مما يؤدي في المستقبل إلى الأزمات السياسية

ومنذ نهاية الحرب الباردة في عام 1989 أكثر من 60 نزاع مسلح تسبب في مقتل آلاف الموتى وخلفت 17 مليون من اللاجئين، ومنذ 1990 ، فإن 11 دولة إفريقية حدث فيها نزاع هي :السودان، إثيوبيا، أوغندا، موزامبيق، أنغولا، ليبيريا،سيراليون، بوروندي، .رواندا، زائير، الكونغو2

ففي ليبيريا حوالي 250.000 شخص يعتقد بأنهم توفوا في الحرب المرتبطة بالظروف منذ 1989 أي حوالي % 10 من بين 3 ملايين من السكان، ولقد عادت ليبيريا إلى الحرب بعد فترة قليلة من المجزرة في سيراليون المجاورة والتي خضعت للسيطرة بعد الانتخابات العادلة في 2002 ، في الوقت الذي كانت فيه غرب إفريقيا الفرانكفونية تنظر إلى تقسيم ساحل العاج ما بين التمرد في الشمال والجنوب الخاضع لسيطرة الحكومة بعد أن اندلع النزاع في سبتمبر 2003 ، حيث أن هذا النزاع الإقليمي الواسع هدد غينيا وليبيريا وأثر على مالي والنيجر وغانا، أما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حوالي3

ملايين شخص توفوا من جراء النزاع في حين في رواندا المجاورة فإن % 40 من السكان قتلوا أو أزيحوا منذ 1994 أما في بوروندي حوالي 300.000 شخص قتلوا كما أن القتال بين جيوش الهوتو الشعبية والحكومة أجبر حوالي 100.000 شخص للهرب من بيوتهم، أما في السودان فإن الحرب الأهلية التي دامت 20 سنة أودت بحياة 2 مليون شخص وسببت أعظم إزاحة للمواطنين في إفريقيا حيث أنه حوالي 110.000 شخص عبروا الحدود إلى التشاد للهروب من النزاع بين حركات التمرد وحكومة السودان، في حين ما يقدر ب مليون شخص أزيحوا داخل دارفور .أما في القرن الإفريقي فإن الحرب بين 2000كلفت حياة حوالي 100.000 شخص - 3 .أثيوبيا وإريتريا بين1998

***تهريب الأسلحة:**

إن تهريب الأسلحة يغذي الحروب الأهلية الإفريقية والنزاعات الطائفية، كما يجعل الجريمة المسلحة أكثر فتكا، وحسب تقديرات الأمم المتحدة فإن 100 مليون من الأسلحة الخفيفة غير المشروعة تروج في إفريقيا أي ما يمثل % 20 من المجموع العالمي.

إن تجارة الأسلحة في إفريقيا عززت بعدة طرق وعن طريق العديد من الجماعات أولا؛ كجزء من الحروب بالوكالة عبر الحدود، حيث تقوم الحكومات الإفريقية بتمويل الأسلحة والذخيرة سرا إلى الجماعات المتمردة في الدول المجاورة، ثانيا؛ عن طريق الذين يلعبون Victor Bout بائعي الأسلحة الأجانب من شرق أوروبا،مثل فيكتور بوت دور نشط في هذا المجال، ونتيجة لسهولة وحجم الموردين الأجانب، فإن معظم الأسواق الداخلية تبرز وذلك عندما المتمردين والمجرمين والإرهابيين يتمكنون من الحصول على الأسلحة، الذخائر، والمتفجرات، وهذا يؤدي إلى ارتفاع كارثي في عدد الوفيات من جراء العنف في النزاعات الطائفية المحلية على الأراضي والمياه.

***الإرهاب:**

تعتبر إفريقيا جبهة كبيرة في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب، ومن خلال تصريحات زعماء القاعدة فتتمثل أولويات تنظيم القاعدة في إفريقيا في:

1-الرغبة في تحرير الشعوب الإفريقية المسلمة مما تعتبره القاعدة من النظم المرتدة Apostate. Regimes

2-معارضة جهود حفظ السلام الدولية في الدول الإسلامية خاصة السودان والصومال.

3-زعزعة استقرارالمناطق المنتجة للنفط،ولاسيما نيجيريا،من أجل إلحاق الضرر بالإقتصاد العالمي .

من أجل تحقيق ذلك قامت القاعدة ببناء روابط تعاونية مع المحاربين الإسلاميين ومقرها في الجزائر وشمال (AQIM) الأفارقة من ضمنهم القاعدة في المغرب الإسلامي مالي وشبكة حركة الشباب في جنوب الصومال، ففي شمال وشرق إفريقيا تمثل القاعدة في المغرب الإسلامي أكبر تهديد، هذه الأخيرة خلقت عندما الجماعة السلفية للدعوة تعهدت بالولاء The Salafist Group For Preaching And Combat (GSPC)والقتال لقادة تنظيم القاعدة البارزين في جانفي. 2007 وتطمح القاعدة في المغرب الإسلامي لتصبح حركة مرور عبر الحدود الوطنية في جميع أنحاء المغرب العربي والساحل، وذلك للإحاطة وتطويق المحاربين والطوائف الذين كانوا موالين للجماعات الإسلامية المتشددة من الجيل الأول في المنطقة، من ضمنهم جماعة القتال الإسلامي الليبي، وجماعة القتال الإسلامية المغربية، والجبهة الإسلامية التونسية، الجماعة الموريتانية للدعوة والجهاد وغيرها .إن هذه الجماعات تم قمعها على نحو فعال من قبل حكومات شمال إفريقيا، ولكن جذور التطرف في المنطقة، إضافة إلى الفقر، التهميش السياسي، الإغتراب الإجتماعي لم

يتم معالجتها وهذا ما أدى إلى ظهور موجات جديدة من التجنيد. أما المناطق الأخرى من إفريقيا أصبحت أقل تأثرا بوجود العمليات الإرهابية، ولكن بعضها أصبح مركز للملاذات الآمنة، والعبور والتمويل، ففي غرب إفريقيا كانت هناك مخاوف من أن ترتبط القاعدة في المغرب الإسلامي بما يسمى بطالبان النيجيرية أو جماعة الهجرة والتكفير، حيث أن هذه الجماعة كانت مسؤولة عن العديد من الهجمات على مراكز الشرطة المحلية.

*القرصنة وسرقة النفط :إن هجمات القرصنة التي تنطلق من الصومال إلى المحيط الهندي وخليج عدن تشكل أكبر تهديد للأمن البحري، حيث أنه ابتداء من 2004 اثنين من ميليشيات شبكات القرصنة ظهرت على الساحل الصومالي الشمالي، حيث أن مستوى هجمات القرصنة استمر في الارتفاع 214 :سفينة تمت مهاجمتها في عام 2009 كما تم ضبط 47 سفينة مع 867 من أفراد الطاقم

كرهائن ، فطبقا لتقارير المكتب البحري الدولي فإن المعدل السنوي لهجمات القرصنة الصومالية قد تضاعف منذ عام2008 إن دفع الفدية إلى القراصنة بلغت كحد أدنى 30 مليون دولار في عام 2008 وهو الرقم الذي تضاعف في عام 2009 ، نظرا لزيادة عدد السفن المخطوفة ونمو القيمة الفردية لدفع الفدية.وهناك قلق من أن الجماعات الإرهابية التي تعمل من الصومال يمكن أن تستفيد من هجمات القرصنة لتمويل نفسها، أضف لذلك انعدام الأمن البحري يشكل تهديد

في غرب إفريقيا أيضا، حيث أن الهجمات المسلحة تؤثر على نفط غرب إفريقيا كما تؤثر على سعر النفط في أسواق الأسهم العالمية، وفي جوان 2008 ، حركة تحرير دلتا النيجر قامت بالهجوم على منطقة نفطية لشركة شل بونجا 125 ميلا بحريا من الشاطئ أدت إلى توقيف 225.000 برميل يوميا من إنتاج النفط الخام .

*تهريب المخدرات :إن الإتجار غير المشروع في المخدرات قد ارتفع بشكل كبير في إفريقيا، حيث برزت القارة كمركز عبور رئيسي للمخدرات من أمريكا الجنوبية وجنوب آسيا لتصل إلى أوروبا وكحد أقل إلى الولايات المتحدة ففي عام 2007 ما يقدر ب48 متري طن من الكوكايين تبلغ قيمتها 1.8مليار دولار عبرت غرب إفريقيا، أما في عام 2009، العديد من شحنات المواد الكيماوية، تم اكتشافها في غرب إفريقيا وهذا يشير إلى أن المنطقة أصبحت مركز للتخزين وقاعدة للكوكايين وقد أورد ميشاجليني في هذا الصدد ":أصبح غرب إفريقيا، هذه المنطقة الضخمة القوية لتوزيع الكوكايين، ونحن نتحدث عن زعزعة الإستقرار في تلك المنطقة الذي من

شأنه أن يؤدي إذا لم يتم ضبطه إلى آلاف القتلى."

35متري طن من الهيروين وحجم - أما في الجهة الأخرى من القارة حوالي من30 قليل من الكوكايين تم تهريبها عبر شرق إفريقيا في عام 2008 وفي نفس الوقت أصبحت جنوب إفريقيا محور التوزيع حيث جميع أنواع المخدرات متوفرة1 .

وزيادة على تجارة الكوكايين هناك تجارة وزراعة القنب الهندي المنتشرة بكثرة في منطقة شمال إفريقيا، فمن الناحية المادية لا يعتبر القنب الهندي مربحا مقارنة بتجارة الهيروين أو الكوكايين، لكن ما يحدث في المملكة المغربية وفي الجزائر وفي النيجر دليل على رواج تلك التجارة، انطلاقا من المملكة المغربية نحو موريتانيا نحو مالي والنيجر، فالتشاد صعودا نحو السودان وشرقا نحو مصر .

ومما قاله إسماعيل توكيل *في تصريح له" :أن 140 مليون شخص يتعاطون القنب الهندي وأن 13 مليون شخص يتعاطون مادة الكوكايين و 8 ملايين شخص يتعاطون الهيروين، مشيرا إلى أن 400 طن من القنب الهندي يتم حجزه سنويا في اسبانيا ويكون مصدره إحدى الدول المجاورة التي تنتج

2500طن من القنب الهندي سنويا على مساحة 75ألف هكتار تقدر بما بين50 الإضافة إلى ما سبق ذكره من تحديات،تعاني القارة الإفريقية من العديد من الأمراض المعدية كالملاريا والإيدز هذا الأخير الذي تم تناوله في الفصل الثاني على نحو أكثر تفصيلا.

فوفقا لبرنامج الأمم المتحدة المشترك حول الإيدز ومنظمة الصحة العالمية، توقعت 39.5مليون شخص في العالم ، أن يبلغ عدد الأشخاص المصابين بالإيدز في نهاية2006 بأسره بينما % 10 من سكان العالم يعيشون في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث أن 64%من السكان يعيشون مع الإيدز في هذه المنطقة وبالرغم من انتشار المرض فقد انخفض في بعض الدول، في أوغندا في 1990ثم بعدها في زيمبابوي ، كينيا، وأجزاء من بوركي نافا سو.

%في حين أن مستويات الإنتشار العالية في جنوب إفريقيا مثلت ما بين % 10 و20 في دول مثل بوتسوانا وسوازيلاند، أما مستويات العدوى في الأجزاء الأخرى) شمال وغرب إفريقيا (تتفاوت بين 1% و 5% بين البالغين[1] .

يضاف إلى المشاكل السابقة الذكر مشكلة الديون، فعبء هذه الديون لم يشكل إلا عوائق خطيرة لعملية التنمية، ففي عام 1992 ، ارتفع الدين الإجمالي للقارة إلى 290 مليار دولار وهو ما يعادل مرتين ونصف لما كان موجودا عام 1980 ، يضاف إلى ذلك أن خدمة الدين تمثل % 40 من عوائد التصدير، وإن إفريقيا تنفق أربع مرات لخدمة الدين أكثر من خدماتها على الرعاية الصحية، ومن الملاحظ أن إفريقيا تعاني دائما من عجز في سداد الديون [2]

---

1 - Ibid, pp 04-05

2 - Idem, p05

وبعد التقرير الصادر عن منظمة الأمم المتحدة في ماي 2004 والذي عبر فيه سكرتيرها العام كوفي عنان عن حجم المأساة الأفريقية وتداعياتها المستقبلية جاءت تقارير أخرى تؤكد حقيقة الصورة القاتمة للأحوال العامة في القارة،أبرزها التقرير الصادر من المجلس الوطني للاستخبارات

الأمريكية،الذي يثير حقائق جوهرية على مستوى إفريقيا وهي أن إفريقيا تضم أفقر 23 دولة على مستوى العالم، وأن ما يقرب من 290 .مليون من الأفارقة يعيشون على أقل من دولار في اليوم3 وعليه فإن المعاناة وقلة الأمل أدت ب 70.000 إفريقي إلى الهجرة سنويا، ومعظمهم متعلمين بحثا عن سبل حياة أفضل، ومن خلال هذه الهجرة غير الشرعية تم تضمين نفس .المشاكل والنتائج على طول الحدود الجنوبية للولايات المتحدة الأمريكية4

وتبقى إفريقيا أفقر قارة بالرغم أنها شهدت نمو اقتصادي حوالي 5% سنويا، وهذا يعود إلى الدفع الاقتصادي الذي تلقته من الصين ومنافع إلغاء الديون من قبل مجموعة الثماني وزيادة المساعدة من قبل الاتحاد الأوروبي مع هذا ما زال النمو الاقتصادي غير .كافي في التعامل مع الزيادة الكبيرة في السكان5

المبحث الثاني :التحديات الخارجية

ظلت القارة الإفريقية منذ عهود طويلة محل اجتذاب واستقطاب دولي، ومع تزايد الأهمية الإستراتيجية لهذه الأخيرة، وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها في مواجهة حادة أسيوية ممثلة خاصة في الصين، وأوروبية ممثلة في فرنسا الفرانكفونية، حيث أن هاتين الدولتين أصبحت تشكل تهديد واضح للمصالح الأمريكية في المنطقة.

المطلب الأول :تحدي المنافسة الصينية:

تمثل إفريقيا بالنسبة للصين سوقا كبيرة حيث بإمكانها شراء كل الموارد الطبيعية والمواد الأولية التي تحتاجها لسد متطلبات اقتصادها، حيث أن باطن الأرض الإفريقية يحتوي على ثروات مثل :الحديد، النفط، النيكل، وكلها ضرورية للصين .وهناك شواهد كثيرة على أنه كانت للصين القديمة منذ مئات الأعوام بعض العلاقات التجارية مع عدد من المناطق الإفريقية) حيث لم تكن هناك دول مستقلة(، وخاصة مع شرق إفريقيا وكانت السفن تحمل البضائع الصينية من أوان وأقمشة بصفة خاصة، محملة ببعض المنتجات الزراعية الإفريقية ولكن العلاقات الحقيقية جاءت بعد تولي ماوتسي تونغ الحكم عام 1948وإنشاء جمهورية الصين الشعبية.

وقبل ذلك لم تكن حكومة الصين تبدي اهتماما بعلاقاتها الإفريقية، خاصة أنها كانت تدرك أن غالبية المناطق الإفريقية ما زالت تحت الاستعمار الفرنسي أو البريطاني أو البرتغالي أو حتى البلجيكي،وبالرغم من أن الصين الوطنية أصبحت فيما بعد عضوا دائما في مجلس الأمن فإنها لم تبد اهتماما بإنشاء علاقات حتى مع الدول الإفريقية المستقلة بعد الحرب العالمية الثانية .

وترسخت العلاقات خاصة مع انطلاق منتدى التعاون الصيني – الإفريقي الذي تأسس في عام 2000، وشكل آلية فعالة للحوار الجماعي وملتقى مهما للتعاون بين الصين وإفريقيا 3 .حيث أن

حضور 43 رئيس دولة إفريقية في المنتدى، عكس اهتمام الدول .الإفريقية بالتواجد الصيني في القارة4 إن الإجتماع الوزاري الأول للمنتدى الإفريقي الصيني في بيكين في أكتوبر2000
حيث تم تحديد » إعلان بيكين لمنتدى التعاون الإفريقي – الصيني : « تناول قضيتين برنامج بيكين للتعاون الإفريقي – الصيني « المبادئ والأهداف من وراء هذا المنتدى، و حيث تم تحديد أهداف التعاون في عدة مجالات ». في التنمية الاجتماعية والاقتصادية تشمل التجارة، الاستثمار، الصناعة، إلغاء الديون، االزراعة، السياحة، الموارد الطبيعية، الصحة والتكنولوجيا والتعليم .ووفقا لإعلان بيكين، فإن المنتدى الصيني – الإفريقي هو إطار للحوار الجماعي بين الصين والدول الإفريقية، حيث التعاون يقوم على المساواة والمصلحة المتبادلة، في حين أن الأهداف الأساسية للمنتدى هي السلام والتنمية .ولقد ركز الإعلان على التاريخ الطويل للعلاقات الصينية – الإفريقية وإلى موقع إفريقيا والصين كحلفاء استراتيجيين ضمن نظام عالمي غير عادل، يعرف بالشمال المتقدم والجنوب .المتخلف، حيث نادى الإعلان لخلق نظام جديد اقتصادي وسياسي عادل 1Wen
وفي اجتماعه الثاني في أديس بابا في عام 2003 ، رئيس الوزراء وان جياباو
أعلن أن الصين ألغت ديون 31 دولة افريقية قدرت ب 1.3 مليار دولار وتعهدJiabao بتقديم الدعم لمبادرة النيباد، وزيادة المشاركة ضمن عمليات حفظ السلام الأممية في إفريقيا، ودعم موقف إفريقيا من التعددية، إلغاء الحواجز التجارية، الإعانات الزراعية، وزيادة المساعدات وتخفيض عبء الديون من قبل الدول المتقدمة، كما تعهد بأن الصين ستقوم تدريجيا بزيادة المساعدات لإفريقيا، وتوفير التدريب المتخصص ل10.000 إفريقي على مدى 3 سنوات بما في ذلك زيادة السياحة وتشجيع استثمارات الشركات الصينية في إفريقيا، حيث تم الوفاء بهذه الوعود حيث أن الآلاف من الأفارقة يدرسون في الصين لأكثر من عقد أرادت الصين الوصول إلى الطاقة الغنية والمواد الأولية في إفريقيا، حيث أن القادة الصينيون، علموا بأن النمو يتحقق من خلال التوفير المستمرللمواد الخام، وهذا ما دفع بالصين إلى البحث ما وراء البحار عن المصادر المستقرة، ففي أواخر 2004 أصبحت الصين ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم ب 5.46 مليون برميل في اليوم متجاوزة اليابان 5.43 مليون برميل في اليوم وتضعه وراء الولايات المتحدة الأمريكية ب 19.7 مليون برميل في اليوم.
وبحلول عام 2007 ، وصل استهلاك النفط الصيني 7.7 مليون برميل حيث شكل أكثر من % 15 من طلب الطاقة العالمي ويتوقع إن يصل إلى أكثر من % 50 في2010 كما أن خبراء الطاقة أشاروا إلى أن الواردات النفطية الصينية من آسيا أصبحت غير كافية لتلبية احتياجاتها1 ، وبالرجوع إل الوراء ولغاية 1999 كان هناك ثلاث موردين رئيسيين للصين :أندونيسيا، سلطنة عمان، إيران، حيث أن

تنويع مصادر النفط أصبح أمر ضروري وذلك في ظل زيادة استهلاك الصين واستنفاذ احتياطات أندونيسيا وبطبيعة الحال أصبحت إفريقيا، الأرض المرغوب فيها، لأنه منذ احتلال العراق، الولايات المتحدة أكملت سيطرتها على دول الشرق الأوسط باستثناء إيران كما أن المعادن في بحر قزوين بت أنها مخيبة للآمال لا تمثل حسب التوقعات المتناقضة سوى ما بين 2% إلى 4% من حجم الاحتياطي العالمي.

أضف لذلك تخوفت الصين من المشاريع الأمريكية في منطقة القوقاز مثل (OSCE)الذي تأسس في 1996بدعم من منظمة الأمم والتعاون في أوروباGUUAM ومجلس أوروبا،هذه المنظمة تهدف إلى تعزيز التعاون الإقتصادي والعسكري بين أعضائها، وذلك بالتشاور الوثيق مع الولايات المتحدة) مكافحة الإرهاب، حل النزاعات هي بناء شبكة من إمدادات الطاقة المستقلة عن GUUAM المحلية (ولكن أحد أهم أهداف ينظر إليه ليس GUUAM روسيا وبدعم من حلف شمال الأطلسي فحسب موسكو وبيكين فقط كأداة تستخدمها واشنطن لتطويق روسيا وإنما أيضا توسيعه ليشمل مستقبلا الصين، في حين أن بيكين تحاول الالتفاف حول هذا المشروع للإقتراب من كازاخستان ولكن تهديد التطويق أثار مخاوفها وبالتالي فإفريقيا تمكنها من الحد من تبعيتها الطاقوية.

إلى إفريقيا) مصر، الغابون، الجزائر (في HA JINTAO إن زيارة الرئيس هاجينتاو جانفي 2004 ، عكست الرغبة في تنويع موردي الهيدروكربون، ففي ليبرفيل وقع هذا اتفاقية استكشاف واستغلال النفط وبالمثل ، Omar Bongoالأخير مع نظيره عمار بونجو Sinopec. والمجموعة الصينية Total Gabonsالشركة النفطية قعتا اتفاقية لبيع الصين نفط غابوني (China Petroleum & Chemical Corporation)خام بمقدار مليون طن في عام 2004 ، ولقد أصبحت بيكين ثالث مستورد للنفط الغابوني بعد الولايات المتحدة وفرنسا كما تم تنمية العلاقات التجارية بين الدولتين أضف إلى ذلك 60%من الإنتاج الغابي للغابون تم تصديرها إلى آسيا، وبصفة خاصة إلى الصين، كما منحت الصين ليبرفيل منحة ب 2 مليون دولار وقروض بدون فوائد قدرها 60 مليون دولار.وخلال نفس الزيارة تم توقيع اتفاقيات خاصة في القطاع النفطي بين الجزائر والصين حيث كانت العلاقات بينهما دائما ودية.

في السابق في 2002 اتفاقية تطوير مناجم SINOPEC ولقد وقعت المجموعة الصينية في الصحراء.أما في عام 2003 ، استوردت مليون طن من ZARZANTINE المعادن ل النفط الخام من الكونغو برازافيل ، حيث يمثل هذا الأخير أهم صادرات الكونغو ويساهم 3 .موارد الميزانية الوطنية / 1 في توفير2 في حين في نوفمبر 2006 ، استضافت بيكين قمة استثنائية من 40 من قادة الدول الإفريقية، حيث أبرمت الصين اتفاق بترولي مع اثنين من أكبر الدول في القارة هما China

(CNPC) (Nationalنيجيريا وجنوب إفريقيا حيث أن شركة الصين الوطنية النفطية تستورد النفط

من نيجيريا وجنوب إفريقيا وهذا ما سمحPertroleum Corporation)

للصين بالحصول على ما يقارب 175.000 برميل يوميا في عام2008

إن الصين وزعت بسخاء القروض من دون فوائد أو ضمانات للدول المدينة الأكثر فقرا في إفريقيا،حيث أن هذه القروض تلتها مشاريع في البنية التحتية،الطرق، المستشفيات المدارس .حيث أنه خلال نفس الفترة قدمت الصين أكثر من 6 مليارات دولار لنيجيريا و موزبيق وأنغولا، مقابل 2.3مليار دولار مقدمة لكل من إفريقيا جنوب الصحراء من طرف البنك الدولي.

هذه الدبلوماسية الصينية المتعلقة بالنفط قادت واشنطن إلى حد اتهام بكين بالسعي إلى تأمين مصادر النفط وتعتبر السودان في مركز النزاع النفطي بين الصين والولايات المتحدة.

*الثروة النفطية في السودان :إن شركة النفط الوطنية الصينية هي أكبر مستثمر أجنبي في السودان، مع حوالي 5 مليار دولار في مجال تطوير حقول النفط ومنذ عام1999 من % استثمرت الصين ما لا يقل عن 15 مليار دولار في السودان، حيث تمتلك50 مصفاة لتكرير النفط بالقرب من الخرطوم مع الحكومة السودانية2 .

مع العلم أن القيمة التجارية للإستثمارات النفطية في إفريقيا من قبل شركة النفط الصينية هي ليست سوى 8% من مجموع القيمة التجارية لإستثمارات الشركات النفطية العالمية في مجال النفط الإفريقي

وتمثل 3% من مجموع الشركات المستثمرة في إفريقيا مقارنة بشركات النفط الإفريقية من ضمنها شركة سوناطراك الجزائرية، شركة النفط الوطنية بليبيا، وشركة النفط الوطنية النيجيرية .

1 -Ibid.

2 - F.William Engdahl ,"Chine et USA Engagés dans une Nouvelle Guerre Froide pour L'or Noir Africain",in :http,//www.mondialisation .ca/index-php? context = vqx qid =5829.

4، 2، ولقد أقامت شركة النفط الوطنية خط أنابيب في جنوب السودان، من الكتلة يمتد إلى محطة جديدة في بور سودان فوق البحر الأحمر، إن 8% من النفط الذي تستهلكه الصين يأتي من جنوب السودان، حيث تحصل الصين على % 65 إلى % 80 أي 500.000 برميل يوميا من إنتاج السودان .ولدى الصين 10.000عامل في السودان لإنجاز مشاريع الشركة، كما أن الصين

تراقب معظم حقول حيث قامت شركة أخرى صينية Melut النفط في جنوب دارفور، و % 41 من حقل حوض ببناء خط أنابيب من هذا الحقل إلى بور سودان.

إن التعاون الإقتصادي تجاوز القطاع النفطي ليشمل بناء المحطات الكهربائية ب 345 مليون دولار لبناء خط أنابيب والتي KAJBAR وخطوط النقل،حيث تم تمويل سد من شأنها نقل المياه من النيل إلى ميناء بورسودان و 325 مليون دولار لنظام المياه .كما نما التعاون العسكري حيث أن شحنات الأسلحة الصينية إلى السودان شملت الذخيرة الأسلحة الصغيرة، المدافع، الدبابات، كما ساعدت الصين في إنشاء ثلاث مصانع للأسلحة كما أن هناك عدد غير محدد من ، -Tفي السودان، بما في ذلك واحد لتركيب الدبابات55 أفراد الجيش الصيني المرابط في السودان لحماية استثماراتها.

وقد أخذت هذه الأنشطة مكانها بينما كان السودان يخضع لعقوبات من قبل الولايات المتحدة وعدد من الدول الأوروبية وفي خضم الحرب الأهلية والإبادة في دارفور ومع سوء الأزمة في دارفور في 2004، استخدمت الصين موقفها في مجلس الأمن، وذلك لتخفيف الحلول المكررة بشأن الأزمة، ومنع أي ذكر أو تهديد بفرض عقوبات ضد الحكومة السودانية .وفي مارس 2005 عندما ركز الرأي العام العالمي على دارفور امتنعت الصين عن التصويت على قرار مجلس الأمن الذي أحال جرائم الحرب المحتملة و اتهامات بالإبادة الجماعية إلى المحكمة الجنائية الدولية إن أيضا أفضل مثال على المنافسة بين أمريكا والصين هي الوضع في غينيا الإستوائية وأنغولا، ففي غينيا الاستوائية برزت قيمة حقولها النفطية من خلال تسابق الشركات الأمريكية، خاصة إكسون موبيل، شيفرون نيكساكو، وتيرتون للطاقة، حيث أصبحت الولايات المتحدة الشريك التجاري الرئيسي لغينيا الإستوائية، ولكن هذه الأخيرة حظيت بإهتمام الصين التي وثقت علاقاتها بها منذ حصولها على الإستقلال في عام1968 حيث أن الصين هي ثالث زبون لغينيا الاستوائية حيث تشتري حصة كبيرة من إنتاجها من الخشب بعد الولايات المتحدة وإسبانيا.

أما في أنغولا فهناك أيضا تنافس أمريكي صيني على الموارد النفطية حيث النفط الأنغولي يذهب إلى الولايات المتحدة، ولكن الصين أصبحت لاعبا رئيسيا أيضا بشراء ثلث إنتاج هذه الدولة2 ، وأثناء زيارته لأنغولا، وقع نائب رئيس الوزراء الصيني تسع اتفاقيات للتعاون مع أنغولا تتعلق بتطوير ثروات النفط Zeng Peyang زينج بيانغ والغاز بأنغولا 3 وفي أكتوبر 2004 حصلت الصين كبديل على المساعدات المالية على حق الحصول على المشاركة بنسبة % 50 في الحقل أو الكتلة 18 والتي حصلت عليها شركة شل من قبل.

كما تعمقت العلاقات بين الطرفين وخير مثال على ذلك منح رخصة استكشاف في SINOPEC 4. الكتلة الموجودة في الشمال في مدينة سويو إلى شركة أما بالحديث عن الإستثمار الصيني المباشر

في إفريقيا وفقا للمكتب الوطني لإحصائيات الصين بلغ 392 مليون دولار أمريكي في عام 2005 ، والذي ارتفع عن317 مليون دولار أمريكي في 2004 ، ومن بين 800 شركة صينية تستثمر في إفريقيا فقط حوالي 100 شركة مملوكة من قبل الدولة في حين أن البقية هي شركات خاصة تتراوح مصالحها بين التجارة، التصنيع، الخدمات الزراعية، وتنمية الموارد الطبيعية 1 .يستثمر الصينيون بشكل خاص في قطاعات الصيد، الخشب والمواصلات أين الشركات الفرنسية لديها مصالح عليا حيث أن شركات مهندسي البناء الصينية لديها 500 مشروع طور الإنجاز في إفريقيا في حين أن 45 مشروع تتلقى مساعدات مالية من الحكومة الصينية2.

مما سبق يتضح أن إفريقيا تمثل مصدر طاقوي مهم للإحتياجات الصينية حيث يشكل النفط أهم مفسر لسياستها الخارجية اتجاه القارة.2

لذلك تتكون الصادرات الصينية إلى إفريقيا بشكل رئيسي من الآلات، معدات النقل، المنسوجات، الملابس، الأحذية والمواد المصنعة الأخرى، في حين تسيطر المواد الخام والمواد الأولية على صادرات إفريقيا إلى الصين.حيث أن الشكل التالي يوضح الصادرات الإفريقية إلى الصين في عام2005.

1 - Anthony lake and Christine, op.cit, pp43-44

2 - Francoi Lafargue, op.cit, pp18-20.

أما فيما يتعلق بالدور الصيني في النزاعات الإفريقية، فقد شاركت الصين بنشاط 598جندي صيني تم ، في عمليات حفظ السلام في إفريقيا حيث أنه في جانفي2005 إرسالهم إلى ليبيريا، كما أرسلت قوات أيضا إلى الصحراء الغربية في إطار عملية مثلما تم ذلك في سيراليون ولكن بطريقة محدودة 1 .، MINU RSO

المطلب الثاني :تحدي المنافسة الفرنسية:

تمثل فرنسا بالنسبة للمصالح الأمريكية تهديدا لا يقل حدة عن التهديد الصيني، وتعتبر منطقة المغرب العربي الواقعة ضمن القارة الإفريقية أهم منطقة للصراع المحتدم بين الطرفين.

وترتكز المصالح الاقتصادية الفرنسية في القارة الإفريقية بصفة أساسية في تأمين مصادر رخيصة للمواد الخام وضمان سوقا رائجة لتصريف المنتجات الصناعية، وفي مقدمة المواد الخام التي تسعى فرنسا إلى تأمينها يأتي النفط.

وكان القادة الفرنسيين قد خبروا مبكرا أن ثمة مساع أمريكية للاستئثار بنفط المستعمرات الإفريقية ولذا سارع الجنرال شارل ديغول منذ عام 1962 إلى تجميع "Total CFP" "الأنشطة الفرنسية تحت لواء مؤسسة واحدة هي الشركة الفرنسية للنفط والتي كانت الدولة تساهم فيها بنسبة% 35 ، إلا أن هذه الشركة لم تفي بالأهداف التي كان ELFينشدها ساسة فرنسا فتقرر استبدالها بهيكل آخر عام 1965تمثل في شركة ERAPوالتي انضمت إليها تاليا كل من مؤسسة البحوث والأنشطة النفطية SNPA-LACQ Aquitaine.وشركة ولعل الغرض الأساسي من عملية الدمج هذه كان تشكيل ذراع نفطية قوية تمكن فرنسا

من تحقيق أهداف سياستها الخارجية في إفريقيا، وهو ما نجحت فيه إلى حد كبير، إذ بفضل هذه الشركة استطاعت فرنسا الحفاظ على حضورها القوي في الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية كما تمكنت من الانتشار في عدة دول افريقية أخرى، وتستخدم فرنسا عدة آليات للحفاظ على مصالحها الإستراتيجية في القارة2 .

الآليات العسكرية :

يمكن القول بوجه عام أن فرنسا قد قامت بعد نهاية الحرب الباردة بعملية تكييف إستراتيجي واسعة النطاق شملت كل من حضورها العسكري وكذا تدخلاتها وارتباطاتها العسكرية في القارة الإفريقية وقد تميزت عملية التكييف هذه بأربعة خصائص أساسية:

الأولى :عدم الإنفراد بالتدخل العسكري، إذ أظهرت العديد من الأزمات الإفريقية، عدم

1-Francoi Lafrague, op.cit, pp10-11.

2- " مردودات التنافس في الأدوار الدولية داخل القارة الإفريقية على العلاقات العربية الإفريقية "، دورية أكاكوس ،مركز أكاكوس للدراسات

الميل الفرنسي إلى التدخل فيها بصورة منفردة، وبدلا من ذلك كثفت فرنسا جهودها الدبلوماسية لتحويل تدخلاتها إلى إطار متعدد الأطراف ، وتعتبر عملية ميساب MISAB في إفريقيا الوسطى خير تجسيد لهذه الدبلوماسية الجديدة، إذ بعد ثلاثة تمردات متتابعة في جمهورية إفريقيا الوسطى عام 1995 قامت القمة الفرنسية الإفريقية التاسعة عشر والتي

انعقدت بمدينة وأجادوجو ببوركينافاسو بتفويض أربع دول إفريقية هي التشاد والغابون وبوركينافاسو، بالإضافة إلى دولتين متطوعتين هما السنغال والطوغو لإرسال بعثة وساطة إلى بانجي) عاصمة جمهورية إفريقيا الوسطى (وقامت هذه البعثة بتشكيل لجنة مراقبة دولية برئاسة رئيس مالي السابق أحمد توماني توري، وفي أعقاب ذلك تم توقيع اتفاق سلام بين المتنازعين1 .

لذلك فإن ضرورة وجود نهج متعدد الأطراف لم يبق مجرد حبر على ورق وترجم من خلال عدد من التدخلات في الساحة الإفريقية أكثرها رمزية هي عملية أرتميس، حيث يتعلق الأمر بالتدخل طيلة صيف 2003 لقوة أوروبية تحت رعاية الأمم المتحدة، في منطقة ليتوري في جمهورية الكونغو الديمقراطية وذلك لوضع حد للمجازر، حيث كانت فرنسا الدولة الرائدة، في هذه العملية .إن هذه العملية جمعت اثنتين من المنظمات الدولية)الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي (واعتبرت فرنسا هذه العملية كدليل على التغير في سياستها الإفريقية.وبالمثل في أزمة دارفور، أيدت فرنسا النهج المتعدد الأطراف الأوروبي، حيث قامت بثلاث زيارات رسمية إلى السودان وإلى التشاد ما بين فيفري وجويلية 2004 ، أما على المستوى الفردي فقد ساهمت بشكل ضعيف لتمويل القوة المنتشرة برعاية الإتحاد الإفريقي ب 2 مليون دولار في حين كانت كندا من بين المساهمين الأوائل ب 133 مليون دولار.

- -12 1نفس المرجع، ص ص09

وبمقارنة تجاربها في النهج التعددي، فإن تدخلها في الأزمة الإيفوارية كان أقل إقناعا، حيث أن قرار مجلس الأمن لإضفاء شرعية على التدخل الفرنسي في الجانب الدبلوماسي والعسكري أورخ في 4 فيفري 2003 أي بعد أكثر من 4 أشهر من نشر القوات الفرنسية على الأراضي الكوديفوارية، وإنما كان هناك تدخل تعددي من نوع آخر

من الجانب الإقليمي، فمنذ بداية النزاع عملت فرنسا على إشراك الدول المجاورة لكوديفوار، وهذا النهج الإقليمي يستجيب للمبدأ الثاني الذي يدور حوله التدخل الفرنسي الجديد في إفريقيا وهو الوساطة الإفريقية1.

الثانية :الإستناد إلى البعد الإنساني في التدخل، وقد ظهرت هذه المسألة بجلاء فيما أطلق عليه عملية التوركواز، إذ بعدما حدث مصرع رئيس جمهورية رواندا هابيا ريما في حادث تحطم طائرة في يونيو 1994 تزعمت فرنسا إستنادا إلى قرار مجلس الأمن الدولي ائتلافا من عدة دول بهدف القيام بتدخل إنساني في منطقة الحدود بين زائير ورواندا استمر قرابة شهرين.

الثالثة :إعادة تنظيم الوجود العسكري بصورة غير مسبوقة، وقد كان من أبرز المؤشرات الدالة على ذلك أنه في الوقت الذي كان عدد القوات الفرنسية الموجودة في إفريقيا يبلغ ما يزيد عن 60 ألف جندي عام 1960 تناقص هذا العدد بعد انتهاء الحرب الباردة حتى بلغ حوالي 8000 جندي عام 1997 ، كذلك تم تقليص عدد القواعد العسكرية الفرنسية الموجودة في إفريقيا من مائة قاعدة عام 1960 إلى ست قواعد فقط في السنغال وكوديفوار والغابون وتشاد وجيبوتي والكاميرون، في السياق ذاته لم يعد عدد اتفاقيات الدفاع المشترك بين فرنسا والدول الإفريقية يتجاوز الثماني اتفاقيات مع كل من السنغال وتوغو والجابون وإفريقيا الوسطى وجزر القمر وكوديفوار وجيبوتي.

الرابعة : التركيز على البعد الوقائي في استخدام الآلية العسكرية ، الأمر الذي أعلن عنه الرئيس الفرنسي جاك شيراك في القمة الفرنسية -الإفريقية التي عقدت في باريس في نوفمبر 1998 ، حينما قرر أن عهد التدخل العسكري في إفريقيا قد انتهى.

ومن ثم فان جميع العلاقات المستقبلية سوف تتميز بالدبلوماسية الوقائية، وسوف يكون الهدف الأساسي هو بناء القدرات الإفريقية في مجال صنع السلام، ويتجسد هذا التوجه الجديد للسياسة الفرنسية بوجه خاص في ذلك البرنامج التعاوني الذي تتبناه الحكومة يهدف هذا البرنامج RECAMP الفرنسية بصورة مستمرة ويعرف باختصار باسم ريكامب إلى تزويد الدول الإفريقية بالأدوات التي تحتاجها لقيادة عمليات حفظ سلام ناجحة فحسب فرنسا مهتمة « أن LIONEL JOSPIN ما قاله رئيس الوزراء الفرنسي ليونال جوزبان وقد صرح سابقا في عام 1997 بأن » بالاستقرار و حفظ السلام في القارة الإفريقية فرنسا ليس بإمكانها وحدها ضمان الإستقرار لشركائها الأفارقة1 .

الآليات السياسية والدبلوماسية

مع انتهاء الحرب الباردة لجأت فرنسا إلى إتباع الآليات السياسية والدبلوماسية التي اتبعتها القوى الكبرى لتأمين مصالحها في القارة الإفريقية، حيث لم تسعى إلى الدعوة إلى إعلاء حقوق الإنسان وحماية الحريات الأساسية وإشاعة الديمقراطية فحسب وإنما أيضا تبنت ورعت تسوية بعض النزاعات الإفريقية وكذلك ممارسة ضغوط على مجلس الأمن الدولي لإستصدار القرار رقم 1080خلال شهر نوفمبر 1996 بعد بداية الصراع الذي أطاح بالرئيس الزائيري موبوتو سيسيكو، وقد سمح هذا القرار بإرسال قوة مؤقتة متعددة الجنسيات إلى شرقي الزائيري لأغراض إنسانية من أجل رعاية اللاجئين هناك بيد أن هذه القوة متعددة الجنسيات لم تخرج إلى الوجود وذلك بسبب المعارضة القوية من جانب الولايات المتحدة والتي أدت إلى شل قدرة الأمم المتحدة على العمل، ذلك أنه في الوقت الذي اعتبرت فيه فرنسا أن هذه العملية عملية إنسانية صرفة فقد ارتأت الولايات المتحدة .أنها تعد بمثابة محاولة فرنسية لإنقاذ عرش الرئيس موبوتو سيسيكو2

بالإضافة إلى ذلك فقد بدأت فرنسا تنزع إلى نمط دبلوماسية القمة كبديل للدبلوماسية الثنائية في تعاملها مع القضايا الإفريقية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك رعايتها للقمة الفرنسية الإفريقية العشرين والتي انعقدت في باريس خلال شهر نوفمبر 1996 وقد حققت هذه القمة نجاحا مشهودا للدبلوماسية الفرنسية، إذ استطاعت فرنسا عبر هذه القمة حشد كل رؤساء الدول الإفريقية المنتمين لمنظمة الوحدة الإفريقية السابقة باستثناء رؤساء كل من السودان وليبيا والصومال والجزائر لتدارس القضايا الإفريقية التي لم تكن تحظى بذات الإهتمام من قبل والتي كان في مقدمتها قضية الأمن في إفريقيا وما يرتبط بها من عمليات حفظ السلام في القارة ودور المنظمات الإقليمية في تحقيق الأمن فيها والعلاقة بين الأمن والتنمية .في نفس السياق، لا يمكن تجاهل الدور البارز الذي لعبته فرنسا أثناء القمة الإفريقية الأوروبية التي انعقدت بمدينة القاهرة في شهر أفريل 2000 مقارنة بنظيراتها من الدول الأوروبية حيث كانت فرنسا الدولة الوحيدة من بين دول الاتحاد

الأوروبي التي أعلنت عن مبادرة لإعفاء دول القارة الأكثر فقرا من ديونها

---

1 - Hewane Serequeberhan , "la Politique de la France a l'Egard des Conflits en Afrique Depuis2002 , une Politique Atatons" , Annuaire Français des Relations Internationales, Volume VII, 1 Janvier2007 , pp 07-08.

2مردودات التنافس في الأدوار الدولية داخل القارة الإفريقية على العلاقات العربية الإفريقية"، المرجع السابق الذكر، ص ص 12، -13. – "

في حين حرصت باريس خلال قمة أيفيان للدول الثماني الكبار على فرض قضية بلدان الجنوب كواحدة من أهم القضايا على جدول أعمال القمة، على الرغم من أن إفريقيا خرجت من القمة كما دخلت إليها1 .

الآليات الإقتصادية :استطاعت فرنسا تدعيم وجودها الإقتصادي في القارة الإفريقية

من خلال العديد من الآليات ومن أهمها التجارة البينية، فمازالت فرنسا المستورد الأول الخام والمصدر الأول للسلع المصنعة في بعض الدول الفرانكفونية والإستثمارات التي تعتبر من أهم الإستثمارات الأجنبية في بعض الدول الفرانكفونية) كوديفوار والغابون(وإنشاء شبكة مواصلات واسعة تربط بين الأجزاء المختلفة للقارة الإفريقية وبين هذه الأجزاء وفرنسا بالإضافة إلى منطقة الفرنك الفرنسي التي ترتبط بها ست عشر دولة من غرب ووسط إفريقيا وتتيح لمواطني هذه الدول التعامل بالعملة الفرنسية.

وكانت فرنسا في فترة الحرب الباردة تركز على تحقيق هذا الهدف إذ أدركت أن المنافسة بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي سيكون مجالها الرئيسي أوروبا والشرق الأوسط ومن ثم يصبح المجال الدولي الوحيد الذي يمكن أن يظل مفتوحا أمام النفوذ الفرنسي بعيدا عن المنافسة مع الدولتين العظمتين هو القارة الإفريقية .2 بالنسبة للمساعدات الفرنسية التنموية للقارة تأخذ فرنسا بالإعتبار مجموعة من الشروط السياسية لتكون الدولة مؤهلة بهذه المساعدات من بينها :الديمقراطية، دولة القانون والحكم الراشد .وهذا يكمل ضرورة فتح الأسواق الداخلية حيث في إطارها يتم التعامل مع المستثمر الأجنبي وكأنه مستثمر محلي3 .

الآليات الثقافية : تعد اللغة الفرنسية عامل أساسي في تطور العلاقات الإفريقية● – الفرنسية في الدول الفرانكفونية والتي يصل عددها 20 دولة إفريقية تتحدث الفرنسية والتي تعد خزانا لغويا ترتكز عليها الثقافة الفرنسية وتعد أهم ناقل ومحافظ على نفوذها في العالم وضامن لممارستها في المنظمات الدولية وقد ربطت فرنسا علاقاتها مع الدول المتحدثة بالفرنسية) الفرنكوفونية (والتي كانت مستعمرات فرنسية لعقد مؤتمرات قمة فرنسية إفريقية.

وقد بدأت الاجتماعات الدورية بين الجانبين منذ عام 1986 ، وبالرغم من الجهود التي بذلت منذ القمة الفرانكفونية الأولى في باريس لوضع الإطارات والضوابط للعلاقات

- [1]إدريس الكنبوري ،" عودة فرنسا إلى إفريقيا من الجهة الساخنة ، لماذا الآن ؟ "، نقلا عن:

http//WWW.alasr.ws/index.CF m .méthode=home ac& category ID=27

- [2]راوية توفيق ،" التنافس الدولي في القارة الإفريقية "نقلا عن:

بين المؤسسات الفرانكفونية المتعددة بقي الجانب المؤسس للحركة الفرانكفونية على ما هو عليه، وهذا يعود إلى الارتباط العضوي بين أنظمة السلطة والمؤسسات الإفريقية ومثيلاتها في باريس، ويبلغ عدد الدول الأعضاء في المجموعة الفرانكفونية 28 دولة تضم) بنين وبوروندي، وجزر القمر والكونغو وكوديفوار وجيبوتي والغابون وبوركينافاسو

ومالي وموريشيوس والنيجر وموريتانيا وإفريقيا الوسطى ورواندا والسنغال وتشاد والتوغو، وزائير والكونغو الديمقراطية حاليا (ولكن المجموعة وسعت دائرة الاشتراك في اجتماعاتها بحيث أصبت تحضرها الدول الإفريقية الأخرى الناطقة بالعربية والمتحدثة بالانجليزية والبرتغالية والاسبانية.

وتناقش القمة الفرانكفونية في العادة مختلف القضايا السياسية الدولية والإفريقية كما تناقش النزاعات الإقليمية وحوار الشمال – جنوب والأزمة الاقتصادية التي تعاني منها إفريقيا .

الخـــــــــــاتمة

إن الحديث عن العلاقات الأمريكية الأفريقية لعالم بعد نهاية الحرب الباردة لا يكتمل إلا من خلال رصد مراحلالإهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية أي المكانة التي احتلتها هذه الأخيرة في قائمة المصالح القومية الأمريكية.

ففي فترة الحرب الباردة كانت إفريقيا مجرد ساحة للمناورة بين القوتين العظمتين حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى بناء تحالفات مع عدد من القادة الأفارقة الديكتاتوريين و تقديم الدعم لهم،بالإضافة إلى تقديم الدعم للجماعات المتمردة وهذا في إطار بناء جبهة معادية للشيوعية،وقبل ذلك لم تكن لها علاقات تربطها بدول القارة باستثناء ليبيريا،حيث كانت علاقاتها تتم بترتيب مع حلفائها الأوروبيين،وذلك في إطار مبدأ احترام مناطق النفوذ،وبالتالي استحوذت اعتبارات الحرب الباردة على العلاقات الأمريكية الإفريقية في تلك الفترة أما بعد نهاية الحرب الباردة وبعد ولوج العامل الاقتصادي كأهم عامل مؤثر في العلاقات الدولية ،اكتسبت العلاقات الأمريكية الإفريقية الطابع الاقتصادي تجسد ذلك من خلال طرح الرئيس بيل كلينتون "مبدأ التجارة بدلا من المساعدات" وهذا في ظل الأهمية الاقتصادية التي أصبحت تحتلها إفريقيا ، بفضل ثرواتها "المواد الأولية والمعادن"، وعليه سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية بدول القارة تمت ترجمتها من خلال إنشاء قانون النمو والفرص الإفريقي في ماي 2000 ، والذي تم المضي فيه من قبل الرئيس بوش والذي يؤسس لشراكة إفريقية– أمريكية ويهدف إلى دمج الاقتصاد الإفريقي في دوائر الاقتصاد العالمي، حيث هذا القانون يسمح بدخول منتجات معينة لدول إفريقيا جنوب الصحراء للسوق الأمريكي معفاة من الرسوم الجمركية، ولكن ما يؤخذ على هذا القانون أن أغلب المنتجات كانت نفطية، كما تم التركيز على الدول النفطية وهي :نيجيريا، أنغولا، الغابون إذن فإن النفط هو السبب الرئيسي لتبني هذا القانون.

أما فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية بدول المغرب العربي فهي ليست بمستوى أهمية العلاقات مع إفريقيا جنوب الصحراء، حيث أن هناك منافسة حادة مع دول الاتحاد الأوروبي التي تحصل على نصيب الأسد في هذه المنطقة.

أما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 اكتسبت إفريقيا مكانة إستراتيجية بالنسبة لمنظومة المصالح الكونية الأمريكية، ناهيك على المستوى الدولي يظهر ذلك من خلال اشتداد التنافس الدولي على موارد القارة خاصة من طرف الصين وفرنسا التي باتت تشكل مصدر تهديد للمصالح الأمريكية في المنطقة .ولقد اكتسبت هذه العلاقات خلال هذه الفترة

الطابع العسكري حيث أصبح ينظر إلى إفريقيا من منظور أمني و يمكن التدليل على ذلك من خلال مجموعة من المؤشرات:

1-حجم البرامج العسكرية التي خصت بها دول القارة الإفريقية خلال هذه الفترة.

2-زيادة حجم المساعدات العسكرية بعد أحداث 11 سبتمبر مقارنة بالفترة التي سبقتها.

3-إنشاء قيادة الأفريكوم والتي من بين أهم أهدافها مواجهة النفوذ الصيني والفرنسي في القارة.

شكل النفط ومحاربة الإرهاب أهم دعامتين تقوم عليها العلاقات الأمريكية الإفريقية لعالم ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ،حيث أنه بعد توصيات تقرير سياسة الطاقة القومية الأمريكية في ماي 2001 ، موازاة مع الطبيعة غير المستقرة للمناطق الموردة بالنفط الأمريكي، فضلا عن الحاجة إلى تنويع مصادر الطاقة وإعلان الرئيس بوش عن نيته لإستبدال% 75 من نفط الشرق الأوسط بحلول عام 2025 ،أصبحت إفريقيا تشكل أولوية طاقوية قومية،خاصة في منطقة غرب إفريقيا و لذلك سارعت الولايات المتحدة إلى تأمين مصادر النفط في المنطقة، وهذا ما يفسر ما حظيت به هذه المنطقة من برامج عسكرية وذلك لمواجهة التهديدات الأمنية التي يمكن أن تؤثر على المصالح النفطية الأمريكية.

كما استمر الرئيس بوش في الاعتماد على الطرح الأمريكي" حلول إفريقية للمشاكل الإفريقية " والذي تم تبنيه في السابق من قبل الرئيس بيل كلينتون وذلك بعد الإنسحاب من الصومال، والذي يعني الإحجام الأمريكي عن التورط المباشر في النزاعات الإفريقية و هذا ما تم تجسيده في الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994 ، ولذلك عملت الولايات المتحدة على خلق بيئة أمنية افريقية مستقرة عن طريق تقوية آليات الأمن الإفريقي و ذلك بتقوية قدرات حفظ السلام الإفريقية.

حيث أن البيئة الأمنية غير المستقرة حسب الطرح الأمريكي تشكل ملاذات آمنة للإرهاب، حيث أصبحت إفريقيا تشكل جبهة جديدة في الحرب على الإرهاب، وهذا ما أدى بالولايات المتحدة إلى توثيق علاقاتها مع بعض الدول مثل إثيوبيا كينيا،الجزائر كدول موالية في إطار الحرب على الإرهاب وهذا يتعلق بعودة السياسة الخطيرة التي كانت تنتهجها واشنطن إبان الحرب الباردة التي قادتها إلى دعم الحكام الأفارقة المستبدين لمواجهة المد الشيوعي،فهناك نوع من الديمومة والتغير،الديمومة هو وجود عدو الذي كان ممثل في الإتحاد السوفياتي والتغيير هو تغير طبيعة هذا العدو و الذي أصبح ممثلا في

الإرهاب و لمواجهة هذا التهديد قامت الولايات المتحدة ب:

-زيادة برامج مكافحة الإرهاب.

-زيادة المساعدات الإنمائية إلى القارة حيث ربطت الولايات المتحدة بين الفقرو الإرهاب.

-إنشاء مبادرة حساب تحدي الألفية التي تهدف إلى مساعدة الدول الفقيرة في العالم.

في الأخير ينبغي التأكيد على أن الولايات المتحدة الأمريكية في تعاملها مع الدول الإفريقية تتبنى النهج الإنتقائي أي التركيز على دول محورية أو مركزية بالنسبة للمصالح الأمريكية وهذا ما أدى بها إلى إنتقاء عدد من الدول الإفريقية والتي من خلالها واشنطن تقوم بتطوير علاقات مميزة و ذلك للدفاع عن مصالحها الاقتصادية) نيجيريا أنغولا، جنوب إفريقيا (ومصالحها الأمنية)جيبوتي، كينيا، اثيوبيا، الصومال (حيث أن هذا النهج أثر على مصداقيتها في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان ،فبحكم مصالحها الإستراتيجية تغاضت الولايات المتحدة عن عدد من التجاوزات و عليه فإن التعامل الانتقائي ينفي فكرة المسؤولية الإيجابية المرتبطة بدور القوة العظمى الوحيدة في العالم، والتي يجب أن تقود واشنطن إلى سياسات ومبادرات خيرة كمساعدة دول العالم الثالث،كما أن هذا النهج يبعث على الشرذمة بين أوساط الدول الإفريقية وهذا يدل على أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى تحقيق أهدافها المحضة.

ملحق رقم : 02 معايير الأهلية لقانون النمو و الفرص الإفريقي.

The Eligibility Criteria

The eligibility criteria under AGOA are set forth in section 104(a) of AGOA and sections 502(b) and (c) of the Trade Act of 1974, as amended (containing the GSP eligibility criteria). Section 104(a) is provided below in its entirety. A summary of sections 502(b) and (c) is also included below.

SEC. 104. ELIGIBILITY REQUIREMENTS

(a) In General.-- The President is authorized to designate a sub-Saharan African country as an eligible sub-Saharan African country if the President determines that the country --

(1) has established, or is making continual progress toward establishing --

(A) a market-based economy that protects private property rights, incorporates

an open rules-based trading system, and minimizes government interference in the economy through measures such as price controls, subsidies, and government ownership of economic assets;

(B) the rule of law, political pluralism, and the right to due process, a fair trial, and equal protection under the law;

(C) the elimination of barriers to United States trade and investment, including by –

(i) the provision of national treatment and measures to create an environment conducive to domestic and foreign investment;

(ii) the protection of intellectual property; and

(iii) the resolution of bilateral trade and investment disputes;

(D) economic policies to reduce poverty, increase the availability of health care and educational opportunities, expand physical infrastructure, promote the development of private enterprise, and encourage the formation of capital markets through micro-credit or other programs;

(E) a system to combat corruption and bribery, such as signing and implementing the Convention on Combating Bribery of Foreign Public Officials in International Business Transactions; and

) protection of internationally recognized worker rights, including the right of association, the right to organize and bargain collectively, a prohibition on the use of any form of forced or compulsory labor, a minimum age for the employment of children, and acceptable conditions of work with respect to minimum wages, hours of work, and occupational safety and health;

(2) does not engage in activities that undermine United States national security or foreign policy interests; and

(3) does not engage in gross violations of internationally recognized human rights or provide support for acts of international terrorism and cooperates in international efforts to eliminate human rights violations and terrorist activities.

Summary of section 502(b) and (c) of the Trade Act of 1974 as amended.

The President shall not designate any country as a beneficiary country if:

1. The country is a Communist country, unless its products receive normal trade relations treatment, it is a member of the World Trade Organization and

International Monetary Fund or is not dominated or controlled by international communism (Sec. 502(b)(2)(A));

2. The country is a party to an arrangement or participates in any action that withholds or hasthe effect of withholding vital commodity resources or raises their prices to unreasonable levels,causing serious disruption of the world economy (Sec. 502(b)(2)(B));

3. The country affords preferential treatment to products of a developed country which has oris likely to have a significant adverse effect on U.S. commerce (Sec. 502(b)(2)(C));

4. The country has nationalized, expropriated or otherwise seized property, including trademarks, patents, or copyrights owned by a U.S. citizen without compensation (Sec.502(b)(2)(D));

5. The country does not recognize or enforce arbitral awards to U.S. citizens or corporations(Sec. 502(b)(2)(E));

6. The country aids or abets, by granting sanctuary from prosecution, any individual or groupwhich has committed international terrorism (Sec. 502(b)(2)(F));

7. The country has not taken or is not taking steps to afford internationallyrecognized workerrights, including the right of association, the right to organize and bargain collectively, freedomfrom compulsory labor, a minimum age for the employment of children, and acceptableconditions of work with respect to minimum wages, hours of work and occupational safety andhealth (Sec. 502(b)(2)(G)).

8. The country has not implemented its commitments to eliminate the worst forms of childlabor, as defined by the International Labor Organization's Convention 182 (Sec. 502(b)(2)(H);this provision was added by the Trade and Development Act of 2000 in Section 412).

Failure to meet criteria 4 through 8 may not prevent the granting of GSP eligibility if thePresident determines that such a designation would be in the national economic interest of theUnited States.

In addition, the President must take into account:

1. A country's expressed desire to be designated a beneficiary country (Sec.

502(c)(1));

2. The country’s level of economic development (Sec. 502(c)(2));

3. Whether other major developed countries extend preferential tariff treatment to the country(Sec. 502(c)(3));

4. The extent to which the country provides "equitable and reasonable access" to its marketsand basic commodity resources and refrains from unreasonable export practices (Sec. 502(c)(4));

5. The extent to which the country provides adequate and effective protection of intellectualproperty rights (Sec. 502(c)(5));

6. The extent to which the country has taken action to reduce trade-distorting investmentpractices and policies and reduce or eliminate barriers to trade in services (Sec. 502(c)(6)); and

7. Whether the country has taken or is taking steps to afford internationally recognized worker rights, (Sec. 502(c)(7)).

المصدر"2003 Comprehensive Report on U.S Trade and Investment Policy Toward Sub.Saharan Africa : and Implementation of the African Growth and Opportunity Act ",the Third of Eight Annual Reports, Prepared by the Office of the United States Trade Representative, May 2003, pp123-125.

قائمة المصادر والمراجع

أولا : المراجع باللغة العربية.

1-الكتب:

– 1براون، كريس، فهم العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث،2004.

2-بوشعير، السعيد، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، الجزء الثاني ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة،1999.

3-بيلس، جون وستيف، سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى،2004.

– 4جندلي، عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2007.

5-حتى، ناصف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، لبنان، بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى،1985.

6-خليفة، إبراهيم أحمد، دور الأمم المتحدة في تنمية الشعوب الإفريقية في ظل التطورات الدولية المعاصرة) دراسة في الطبيعة القانونية للقاعدة الدولية للتنمية (الأزارطية، دار الجامعة الجديدة، 2007 .

7-دورتي، جيمس وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، بيروت، كاظمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،1985.

- 8 .عبد الله ،عبد الخالق،التبعية والتبعية السياسية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،1996

9-عودة، جهاد، النظام الدولي نظريات وإشكاليات، مصر، دار الهدى للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2005.

10-غرفش، مارتن وتيري، أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، الإمارات العربية المتحدة :مركز الخليج للأبحاث للترجمة والنشر ،2008.

11- .غضبان، مبروك، المدخل للعلاقات الدولية، الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع،2007

12-فرج فرج، عبد الفتاح، الإقتصاد الإفريقي من التكامل إلى العولمة، القاهرة :دار النهضة العربية،2001.

13-محمود جميل، مصعب، تطورات السياسة الأمريكية اتجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2006.

14-المخادمي، عبد القادر رزيق، التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية، مصر، دار الفجر، للنشر والتوزيع2006.

15-مصباح، عامر، الإتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2006.

16-مصطفى، نادية محمود وسيف الدين،عبد الفتاح ،البعد الثقافي في العلاقات الدولية، دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات، مصر، دار إقرأ للطباعة،2008.

17-ناي، جوزيف س، الإبن ،المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ ، ترجمة أحمد أمين الجمل ومجدي كامل، مصر، الجمعية المصرية للنشر والمعرفة والثقافة العلمية، الطبعة الأولى،1997.

18-نعمة كاظم، هاشم، إفريقيا بعد 11 سبتمبر،إستراتيجيات الإنخراط والتعاون، طرابلس، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، الطبعة الأولى،2005.

2-الدوريات و المجلات:

1-أحمد حسن، الحاج علي، "الدولة الإفريقية ونظريات العلاقات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة :مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية العدد 160 ، أفريل2005.

2-جاسم خيري، عبد الرازق،" قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا فرصة أمريكية ومحنة إفريقية" المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 21 ، شتاء2009.

3-حباشنة، صداح ومخلد، مبيضين،" أزمة دارفور والموقف الدولية المتبادلة إزاءها :دراسة مقارنة"، 2009.، الجامعة الأردنية، المجلة الأردنية للعلوم الإجتماعية، المجلد2 ، العدد1

4-حجاج، أحمد،" الصين تعيد اكتشاف إفريقيا"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة :مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 163 ، جانفي2006.

5-حسن حمدي، عبد الرحمن" إدارة بوش وعسكرة السياسة الأمريكية اتجاه إفريقيا"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة :مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، العدد 173 ، جويلية2008.

6-حسين، سوسن،"السياسة الإفريقية في القرن العشرين"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة :مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 54 ، تشرين الأول، أكتوبر1987.

7-خلف، محمود ،"الإستراتيجية الأمريكية لقيادة إفريقيا العسكرية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 168 ، أفريل2007.

8-الشيخ، طارق عادل،" كلينتون وجولته الإفريقية الثانية"، مجلةالسياسة الدولية، القاهرة :مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 142 ، أكتوبر2000.

9-عاروري، نصير،"حملة جورج والكر بوش المناهضة للإرهاب"، مجلةالمستقبل العربي ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 284 ، سبتمبر2002.

10-عبد الرحمن، حمدي،"السياسة الأمريكية اتجاه إفريقيا من العزلة إلى الشراكة"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة :مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية،العدد 144 ، أفريل2001.

11-علي خالد حنفي، الشركات العالمية لعبة الصراع والموارد في إفريقيا، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية العدد 169 ، جويلية2007.

12-علي خالد، حنفي،" موقع إفريقيا في إستراتيجية أمريكا الجديدة"،مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 154 ، أكتوبر2006.

13-غيوم، أكزافييه،" العلاقات الدولية"، ترجمة قاسم المقداد، مجلة الفكر السياسي، دمشق :إتحاد كتاب العرب، العدد11 ،2003.

14-فهمي جورج، ثروت،" العلاقات الصينية الإفريقية شراكة اقتصادية دون مشروطية سياسية" مجلة السياسة الدولية، القاهرة :مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 167 ، جانفي2007.

15-محمد أحمد، طه،" إفريقيا والنظام العالمي الجديد"،مجلة السياسة الدولية، القاهرة :مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 23 ، جانفي1996.

16-المديني، توفيق،" جولة كلينتون الإفريقية"،مجلة شؤون الأوسط، بيروت :مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 72 ، ماي1998.

17- " مردودات التنافس في الأدوار الدولية داخل القارة الإفريقية على العلاقات العربية الإفريقية"، دورية أكاكوس، مركز أكاكوس للدراسات الإستراتيجية، العدد الثاني ، فيفري2005.

18-نقرش، عبد الله وعبد الله، حميد الدين، السلوك الأمريكي بعد الحادي عشر من أيلول / سبتمبر: وجهة نظر، مجلة المستقبل العربي، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 286 ، ديسمبر 2002.

3-المطبوعات غير المنشورة:

1-مواقع الأنترنيت

1- " أمريكا في إفريقيا ومفهوم القوة الناعمة"، نقلا عن:

http//www.ifriqiyah.com/cms/content/view/4306/87

2-البربري، أشرف، "إفريقيا تدخل اهتمام المؤسسة العسكرية الأمريكية المارد الصيني يدفع الأمريكيين إلى تشكيل قيادة عسكرية خاصة بالقارة السمراء"، نقلا عن:

http://search .suchuf.netsa/magasine/16012007almlfsais4.htm

3-توفيق، راوية،" التنافس الدولي في القارة الإفريقية"، نقلا عن:

http://www.albayan-magazine.com /Files / Africa/ index/htm

4-جرين، ماثيو، "الفساد والفقر يحملان طريق الكوكايين السريع الخط المتصل من المخدرات من غرب إفريقيا إلى أوربا"، نقلا عن:

http://www.abeat . com/2008/11/21/article 166352/h/ml

5- " الجولة الإفريقية تؤكد نهج حكومة بوش في سياستها الإفريقية"، نقلا عن:

http:// www.islamonline .com/125/13&islam.html

6-سدينا سليمان، ولد محمد، "مشكل الصحراء الغربية الأبعاد والمستقبل"، نقلا عن:

http://www.rayah.info/browse.php?ecomp=viewarticles&file=article&=1887

7-سعيد، محمد، "تراث بوش في إفريقيا، عسكرة المساعدات الإفريقية" ، نقلا عن:

http://www.alquds.com/node/7367

8-سليمي، عبد الرحيم المنار،" الولايات المتحدة وقضية الصحراء :جدلية الدعم والتخلي عن الحليف المغربي بحجة الشرعية الدولية"، نقلا عن:

http :www.carnegieendowment.org/files/sahara.pdf

9-عبد الرحمن، حمدي،" أبعاد السياسة الأمريكية الجديدة اتجاه إفريقيا"، نقلا عن:

http /www.islamonline.net A satellite ?article – c&cid = 117 087 7901097 /servlet/

10- محزم، عبد المالك"، المقارنة النظرية بين الواقعية التقليدية والواقعية الجديدة"، نقلا عن:

http : //www. malet theorist-maktoobblog.com

11-علي محمد، عزت محمد، "القيادة العسكرية الأمريكية وعسكرة إفريقيا"، نقلا عن:

http://www.khma.gov.sa/detail.asp?inNewsitem ID=241783

12-الكنبوري، إدريس،" عودة فرنسا إلى إفريقيا من الجهة الساخنة ، لماذا الآن ؟"، نقلا عن:

http//WWW.alasr.ws/index.CF m .méthode=home ac& category ID=27

13-محمد الخضر، عبد الباقي، "إفريقيا والتحالف الأمريكي مواقف متباينة"، نقلا عن:

http// : www.islamonline. Net / arabic/politics/ topicd. shtml

14-محمد الخضر، عبد الباقي، "المبادرة الأمريكية في إفريقيا، استعمار مهذب"، نقلا عن:

http://www.islamonline.net/servlet/satellite?c=articleA_c&cid=1170620816809&pagename=zone.arabic.news%2FN

15-المعز، الطاهر، " أفريكوم مخطط إمبريالي أمريكي في إفريقيا"، نقلا عن:

http://www.anfase.org /portail/index.php?option=com.content&task=viewαid=3042&Itemid=316

16- "الوكالات الأنتربول وإفريقيا يتفقان على مكافحة المخدرات"، نقلا عن:

www.islmonline.net/iol-arabic/dowalia/alhadath2000, feb-18/alhadath-6 asp

17-وولت، ستيفن، "العلاقات الدولية عالم واحد نظريات متعددة" ، ترجمة:عادل زقاغ، نقلا عن:

http// : www .geocities. com/adelzeggagh. htm

18-يوسف، خالد، القرن الإفريقي الخطة الأمريكية لمحاصرة العالم الإسلامي، نقلا عن:

http// : www.elmoslim. Net /mode/85758

2-المذكرات:

1-بيرم، فاطمة، السياسة الخارجية الفرنسية في المغرب العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009 - 2010.

2-حجار، عمار، السياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوروبي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة باتنة ، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2003.

3-شيباني، إيناس، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأب والابن :دراسة تحليلية مقارنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع: العلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، 2009-2010.

4-هركل جولي، فؤاد، دور التدخل الخارجي في تأزيم مشكلة دارفور، بحث مقدم لنيل شهادة الدبلوم في الشؤون الدولية والدبلوماسية، الأكاديمية السورية الدولية، 2010.

4-التقارير:

1- أبوالعينيين، محمود، التقرير الإستراتيجي الإفريقي، القاهرة :مركز البحوث الإفريقية، 2007.

2- –فليفل، السيد، التقرير الإستراتيجي الإفريقي، مصر :معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2001 2002.

5-المحاضرات:

1-كيوهن، هيرمان، تطور السياسة الأمريكية في إفريقيا منذ الحرب العالمية الثانية، محاضرة ألقيت في المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2007.

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية.

1 - Books :

1- Cameron, Fraser, US Foreign Policy After the Cold War , Global Hegemon or Relucant Sher iff ? ,USA & Canada ,Rouledge, Second Editon, 2005.

2- C.Chau, Donovan; U.S Counter-Terrorism in Sub-Saharan Africa: Understanding Coasts ; Cultures , and Conflicts, (Strategic Studies Institute, U.S.Army War College), Septembre 2008 .

3- Dempsey ,Thomas , Counter Terrorism in African Failed States : Challenges and Potential Solutions ,(Strategic Studies Institute , US Army War College) , April 2006 .

4- Groom ,A.J.R. &Margot ,Light,Contemporay International Relations,a

Guide to Theory,United kingdom,Printer Publischers,First Published,1994.
5- G.Berschinski, Robert ,Africom's Dilemma:the Global War on Terrorism Capacity Building", Humanitarianism , and the Future of U.S .Security Policy in Africa ,(Strategic Studies Institute, US Army War College), November 2007.
6- Gray, Colin s , War, Peace and International Relations:an Introduction to Strategic History , USA & Canada , Rouledge, First Published, 2007.
7- Gilliers, Jakkie ,Human Security in Africa a Conceptual Frame Work for Review, Published by, the African Human Security Initiative, 2004.
8- Hank ,Dan & Steven ,Metz , the United States and the Transformation of African Security :the African Crisis Response Initiative and Beyond , (Strategic Studies Institute , US.Army War College), December 5,1997.
9- J.Bouchat, Clarence, Security and Stability in Africa: a Devolepment Approach,(Stratigic Studies Institute,U.S Army War College), January 2010.
10- Michael ,Clough, Free at Last : US. Policy Toward Africa and the End of the Cold War, New york Concil of Foreign Relation Press, 1992.
11- Metz ,Steven, Refining American Strategy in Africa,(strategic studies Institute, U.S Army War College), February 2000.
12- Mikell ,Gwendolyn, Africa Policy in an Era of Franco-American Cooperation, washington, Fondation Robert Schuman & Center for Transatlantic Relation , January 2009.
13- Naumann, Klaus , Towards a Grand Strategy for an Uncertain World Renewing , Transatlantic Partnership, United kingdom , Noaber Foundation , 2007.
14- Pham J., Peter , Next Front ? Evolving United States –African Stratigic Relations in the " War on Terrorism "and Beyond , USA , Taylor & Francis group , Copyright , 2007.
15- Roche ,Jean Jaques , Théories des Relations Internationales, Paris , Montchrestien,5 Edition , 2004.
16- Simpson ,Daniel H ,U.S. Africa Policy : Some Possible Course Adjustment, (Strategic Studies Institute , U.S Amy War College) , August 15,1994.

17- Taylor ,Ian, China and Africa Engagement and Compromise ,Routledge, Taylor&Francis Group ,London &Newyork ,First Published,2006.

18- Taylor ,Ian & Paul Williams, Africa in International Politics External Involvement on the Continent, Routledge, Taylor&Francis Group ,London &Newyork ,First Published,2004.

19- Viotti ,Paul R &Mark ,V.Kauppi, International Relations Theory, Realism, Pluralism, Globalism , and Beyond , USA : Allyn & Bacon ,3rd Edition , 1999.

2-Working papers :

1- Adar , Kourwa G , "the Wilsonian Conception of Democracy and Human Right : A Restropective and Prospective" ,Centre for African Studies ,Quarterly,Volume 2, Issue 2, 1998.

2- Adjovi , Ronald ",la Politique Africaine de la France", Annuaire Français des Relations Internationales, Volume II ,1 Janvier2002.

3- Banjo, Adewale," U.S Development Diplomacy in Africa: From Bill Clinton to Georg W. Bush", African Journal of Political Science and International Relations, Vol 4, April 2010.

4- Ben Abdallah ,Taoufik et Christophe ,Bellmann,Passerelles Synthèse Bulletin Electronique,International Centre for Trade Sustainable Development,Vol 5,N°5,Mai 2005.

5- Benantar, Abdenour , "Nato, Maghreb & Europe", Méditerranéen Politics, Vol 11 ,N°02, 167-188 July 2006.

6- Besada ,Hany, "the Implication of China's Ascendancy for Africa" , Working Paper , N° 40, Canada, Centre for International Governance Innovation , October 2008.

7- Boissenin, René ,"le Millennium Challenge Account , Evolution ou Révolution dans l'aide Publique du Dévelopement des Etat-Unis ? ",Afrique Contemporaine , N° 207 , Mars 2003.

8- Copinschi, Philippe et Pierre, Noel ," l'Afrique dans la Geopolitique Mondiale du Pétrole ",Afrique Contemporaine , N° 216 ,Avril 2005.

9- Downs, Erica S, "the Fact and Fiction of Sino African Energy Relations", Chine Security, Vol 3 , N°3, Summer 2007.

10- Ero ,IK Ponwosa, "US Policies Toward Africa : Straregic Interests and Divisive Strategies", Politiqual Perspectives , Vol 2,2008.

11- Franke ,Benedikt,"a Pan-African Army :the Evolution of an Idea and its Eventual Realisation in the African Standby Force",African Security Review 15, N°4,2006.

12- Franke, Benedikt, "Enabling a Continent to Help it Self : U.S. Military Capacity Building and Africa’s Emerging Security Architecture" , Strategic Insights , Volume VI, Issue1 , January 2007.

13- Frazer, Jendayi E ,"Reflections on US.Policy in Africa 2001 -2009",the Fletcher Forum of World Affairs,Vol 34 : I Winter 2010.

14- Frizzell ,CDR Connie," Insider’s Perspective : Creating a Culture of Maritime Security in the Gulf of Guinea" , Strategic Insights ,VolumeVI , Issue 1,January2007.

15- Gilpin ,Raymond ," Enhancing Maritime Security in the Gulf of Guinea" , Strategic Insights ,Volume VI ,Issue 1 , January 2007.

16- Hemmer, Christopher , "U.S Policy Towards North Africa : Three Overarching Themes ", Middle East Policy , Vol XIV, N° .4 , Winter 2007.

17- Hugon, Philippe, "l 'Economie des Conflits en Afrique", Revue Internationale et Stratégique, N°43 , Mars 2001.

18- Isike ,Christopher& Others, "the United States Africa Command : Enhancing American Security or Fostering African Development ?",African Security Review, Vol 17, N°1,Institute for Security Studies, March 2008.

19- Ka, Mamadou ," la Politique Africaine des Etats-Unis de 1947 à 2005 : de l’Engagement Sélectif à la Politique de Legacy", Canada Collège Universitaire de Saint Boniface , Vol 14 , Numéro 1&2 , 2007.

20- Klare ,Michael & Daniel, Volman ," the Africa Oil Rush and US National Security ", Third World Quarterly 27 , N°4 ,2006.

21- Lafarge, Francois," la Chine une Puissance Africaine" , Perspectives Chinoises, N°90, Août, 2005 .

22- latreille, Thierry , "les Relations Commerciales Etats- Unis /Afrique : qui Bénéficie Réellement de l'AGOA ?",Afrique Contemporaine, N° 207, Automne 2003.

23- Leriche, Frédéric , "la Politique Africaine des Etats-Unis : une Mise en Perspective" , Afrique Contemporaine, N°207, Automme 2003.

24- Le Sage ,Andre, "Africa's Irregular Security Threats :Challenges for U.S. Engagement",Institute for National Strategic Studies National Defence University , Strategic Froum , N°255 , May 2010.

25- Lowson,Letitia ,"US Africa Policy Since the Cold War", Strategic Insights Volume VI, Issue 1, January 2007.

26- Mills, Greg ,"Africa's New Strategic Significance" ,the Washington Quarterly 27 , N° 4 , Autumn 2004.

27- Mockli , Daniel, "Importance Stratégique Croissante de l'Afrique", Politique de Sécurité, N° 38, Centre for Security Studies ,Zurich ,Juillet ,2008.

28- Morrison, J.Stephen ," Somalia and Soudan'Race to the Fore in Africa" , the Washington Quarterly 25 , N°2 spring 2002 .

29- Nayang ,Sulayman S, "their America :the U.S in the Eyes of the Rest of the World", Social Research International Quarterly ,Volume72,N°4,Mars2005.

30- Paone, Valèrie, "L'influence de la Chine en Afrique une Alternative au Poste Colonialisme ?", Annuaire Français des Relations Internationales, Volume VIII , 20Mars 2008.

31- Piombo ,Jessica R," Terrorism and U.S Counter-Terrorism Program in Africa : An Overview", Strategic Insights, Volume VI , Issue 1, Januray 2007.

32- Roitman ,Janet & Gérard ,"Roso,Guinée – Equatoriale : Etre « Off-Shore » pour Rester « National » ", Politique Africaine N°81 ,Mars2001.

33- Rogalski ,Michel,"Afrique / États- Unis : une Relation Singulière", Recherches Internatinales N°85 , 2009.

34- Santiso , Javier ,"la Chine et l'Inde en Amérique Latine et en Afrique :du Réalisme Magique ?" ,Monde Chinois ,N°10,Printemps2007

35- Schaefer ,Brett D," America's Growing Reliance on African Energy Resources" , Back Grounder , N°1944, June20,2006.

36- Serequeberban , Hewane , "la Politique de la France a l'Egard des conflits en Afrique Depuis2002 , une Politique Atatons" , Annuaire Français des Relations Internationales , Volume VII, 1 Janvier2007.

37- Sieber , CDROTTO, "Africa Command , Forecast for the Future" , Strategic Insights , Vol VI, issue1 , January 2007.

38- Stephene, Walt , "la Guerre Préventive : une Stratégie Illogique" , Annuaire Français des Relations Internationales , Volume VI , 2005

39- Zoubir ,Yahya. H ,"la Politique Etrangère Américane au Maghreb", Journal d'Etude des Relations Internationales au Moyen-Orient ,Vol I , N°1, Juillet 2006.

40- Zoubir,Yahia.H,"the United State and Maghreb – Sahel Security" , International Affairs 85° , the Royal Institute of International Affairs , May 2009.

41- Wang ,Jian-Ye," What Drives Chin's Growing Role in Africa", IMF Working paper, W p/07/211, International Monetory Fund, October 2007.

42- White, W. G,"Free Trade as a Strategic Instrument in the War on Terror ? the US Moroccan Free Trade Agreement ", the Middle East Journal, Vol 59 ,N°4, Automne 2005.

3- Web site'article :

1- Booker, Salih & Ann-Louise, Colgan ," Africa Policy Outlook 2004, Africa Action",in:

http:// www.africaaction.org.

2- Boyer, Yves ," le Regain d'Intérêt Américain pour l'Afrique : Quelles Conséquences Militaires et Stratégiques", dans :

www.frastrategie.org/bar frs/publications/.../20061208.pdf

3- colgan ,Ann-Louise,Africa Policy Outlook 2005 , Foreign Policy in Focus ,in:
http:// www.fpif-org/papers/2005 Africa html.

4- Diop , Djibril,"l'Afrique dans le Nouveau Dispositif Securitaire des Etats Unis de la Lutte Contre le Terrorisme a l'Exploitation des Opportunités Commerciales les Nouveaux Paradigmes de l'Interventionnisme Americain" in :http://www.cerium.ca/img/pdf/Afrique_Usa pdf

5- Engdahl,.F.William ," Chine et USA Engagés dans une Nouvelle Guerre Froide pour l'or Noir Africain",in :
http//www.mondialisation .ca/index-php? context = vqx qid =5829.

6- Hardy ,Bruno," les Etats-Units et l'Afrique : Prespectives de Sécurité" ,dans :
http :www.gersi.umontreal.ca/uploads/gersi_publications.filename /chronique/20%de20%cepsi20%vn4.pdf

7- Le Melle, Gerald ,"Africa Policy Qutlook 2008 , Wachington , DC : Foreign Policy in Focus" ,in :
http// www.fpif.org/papers/2008 africa .html.

8- Okumu , Wafula, "Africa Command : Opportunity for Enhanced Engagement or the Militarization of U.S – Africa Relations ?",in :
http://www.iss.co.za/uplads/africomwokumu.pdf.

9- Ploch, Lauren ,"US Africa – Command : A More »Active« American Approach to Addressing African Security", in :
http://library.fes.de.pdf_files/ipg/ipg_2009-1/06aploch us.pdf

10- Saild ," L'AGOA et Ses Produits Agridoc", in :
www.agridoc .com / fichestechniques gret/ politiques – agricoles / 11_ agoa pdf.

11- Williams, j. Michael," Rhetoric and Reality: US-Africa Relation Since 9/11" in : http//www.allacademic .com /meta/p-mla-apla-researchciatation/ 0/9/9/0/6/ p99063 imdex html.

4 - Reports :

1- Booker ,Salih,"Promoting U.S. Economic Relations with Africa", Report of

an Independent Task Force ,Sponsored by the Council on Foreign Relations, Fébruray1,2006.

2- "2003 Comprehensive Report on U.S Trade and Investment Policy Toward Sub.Saharan Africa and Implementation of the African Growth and Opportunity Act",the Third of Eight Annual Reports,Prepared by the Office of the United States Trade Representative, May 2003 .

3- Cooke ,Jennifer G & Richard, Downie, "African Conflicts and U.S Diplomacy Roles and Choices", a Report of the CSIS Africa Program and the American Academy of Deplomacy, January 2010.

4- Copson, Raymond W, "Africa Backgrounder: History, US .Policy , Principal Congressional Actions", CRS Report .RL 30029, January 5 ,2001.

5- Dagne, Ted , "Africa and the War on Terrorism" , CRS Report , RL 31247 , January 17, 2002.

6- Grimmett, Richard. F," International Military Education and Training Program" , GRS Report RS20506,2002.

7- "Islamist Terrorism in the Sahel : Fact or Fiction ?", Crisis Group Africa Report N° 92 , 31 March 2005.

8- J,Diemond, US –African Trade Profile , US Department of Commerce International Trade Administration Market Access & Compliance / Office of Africa , July 2009.

9- Kassim, Bouhou ,"Stratégie et Présence Economiques des Etats-Unis au Maghreb" ,Etude Présenté par le Centre des Etudes Economiques, Bruxelles , 2010.

10- Lake ,Anthony & Christine ,Todd Whitman, "More than Humanitarianism: a Strategic U.S Approach Toward Africa", Independent Task Force Report N°56 United States of America, Concil on Foreign Relations.

11- Langton, Danielle,"U.S Trade and Investment Relationship with Sub-Saharan Africa : the African Growth and Opportunity Act and Beyond" ,CRS Report RL 31772 ,January 25 , 2008.

12- Lyman, Pincton & Others,"the Impact of the Chinese Presence in Africa ", London, Africa Practice Report, April 2007.

13- Ploch , Lauren," Africa Command : US .Strategic Interests and the Role of the US Military Africa" ,CRS Report ,RL 34003,January 5 , 2009.

14- Serafino, Nina M ," the Global Peace Operations Intiative : Back Grounder and Issue for Congres" , CRS Report , RL32773 , March 19,2009.

15- US.Trade and Development Agency,2006 Annual Report.

16- World Investment Report2008,"Translational Corporations and the Infrastructure Challenge", (New York and Geneva ,Switzerland : UNCTAD 2008).

5-Dissertation :

1- Botha , Ilana, China in Africa:Friend or Foe?China s Contemporary Political and Economic Relations With Africa ,Assignment Presented in Partial Fulfilment of the Requirement for the Degree of Master of Philosophy (Political Management),University of Stellenbosch,December2006.

2- Noemi, Ral , la Stratégie Sécuritaire des Etat-Unis dans la Corne de l'Afrique Depuis le 11 Septembre 2001 , Série Mémoires 8 , Canada , Centre d'Etude des Politique Etrangère et de Sécurité , Université de Québec à Montréal, Janvier 2009 .